

المملكة المغربية

المجلة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2018-2019 : دورة أبريل 2019

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة

5. مشروع قانون رقم 11.19 يوافق بموجبه على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF)، الموقع بكينغالي (رواندا) في 21 مارس 2018؛
6. مشروع قانون رقم 90.18 يوافق بموجبه على الاتفاق حول نظام المدارس البريطانية في المغرب، الموقع بلندن في 5 يوليو 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛
7. مشروع قانون رقم 97.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بنيودلهي في 19 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الهند؛
8. مشروع قانون رقم 99.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن تسليم المجرمين، الموقع بنيودلهي في 13 نوفمبر 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية الهند؛
9. مشروع قانون رقم 100.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن المساعدة القانونية في الميدان الجنائي، الموقع بنيودلهي في 12 نوفمبر 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية الهند؛
10. مشروع قانون رقم 103.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون القانوني والقضائي في المواد المدنية والتجارية وتبليغ الطيات والوثائق والإنايات القضائية وتنفيذ الأحكام والأوامر والمقررات التحكيمية، الموقع بنيودلهي في 12 نوفمبر 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية الهند؛
11. مشروع قانون رقم 104.18 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 19 يوليو 2017 بين حكومة المملكة المغربية والأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ممثلة بالأمانة التنفيذية، من أجل احتضان وحدة التنسيق الإقليمي طبقا للملحق الأول من الاتفاقية المذكورة، وعلى الاتفاق التكميلي له الموقع بالرباط في 7 ديسمبر 2017 بين حكومة المملكة المغربية والأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛
12. مشروع قانون رقم 01.19 يوافق بموجبه على اتفاق المقر الموقع بمراكش في 10 ديسمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية والاتحاد الإفريقي بشأن إنشاء مقر المرصد الإفريقي للهجرة بالرباط؛

فهرست

دورة أبريل 2019

صفحة

- محضر الجلسة رقم 229 ليوم الثلاثاء 14 شوال 1440 (18 يونيو 2019) 6247
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.
- محضر الجلسة رقم 230 ليوم الثلاثاء 21 شوال 1440 (25 يونيو 2019) 6276
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.
- محضر الجلسة رقم 231 ليوم الثلاثاء 21 شوال 1440 (25 يونيو 2019) 6304
جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:
1. مشروع قانون رقم 32.18 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية؛
2. مشروع قانون رقم 35.13 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة للنهوض بالأعمال الاجتماعية والثقافية لفائدة موظفي قطاع المياه والغابات؛
3. مشروع قانون رقم 10.19 يوافق بموجبه على الاتفاق على شكل تبادل رسائل بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي بشأن تعديل البروتوكولين رقم 1 ورقم 4 من الاتفاق الأوروبي-متوسطي المؤسس لشراكة بين المملكة المغربية من جهة، والمجموعات الأوروبية والدول الأعضاء بها، من جهة أخرى، الموقع ببروكسيل في 25 أكتوبر 2018؛
4. مشروع قانون رقم 14.19 يوافق بموجبه على اتفاق الشراكة في مجال الصيد المستدام بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي وعلى بروتوكول تطبيقه وكذا على تبادل الرسائل المرافقة للاتفاق المذكور، الموقع ببروكسيل في 14 يناير 2019؛

صفحة	صفحة
1440	13
22 شوال	مشروع قانون رقم 07.19 يوافق بموجبه على اتفاق البلد المضيف المبرم
232 رقم	بالرباط في 11 ماي 2016 بين حكومة المملكة المغربية ومنظمة الأمم
يوم الأربعاء	المتحدة ممثلة ببرنامج المستوطنات البشرية التابع للأمم المتحدة بشأن
26 يونيو 2019).....	إنشاء المكتب الوطني للمملكة المغربية.
6321	
جدول الأعمال: جلسة مخصصة للاستماع لرد السيد رئيس الحكومة عن	
تدخلات الفرق والمجموعة البرلمانية في إطار مناقشة الحصيلة المرحلية	
لعمل الحكومة.	

محضر الجلسة رقم 229**التاريخ:** الثلاثاء 14 شوال 1440 هـ (18 يونيو 2019 م).**الرئاسة:** المستشار السيد عبد الحميد الصوري، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.**التوقيت:** ساعتان وخمسة وعشرون دقيقة، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السادسة بعد الزوال.**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفهية.**المستشار السيد عبد الحميد الصوري رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة للسيد الأمين.

السيد إدريس الراضي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

توصل المجلس من مجلس النواب بمشروع القانونين التنظيميين التاليين:

أولا، مشروع قانون تنظيمي رقم 26.16 يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية اندماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية؛

ثانيا، مشروع قانون تنظيمي رقم 04.16 يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

أما بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يومه الثلاثاء 18 يونيو 2019 فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 34 سؤال؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 3 أسئلة؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 7 أجوبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الأول الموجه لقطاع التربية الوطنية، وموضوعه تعميم منح التعليم العالي على طلبة المدن والأقاليم غير الجامعية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم السيد الوزير عن مجهودات الوزارة والحكومة فيما يخص تعميم المنح الجامعية خاصة بالأقاليم غير الجامعية؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد سعيد أمزازي وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

أريد في البداية أن أشكرك على هذا السؤال لأن غتتيح لي الفرصة مرة إضافية للتأكيد على ما تم العمل به من طرف الحكومة، خاصة في منح التعليم العالي في الأقاليم اللي ما فيهمش مؤسسات جامعية ولا أحياء جامعية.

كنت ذكرت به فواحد السؤال هاذي واحد ثلاثة ديال الأسابيع، هاذ السنة عرفت واحد الزيادة ديال 4% مقارنة مع السنة المنصرمة، إذ حولنا تقريبا 382 ألف منحة، فيها واحد 27 ألف منحة إضافية اللي تمت في الشهور الأخيرة، لواحد الغرض هو اللي رافع من النسب المتاحة لهاذ الأقاليم اللي تفضلت بهم السيد المستشار.

اللي نذكر به هي كابين واحد العدد ديال الأقاليم كيستفدو 100% هما المناطق الجنوبية وأيضا إقليم فكيك، إقليم جرادة وإقليم زاكورة، هاذوك المناطق اللي كانوا كيصرفوا واحد النسبة ديال 80%، اليوم وصلنا

المجحف الذي اتخذ في حكومة سابقة بالتراجع عن تعميم المنح، لأن المنح كانت معممة، أنا قريت بالمنحة الجامعية، وبالتالي أنه هاذ القرار يجب أن يصحح، واحنا ما أوجنا لإجراءات اجتماعية جريئة لتبديد المخاوف ديال المجتمع من أن الحكومة في إطار أو الدولة تسير في مسار التراجعات الاجتماعية.

الله يجازيكم بخير، نحن في حاجة وكناشدوا الحكومة خاصة في المدن غير الجامعية، أن تعمم المنح، لأن كيفما قلنا أنه الانقطاع الدراسي مرتبط بالمنحة الجامعية، ثم أنه كايئة استحالة متابعة الدراسة في غياب المنحة، ثم أن الأثر النفسي لهاذا الأمر، وماشي مجهود كبير وأنا في تقديري، لا أن يستفيد 1000 طالب من المنحة وهو لا يريد أليس في حاجة إليها خير من أن يحرم طالب واحد.

ثم مليون درهم، السيد الوزير، تغطي لنا 1000 طلبة بالمنح، إذن أن هاذ الأرقام وهاذ المجهود المالي هو في المتناول، مقدور عليه، مليون درهم ماشي رقم كبير بالنسبة للحكومة تيعطينا 1000 منحة، وبالتالي ما نتشطورش مع أولاد الشعب في منح بسيطة ومرة أخرى نتغاضي عنها.

ثم هاذي مناشدة أخرى، واحد 300 طالب ديال الماستر في كلية الحقوق بفاس مازالوا ينتظرون المنحة دهذا السنة، ما توصلوش بها، قيل لهم أن السبب هو عدم إرسال الملفات ديالهم في الأجال المعقولة، الله يجازيك بخير هذه مناشدة لتعالج الوضع. وشكرا جزيلاً.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب فيما تبقى من توقيت.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

غير بغيت نوضح هنايا عازمة الحكومة باش نوصلو، إن شاء الله 100% لأن ذاك المسافة اللي مهمة تدارت، لأن من 2012 لدابا راه دزنا من 600 مليون درهم إلى مليار و800 مليون درهم، إذن المجهود الكبير تدار، دابا بقي تقريبا واحد الشيء قليل، وإن شاء الله، احنا متوجهين لهذا.

ثانيا، واحد العدد ديال الاستفادات تنديروهم لهاذا الأقاليم اللي ما فهمش المؤسسات الجامعية، اليوم في إقليم تاونات غادي نخلقو، إن شاء الله، واحد الكلية متعددة التخصصات اللي تابعة لجامعة سيدي محمد بن عبد الله، باش نقربو هاذ الخدمة للسكان ديال إقليم تاونات.

ل 95% بما فهم إقليم تاونات، كايين اللي كانوا فيهم 75 وصلنا ل 85 وكايين اللي كانوا 65 وصلناهم ل 75، إذ كايين واحد الارتفاع مهم سنويا للاستجابة ديال الأسر من هاذ المنح الجامعية.

بحال قلت هاذ الأقاليم اللي ما فهمش مؤسسات جامعية ولا الأحياء الجامعية هما اللي كيستفدو بهذا النسبة الكبيرة، اليوم عندنا اليوم واحد المرسوم اللي تم الإصدار ديالو 16 ماي 2019، اللي يحدد شروط وكيفية منح هاذ المنح، ولاسيما المعايير المعتمدة في اللجان الإقليمية والتي هنايا تضاف هو معيار ديال السن، بالنسبة لثلاث مستويات ديال هاذ المنح:

- بالنسبة للإجازة 26 عام كعمر أقصى بالنسبة للإجازة.

- ديال الماستر 30 سنة.

- وبالنسبة للدكتوراه 36 سنة.

- ويتم اعتماد الاستحقاق الاجتماعي بالنسبة للإجازة، الاجتماعي والعلمي بالنسبة للماستر و فقط العلمي بالنسبة للدكتوراه.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الوزير على هاذ التوضيحات.

احنا في الحقيقة ما كنكروش المجهود اللي بذلتو الحكومة، لاسيما الحكومتين الأخيرتين.

ولكن ميزان ملي ذكرت مثال تاونات، أنتما كتركزو على 95% احنا ما يشغلنا ويؤلنا هو هذيك 5% اللي بقاو، لأن في الأقاليم غير الجامعية راه تقريبا عدم تمكين الطالب من المنحة يعني بشكل أوتوماتيكي الحكم عليه بالانقطاع الدراسي، ناخذو مثال واحد الطالب في تاونات ولو الوالد ديالو كيتقاضى 5000 درهم، وخاصوي يتابع الدراسة ديالو بفاس، وخاصوي يوفر له الإيواء والسكن والملبس والمأكل والتغذية يعني أنه شبه مستحيل، وأنا أعرف أنه من خلال المعاشرة، تقريبا جل الطلبة اللي ما استفدوش من المنح انقطعوا عن الدراسة.

هذا مع العلم أنه الأثر ديال المنحة ماشي غير أثر مالي، بل هو أثر نفسي أيضا، راه هاذيك الطالب مسكين اللي كي يشعر بالغبين، أن زميل له إما في وضع اجتماعي متقارب معه أو قريب وهو محروم والأخريستفيد، يقدر غير بهذا السبب النفسي ينقطع عن الدراسة.

ثم خلينا نكونوا واضحين، السيد الوزير، أنا في تقديري أنه الحكومة بذلت مجهود كبير فضوية المنح، هذا مجهود يشكر، ولكن لازالت الحاجة لمجهود أكبر واحنا ننتظر تعميم المنح والتراجع عن القرار

واليوم نبغي نوضح بأن هاذ نسب التعويض تتراوح بين 80 حتى ل 100%، كانت تدارت واحد العملية في 2005 بالنسبة لموظفي المكتب، واحد العملية ديال استطلاع الرأي وكان الجميع أقر باش كيفضلو هاذ الشركة ديال التأمين، وفي 2011 دارت واحد التقييم ديال الوضعية من 2005 ل 2011، وكان الجميع بعد دراسة مقارنة بين نظام التأمين الخاص ونظام التغطية الصحية الذي يؤمنه الصندوق الوطني، تم الإبقاء على خيار التأمين لدى شركة خاصة. هاذ الشئ اللي جانا من مكتب التكوين المهني.

اليوم هاذوك الموظفين ديال المؤسسة ديال التكوين المهني اللي هي مؤسسة عمومية محكومة بالقانون 69.00 مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، إذن هي ما داخلاش في الوظيفة العمومية بالنسبة ل (CNOPS) واليوم اللي كيتبين هو هاذ الناس كيفضلو هاذ شركة التأمين، علما أن عندهم واحد الاستفادة كبيرة نسبة التعويض تصل حتى 100% في علاجات الأسنان، 100% في الاستفادة من خدمات مختبرات التحليلات والفحوص، 100% في الاستفادة من خدمات جميع مصحات الضمان الاجتماعي بالنسبة للولادة كانت عادية أولا قيصرية، بالنسبة لمصاريف العلاج بالخارج أيضا كاي واحد الاستفادة جد مهمة 80%، يخصص واحد المبلغ ديال 500 ألف درهم لتنقل المريض ومرافقه للخارج، مليون ديال الدرهم على مستوى الخدمات ديال لتسييد مصاريف التطبيب في الخارج.

إذن هاذ الأمور كاملة الناس فضلو باش يبقوا احنا ما عندنا حتى مشكل إلى كان زعما واحد العدد منهم باغيين يمشيول (CNOPS) وإلى كانت قانونيا ممكن ما عندنا حتى شئ مشكل.

شكرا.

أنا اللي كنواعدك السيدة المستشارة هي في مجلس الإدارة المقبل إن شاء الله هاذ القضية غادي نطرحها وغادي نشوف كيفاش غادي نتفاعلو معها.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة امال مبصرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الإفادة وعلى الإيضاحات وأيضا على التفاعل الإيجابي، لكن بداية أود أن أعرج على أسباب نزول هذا السؤال وهاذ المسألة، هي كانت نتيجة تفاعل طبيعي مع المعاناة المتزايدة للشغيلة ديال مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، معاناة ترتبط خصوصا بالخدمات الاجتماعية والمتعلقة للأسف بالتغطية

ثانيا، غيكون حي جامعي أيضا، كاي واحد المعهد ذاك الوكالة ديال النباتات العطرية اللي كتفتح واحد الأفاق مهمة للشباب ديال الإقليم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه، التغطية الصحية في مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة امال مبصرة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير، يعتمد مكتب التكوين المهني على تغطية صحية تبني على إبرام اتفاقيات مع شركات خاصة للتأمين، ورغم تنصيب اتفاق 21 يونيو 2011 في المادة السادسة منه على إمكانية اعتماد تغطية تعاضدية في الصندوق الوطني لمنظمة الاحتياط الاجتماعي (CNOPS) فإن المكتب لازال مصرا على إبرام هذه الاتفاقيات مع هذه الشركات رغم تدني خدماتها ومعاونة المتقاعدين معها ومطالبة معظم المستخدمين بالانخراط في صندوق (CNOPS).

لذا، نسائلكم السيد الوزير المحترم عن أسباب هذا الاختيار؟

وهل هناك من آفاق لانخراط مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل في هذا الصندوق واستفادة مستخدميه من خدماته الصحية، رغم أن القانون رقم 65.00 يلزم المؤسسة العمومية باعتماد (CNOPS) عوض تغطية صحية خاصة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

هو التأكيد في البداية أن مستخدمي المكتب يستفيدون اليوم من واحد التغطية صحية بموجب اتفاقية مبرمة مع شركة تأمين خاصة اللي تتمكنهم من واحد الامتيازات سواء على مستوى الخدمات أو على مستوى تسديد مصاريف التطبيب والعلاج.

كأين مجلس الإدارة هو الذي كينظم الاتفاقيات التي كتبرم.

أنا بحال التي واعدتكم السيدة المستشارة إن شاء الله غادي نطرح هذه النقطة في المجلس الإداري المقبل، وغادي نعالجوه من جميع الجوانب.

شكرا لك.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث موضوعه، وضعية المؤسسات التعليمية في العالم القروي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد العزيز بوهودود:

السيد الرئيس المحترم،

تعرف العديد من المؤسسات التعليمية في القرى والبوادي تهالك المنشآت التعليمية، سواء تعلق الأمر بالأقسام الدراسية أو بالتجهيزات الداخلية، بالإضافة إلى غياب المرافق الصحية وغياب خدمات الحراسة.

السيد الوزير،

ما هي الإجراءات المزمع اتخاذها من طرف وزارتك من أجل صيانة وتجهيز هذه المؤسسة التعليمية وتوفير كل فرص التحصيل الجيد للتلاميذ من أبناء العالم القروي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد المستشار المحترم،

لا بد من التنبيه في البداية أن وضعية المدارس في العالم القروي ماشي بهذه الصورة السلبية، بل تعرف واحد التحسن ملموس سنة بعد سنة، هذا السؤال كان تم الطرح ديالو في الدخول المدرسي، ومن الدخول المدرسي لهننا عرفنا واحد التقدم جد مهم وواحد المجهود كبير اللي تم من طرف الوزارة والحكومة، وعلى هذا الأساس فتم تخصيص واحد العدد ديال الإجراءات والتدابير اللي داخله في إطار تطوير العرض المدرسي وتوفير الدعم الاجتماعي، محاربة الهدر المدرسي، تأهيل المؤسسات التعليمية وأيضا توفير الموارد البشرية ولا سيما في العالم القروي.

الصحية موضوع السؤال، معاناة تتمظهر بأشكال وألوان متعددة أذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر معاناة موظفي المناطق البعيدة عن المركز، خصوصا المتعلقة بمحدودية الاتفاقيات مع المصحات الاستشفائية بهذه المناطق، أولا، لأن أغلب التعاقدات متركزة بالمركز الدار البيضاء، ثانيا معاناتهم أثناء حل الملفات العالقة، والتي تتطلب التنقل إلى المركز.

أيضا هناك معاناة المتعاقدين، فبالإضافة إلى مشاكل السن وما يصاحبه من أمراض مزمنة، تنضاف معاناة مع التغطية الصحية المقدمة، فهم يؤدون ما قيمته أجرة شهر سنويا خلافا لمتعاقدتي المؤسسات العمومية الأخرى، ويقابلون برفض متكرر لملفاتهم، ما يجعلنا نشهد ظاهرة تنظيم حملات طبية لهذه الفئة وكأنها غير مؤمنة.

أيضا هناك معاناة عدم التعويض عن العديد من الأدوية والرفض المتكرر لملفات الاستشفاء لأسباب قد تكون واهية.

أيضا هناك إلزامية شيك ضمان مشترط من طرف المصحات ومع التأخير في إعطاء التحمل يؤدي غالبا بالمصحة لصرف الشيك، وهذا يترتب عنه أضرار مادية تثقل كاهل الموظف قد تصل أحيانا للمتابعات القضائية.

أيضا أصبحنا نشهد توقف مجموعة من المعالجين المتعاقدين بحجة عدم توصلهم بمستحقاتهم، فعلى العموم اللائحة طويلة ديال المعاناة.

أريد أن أذكر السيد الوزير بالنسبة للاستقرار التي قمتم به لرأي المستخدمين، أولا نثير انتباهكم إلى أن النتائج ديالو لم تنشر رسميا وأيضا من المفترض أن تكون قد قامت به هيئة محايدة.

ختاما نطالبكم السيد الوزير قبل تجديد العقدة إذا كانت شي عقدة غادي تكون، نطالبكم إما بتغطية، نناشدكم بتغطية صحية داخلية للمكتب على غرار التغطية الصحية لدى المكتب الوطني للسكك الحديدية أو اعتماد (CNOPS) مع تغطية صحية تكميلية ترقى لمستوى متطلبات التشغيل أو الانخراط في مؤسسة محمد الخامس.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب فيما تبقى من التوقيت 27 ثانية.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

المكتب الوطني هو مؤسسة عمومية، عندها واحد الاستقلالية،

المواطنين، وليس تعيين مدرسين ومدرسات في أقصى المناطق التي تعيش عزلة قاسية على جميع الأصعدة هو المساهمة في تعليم أبنائهم وتقريب الحضارة إليهم بقدر ما نقتل في هؤلاء المدرسين والمدرسات الضمير المهني وروح المبادرة.

لتحقيق النجاح، السيد الوزير، المطلوب، لا بد من العمل على تقريب أبناء سكان القرى من المراكز الحضرية وشبه الحضرية حتى يستطيع التعليم أن ينجح ويحقق أهدافه، بدون ذلك لا يمكن أن نجني من المجهودات المبذولة سابقا وكذلك حاليا سوى هدر الطاقة البشرية والموارد المالية.

تنوعت السيد الوزير المعوقات وتطور التعليم بالعالم القروي رغم المجهود الذي يبذل والذي لا يمكن للوزارة الوصية وحدها التخلص أو على الأقل الحد منها فبحيث يجب على المتدخلين في العملية التربوية جميعهم المساهمة الفعالة والانخراط الجاد والمسؤول، كل من جانبه قصد الرفع من مستوى التعليم بالعالم القروي.

إن تجربة السيد الوزير المدارس الجماعية كانت رائدة، وبتساءل عن توقف العمل بها، علما أن الهدف الأساسي في هذا المشروع الطموح نظريا هو تحقيق الجودة التربوية من خلال القضاء تدريجيا على الأقسام المتعددة المستويات الموجودة بالوحدات المدرسية أو التي تستنزف مجهود الأستاذة والدولة دون نتيجة تذكر، عبر تجميع هذه الفرعيات المشتتة وبالتالي محاربة الهدر المدرسي، بالإضافة إلى ترشيد النفقات وتدبير الموارد البشرية ناهيك عن تسهيل عمل الإدارة.

لذلك نطالبكم، السيد الوزير، بتعميم هذه التجربة لما لها من خير على ساكنة العالم القروي وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب فيما تبقى من التوقيت.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

شكرا على هاذ التجاوب والتفاعل مع هاذ السؤال اللي مهم بالنسبة لنا لأن كما قلت الوزارة تولى أهمية كبيرة للمجال القروي، واليوم في المجال القروي خاصنا لا بد نفرق بين المناطق النائية والجبلية والمجال القروي، وهذا احنا بصدد أعمال واحد التصنيف جديد بالنسبة للحضري وشبه حضري والقروي والمناطق النائية حتى نولي أهمية أكثر لهاذ المجالات اللي تيعرفوها هاذ الهشاشة هذه.

أيضا اليوم احنايا إن شاء الله على أبواب المصادقة على قانون

كتعرفو كاينة واحد التمييز إيجابي بالنسبة للعالم القروي وهذا من الأولوية ديال الأولويات ديال الوزارة.

بعض الأرقام باش تكون عندكم واحد الفكرة على هذه الأهمية اللي تنعطيوها للعالم القروي 11000 مؤسسة تعليمية بدون الفرعيات، هاد 11000 أكثر من النصف هو في العالم القروي، هذه السنة الأخيرة 2018 تم إحداث 100 مؤسسة على المستوى الوطني منهم 39 في الوسط القروي، وأيضا 10 ديال المدارس الجماعية.

اليوم عندنا واحد البرنامج مسطر من هنا ل 2021 باش نخلق 150 مدرسة جماعية باش نقضيو على المفكك ونقضيو على هادوك الفرعيات، أيضا باش تكون عندكم واحد الفكرة بالنسبة للداخليات وفي التعليم العمومي 917 داخلية على المستوى الوطني 552 في العالم القروي، سنويا واحد المجهود كبير لخلق الداخليات على المستوى القروي.

بلغت الأرقام باش تعرف بان هذه الميزانية ديال 2019 مليار و375 مليون اللي تم التخصيص ديالو للإحداث وإعادة التأهيل، مليار و375 مليون، أكثر من 800 مليون للعالم القروي، هاد الشئ الإحداثيات.

بالنسبة للتأهيل، إعادة التأهيل وغادي نقول أشنو هما إعادة التأهيل، مليار و100 مليون درهم اللي تخصص، 660 مليون لإعادة التأهيل، هاد إعادة التأهيل فيها الربط وتزويد 2200 وحدة مدرسية بالكهرباء، فيها تسييج، فيها الربط أيضا بشبكة الصرف الصحي، فيها التدفئة، فيها أيضا تجديد الأثاث المدرسي، فاش تنقول الأثاث المدرسي، هما السبورة البيضاء، هما الطاوات، هما واحد العدد ديال التجهيزات اللي عرفوها هاد المؤسسات ديال العالم القروي، وإن شاء الله نعمل جاهدا للقضاء النهائي على المفكك من هنا ل 2021، علما أن واحد العدد ديال الأقاليم غادي يعرف القضاء المفكك في السنة هذه وإن شاء الله السنة المقبلة.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

أشكركم السيد الوزير على جوابكم وعلى تفاعلكم.

فعلا نحن نثمن المجهودات المبذولة من طرف وزارتك، ولاحظنا الدينامية التي أصبح يعرفها قطاع التعليم بالخصوص، فهناك العديد من المشاكل والمعاناة ما زال يواجهها بالخصوص نساء ورجال التعليم بالبادية، في غياب تحفيز مادي أو معنوي، فزرع المدرسة في قرية نائية في الجبل أو في الخلاء معزولة عن العالم لا يعني تقريب التعليم من

للعالم القروي، والأخذ أيضا بعين الاعتبار التطور المسجل على مستوى المؤشرات التربوية، باعتبارها لوحات قيادة تبرز التطور الحاصل في الشأن التربوي على مستوى الجهات والأقاليم، كما أيضا تعمل الوزارة على تغطية كل الأحياء السكنية الجديدة، فبين ما دارو شي (lotissement) الوزارة تتكون عندها اليد على واحد البقعة أرضية باش يمكن لها دير واحد الإحداث.

واليوم، الحمد لله، مع الشركاء ديالنا كايين واحد الالتزام من طرف المنعشين العقاريين بإحداث مؤسسات في إطار التزاماتهم الاجتماعية، هاذ المعايير أشنوهما؟

أولا: عدد الأطفال في سن التمدرس:

ثانيا: أشنوهي المسافة القصوى ما بين المدرسة وإقامة التلاميذ؟

ثالثا: أعداد التلاميذ ضرورية لفتح واحد المؤسسة، بالنسبة للابتدائي خاصنا لابد 6 ديال الأقسام في 30 في كل قسم هي 180، إلى كان عندنا 180 فوق تنفتحو ابتدائية، إلى ما كانش ما يمكن لناش نفتحوها، بالنسبة للإعدادي والتأهيلي 120، بالنسبة لتوطين المؤسسة التعليمية في مكان ملائم وبعيد عن كل المخاطر اللي يمكن لها تهددهم، بحال دبا بعيد على الواد، بعيد على هاذيك الشعبة، واحد العدد ديال الأمور تتم المراعاة ديالها باش تكون ذيك المؤسسة في أحسن المناطق الجغرافية.

وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الحمامي:

شكرا السيد الوزير على هاذ التوضيح.

غير بالنسبة لنا السيد الوزير، احنا أولاد التيران، ولكن هاذ الشي اللي تتعطيه لنا بالأرقام هذا غير مطبق في الواقع، نهضرو بالمعقول، علاش؟ احنا تنعيشو مشاكل وتنعيشو المشاكل اليومية مع الساكنة، تنعرفو مجموعة المدارس، السيد الوزير، كتبعد بكيلومتر و2 كيلومتر، 3 كيلومتر، أما إلى مشينا للعالم القروي ب 6 و7 و8 و10 كيلومتر، هاذي الإنسان خاص يهدر بالحقيقة.

الخطاب ديال سيدنا كان واضح في افتتاح الدورة ديال البرلمان، ما حضرش على شي 10 الحوايج، حضر على 3 دالحوايج اللي خاصها الحكومة تطبقها، أشنو هو قال سيدنا الله ينصرو؟ التعليم والصحة والتشغيل.

احنايا دبا في ظرف عام باقي ما تدار والو، كايين السيد الوزير المحترم، داخل مشروع المدينة طنجة الكبرى، شوف مدرسة بمفكك

الإطار وهاذ قانون الإطار فيه واحد الخانة بالنسبة لتعويض الأساتذة عن المناطق النائية اللي غادي ندخلوها في..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع موضوعه تقريب المؤسسات التعليمية من الأحياء السكنية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد الحمامي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

تعرف جل المدن حركة توسع عمراني متنامي يستلزم تعبئة كل الجهود لضمان تمدن الأطفال وتقريب المؤسسات التعليمية وانتشارها على مختلف الأحياء السكنية، لهذه الاعتبارات نساثلكم حول الإجراءات المتخذة لضمان انتشار أوسع للمؤسسات التعليمية وتقريبها من الساكنة على مختلف المدن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

تشكل العدالة المجالية إحدى أهم انشغالات الوزارة، سواء كان على مستوى توسيع العرض المدرسي أولا تأهيل بنيات كما قلت قبل قليل أو توفير الموارد البشرية، اليوم عندنا واحد المقاربة في التخطيط وفي التمويل، مقاربة حسب واحد العدد ديال المحددات والمعايير.

من أهم المحددات:

أولا، هي المراعاة ديال النمو الديمغرافي ديال الجهات والأقاليم، كمحدد هام يبرز التوزيع الجغرافي لهذه الساكنة، بهذا يتم إرساء ما نسميه بالخريطة المدرسية.

أيضا أعمال التمييز الإيجابي داخل الجهات، ولاسيما بالنسبة

المؤسسات، وغتشوف المستوى ديال التعليم كي داير في طنجة، والحمد لله اليوم كاين واحد المشروع ملكي ديال طنجة الكبرى ويمكن لنا أيضا نفتخرو بما تم إحداثه من طرف الوزارة في إطار هاذ المشروع الكبير الهادف الملكي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا للسيد الوزير على مساهمته.

وننتقل للأسئلة الموجهة لقطاع الفلاحة والصيد البحري، حول موضوع الموسم الفلاحي، والتي تجمعها وحدة الموضوع، حيث سنعرضها دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه وضعية الموسم الفلاحي الحالي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع.

المستشار السيد محمد عبو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

إخواني المستشارين والمستشارات،

السادة الوزراء،

السيد الرئيس،

أولا بهاذ المناسبة تنقدم الشكر ديالي للسيد وزير الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات، شكرا.

قلت على المجهودات ديالو اللي والدليل هو تبارك الله هاذ النهار راه عندو وربما 12 سؤال على الفلاحة، وأنا عندي يقين على أنه هاذ الأسئلة كلهاهم غادي ترضوا بالرضى ديال السيد وزير الفلاحة، غادي يرضي عليهم وكنقول هاذ الظروف المناخية السيد الوزير اللي عرفتها البلاد ديالنا وكلشي راه عرفها على أنه كنطلبو منك باش جميع التدابير ديال الفلاحة أو العالم القروي تشرحوا باش الفلاحة راه كيتصنتولهاذ السؤال وهاذ السؤال ما يتعلقشي غير بالحبوب، تبتعلق بالحبوب وبالزيتون، الزيتون والحبوب راه هذي راه مشاكل في هاذ الخطاب ولكن لا أظن السيد وزير الفلاحة غادي يبخل علينا بمجهوده.

أولا أنت مرضي الوالدين ولا بد غادي تدعي مع هاذ الفلاحة باش الله سبحانه وتبارك يسعدك، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه، الموسم الفلاحي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

وجينا واسمعنا من عند وزراء سابقين بأن المفكك تدير سرطان وتدير وتدير، أنا نتعرف مدارس، السيد الوزير، عند الدخلة ديال طنجة، المجمعات السكنية هاذيك اللي تم بيبي، سكن.. واحد المجموعة راه تضربو 3 كيلومتر باش تيمشيو للإعدادية، كاينة مناطق كنتحملو فيها المسؤولية وتحملو فيها الكلام ديالنا، لولا التدخل ديال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في القطاع ديال التعليم، راه كان غيكون التعليم كارثة في المغرب، علاش؟ أنا نقول لك علاش؟

تتجي مكاتب الدراسات اللي تيصايبو تصاميم التهيئة، فين هما؟ واحد السيد جالس في واحد المكان معين تيعمل واحد الدراسة لواحد المدينة لا علم له بها، باش تيعم؟ تيعم بواحد (Google earth)، قال لك كذا غنديرها مدرسة، فين تتقول لي انتينا السيد الوزير، تنبعو من الشعبة وتبعو، كاينة مدارس اللي تتمشي تخسر في الأراضي ما صالحاش للبناء بصفة نهائية وكاينة، وأجي نورها لك برجلك تشوفها، وتنجرو صعوبة لا في الصفقات ولا الناس ديالكم تيقلوها، تيقول لك تنديرو الصفقة باش نبنو مدرسة، ولكن ملي تنديرو واحد المجموعة الحوايج، ذيك الصفقة ما تتقدرشي تستجب باش تبني ذيك المدرسة، على أساس الأرض كيفاش دايرة وكذا وكذا.

أحنا أش تنطلبو السيد الوزير، تكون مسائل اللي هي معقولة ونكونو سابقين باش هاذ الوليدات يقرأوا، باش ما تبقاش واحد النظرة عند المغاربة وراه الدولة باغية تخصوص التعليم، باغية تديه، باغية تديرلو، باغية تفعل لو، نهضرو بصراحة، هاذ الشئ هذا خاصوي تدار وخاصنا نشوفو في الإمكانيات، واحنا مع الإمكانيات إلى كانت الإمكانيات محدودة، نقولو الإمكانيات محدودة، ولكن في المستقبل، إن شاء الله خاص يكونو مدارس في المستوى، وتليق باش يقرأوا هاذ الوليدات ديال المغاربة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

كانت هاذي مناسبة باش درت واحد العدد زيارات تفقدية لمدينة طنجة، وجهة طنجة - تطوان - الحسيمة، ويمكن لنا نفتخرو بالمؤسسات التعليمية ديال هاذ المدينة، وأخيرا هي اللي كنا في أصيلا في واحد المدرسة جماعاوية وكنقدم لك الدعوة السيد المستشار المحترم باش تمشي وتزور هاذ المؤسسات وتشفوف المستوى فين وصل التأهيل ديال هاذ المؤسسات، وإن شاء الله غادي تكون عندنا الفرصة باش نكونو في طنجة وندير لك أيضا دعوة ونديرو واحد الزيارة لهاذ

المستشار السيد ابو بكر اعبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

نريد أن نعرف منكم كل ما يتعلق بالموسم الفلاحي الحالي وما عرفه من نقص في الأمطار وتدهور في الأسعار في بعض المنتوجات، وما هو تصوركم في خلق صناعات تحويلية وصناعات غذائية وكذلك خلق أقطاب استثمارية في الميدان الفلاحي تحترم حقوق الفلاحين؟

السيد الوزير هذا من جهة، من جهة أخرى واحد السؤال ما كناش غادي نطرحوه ولكن فرض راسو وهو فيما يخص قانون الرعي الجائر لأنه بالأمس وقعت اصطدامات، واصطدامات عنيفة في منطقة عبدة أدت إلى جروح العديد من المواطنين، ولهذا نريد أن نسمع منكم ما هي الإجراءات التي تتخذ في هذا الشأن وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث كذلك، موضوعه حصيلة الموسم الفلاحي الحالي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصاله والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أثرت ظروف مناخية غير مناسبة على جودة مردودية بعض المنتوجات الفلاحية، كما أثرت وفرطت السوق الداخلي واشتداد المنافسة الخارجية بأسواقنا التقليدية الدولية على دخل صغار الفلاحين.

من هنا السيد الوزير المحترم نسائلكم عن التدابير المتخذة لصرف التعويضات لـ (MAMDA) ولتوزيع الأعلاف مدعمة ولخلق نقط شرب الماشية ولدعم جدولة متأخرات مالية للفلاحين تجاه مؤسسات عمومية مع مراجعة فوائد التأخير، ولدعم تنافسية الإنتاج الوطني؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع موضوعه، وضعية الموسم الفلاحي الحالي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الإله حفطي:

بسم الله.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

إن النمو الاقتصادي ببلادنا مرتبط بشكل أساسي بالقطاع الفلاحي، حيث تعد الفلاحة أكبر مشغل لليد العاملة في المغرب، كما أن ناتجنا الداخلي الخام يظل رهينا بها، وهذا يكتطرح إشكالية ديال النموذج التنموي، لأن الناتج الداخلي الخام مرتبط بنسبة النمو في القطاع الفلاحي وما يجعل هذا القطاع محط اهتمامنا.

كذلك فإننا نعب عن ارتياح المهنيين والمقاولات الفلاحية للإصلاحات الكبرى التي جاء بها مخطط المغرب الأخضر، سواء من خلال نمو الاستثمارات في الفلاحة نتيجة التحفيزات والحوافز المهمة المتوفرة أو عبر المفعول المهيكل ديال المخطط الأخضر على النسيج الفلاحي برمته، وندرك جميعا التحديات التي يواجهها المجال الفلاحي في سبيل تأمين الأمن الغذائي أو في سبيل كذلك استقرار الساكنة القروية ومحاربة الهجرة القروية، وعلى رأس هذه التحديات تأثيرات التغيرات المناخية، حيث شهد هاذ الموسم للأسف عجزا مهما في التساقطات المطرية، كان له دون شك وقع على حسن سير الموسم الفلاحي الحالي، وانعكست بشكل واضح على مجموعة من المنتجات الفلاحية، خصوصا منها زراعة الحبوب الرئيسية.

السيد الوزير المحترم،

من باب الإنصاف وليس من باب المجاملة، ومنذ توليكم مسؤولية الإشراف على وزارة الفلاحة والصيد البحري، كان هناك ازدهار كبير للقطاع، مشهود لكم به وطنيا ودوليا، ولكن على الرغم من ذلك، أملنا السيد الوزير مواصلة جهودكم من أجل الخروج بحلول ناجعة تمكن من التكيف مع تغير المناخ بالمغرب، (هنا السيد الوزير أفتح قوس وأستحضر الخطاب الملكي السامي الذي كان بمناسبة افتتاح دورة أكتوبر 2018 بالبرلمان، والذي دعا فيه جلالته إلى تعزيز المكاسب المحققة في الميدان الفلاحي وخلق مزيد من فرص الشغل والدخل، خاصة بالنسبة لفائدة الشباب لأن العالم القروي هو خزان لتفجير الطاقات بالنسبة للمقاولات غير الفلاحية باش أنه نمو ذيك الطبقة الوسطى التي تكلم عليها سيدنا الله ينصرو).

لا يفوتنا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب كممثلين للمقاولات والقطاع الخاص أن ندعوكم ومن خلالكم الحكومة إلى تكثيف الجهود وزيادة التحفيزات الكفيلة بتعزيز سلسلة ساقلة الإنتاج الفلاحي، وذلك بتأهيل حلقات التخزين واللوجيستيك وعندكم (les agropoles) طبعاً وتسويق وتثمين المنتجات الفلاحية وكذلك بتشجيع الصناعات التحويلية والغذائية، الشيء الذي من شأنه الرفع من القيمة المضافة

السيد عزيز أخنوش وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كتعرفو بأنه تميزت البداية ديال هذا الموسم الحالي كانت بداية جيدة وكانت الأمطار مبكرة ومهمة عكس الموسم الماضي، ومقارنة أيضا مع 30 سنة اللي فاتت.

للأسف انقطعت التساقطات خلال الأشهر الموالية لدجنبر، يناير وبداية فبراير، وهاذ الشي نتج عنه أنه كان التأخر ديال النمو ديال الحبوب وانخفاض في الإنتاج حسب المناطق، لكن الرجوع ديال الأمطار بكميات مهمة خلال شهر مارس وأبريل وكذلك ارتفاع درجات الحرارة في أواخر ماي خلت أنه يكون وقع إيجابي لنضج الزراعات الخريفية وتحسين المؤشرات.

إجمالا عندنا تقريبا واحد العجز بالنسبة ل 30 سنة اللي فاتت ديال 17%، بحيث أنه وصلنا في التساقطات المطرية لحد الساعة 297 ملم، وبلغت الحقينة ديال السدود الفلاحية حوالي 7 دالمليار و300 مليون أي نسبة الملاء ديال 55%.

وبالرجوع لانطلاق الموسم عرفتو بأن الإجراءات اللي كنا اخذينا وجدنا أكثر من 2 دالمليون ديال القنطار ديال البذور، 500.000 طن ديال الأسمدة، 70.000 هكتار اللي درناها ديال الحبوب الخريفية لتوفير واحد 2 المليون ديال القناطر، المواصلة ديال تسويق التركيبات السمادية الجديدة، وكذلك التأمين ديال مليون ديال لفائدة أكثر من 38000 فلاح، وهاد الشي دفع بالفلاحة باش يوجدو لأن جات الشتا بكري واحد المساحة محروثة حوالي 6 دالمليون 100 ألف هكتار.

هو في الحقيقة بالنسبة للحصيلة ديال الموسم الفلاحي فالمرتقب— وهاد الشي عرفتوه عندكم هذه المعلومات— أن يكون الإنتاج متوسطا مقارنة مع السنوات الماضية، وخصوصا السنة الماضية اللي كانت استثنائية، بذلك يمكن نوصفو هذا الموسم ديال 2018-2019 من الحبوب بالمتوسط إلى الجيد في المناطق الشمالية، وبأقل من المتوسط إلى الضعيف في المناطق الجنوبية، اللي هي جات على الجنوب ديال ضفة أم الربيع، وكتبليغ التقديرات ديال المحصول الفلاحي للموسم ديال الحبوب حوالي 61 مليون قنطار، لذلك يمكن القول أن الحصيلة ديال الموسم هي متوسطة، وكذلك التوقعات كتشير إلى أن الحصيلة الإجمالية ديال الفلاحة لباقي القطاعات الأخرى غادي تكون جيدة إن شاء الله، بحيث أنه في ما يخص الزراعة السكرية إلى مشينا للشمندر تقريبا كل 59 ألف هكتار 102% من البرنامج المحدد اللي تزرعت 99% تصايوفهما (les monogermes) يعني المزروعة بالبذور أحادية النبتية. كذلك الإنتاج المرتقب غادي يكون يوصل الإنتاجية كتناهنز تقريبا

التي تنتجها الفلاحة المغربية.

وعلى ضوء ما سبق السيد الوزير، نسائلكم ما هي وضعية الموسم الفلاحي الحالي؟ وإلى أي حد أثر عدم انتظام التساقطات المطرية لهذه السنة الفلاحية على الإنتاج الفلاحي؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس موضوعه، المشاكل التي تعاني منها الفلاحة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة عائشة ابتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

تشرفون على قطاع استراتيجي بالنسبة للدولة المغربية، وإذا كانت نافلة القول أن نتداول هذه المرحلة من السنة على تقييم النتائج وحصيلة الموسم الفلاحي، فإن مقاربتنا في التساؤل معكم ترقى إلى مستوى تسليط الضوء على مشاكل القطاع الفلاحي، حيث أنه قلنا أنه استراتيجي بالنسبة للدولة المغربية، لذلك نترك لكم السيد الوزير تنوير الرأي العام عن المشاكل الحقيقية لهذا القطاع، خصوصا وأنكم تشرفون على هذا القطاع لمرحلتين حكوميتين.

في تقديرنا حققتم نجاحا على مستوى التدبير، وأكد لكم رؤية لمعالجة واقع وتحديات هذا القطاع.

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، قبل ما نعطيكم الكلمة بغينا نرحبو بواحد المجموعة من الطلبة والأطر من الأكاديمية الدبلوماسية الإيطالية بالمغرب، مرحبا بالطلبة.

الكلمة للسيد وزير الفلاحة والصيد البحري للإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالموسم الفلاحي.

المستشار السيد محمد عيو:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

أولا، السيد الرئيس، الجواب ديال السيد الوزير شافي كافي، لا علاقة لي باش نعقب عليه، نعم ما يستحق التعقيب، ولكن يستحق الشكر، وجزيل الشكر على المجهود ديالو اللي كي عمل مع العالم القروي، ومع الفلاحة. وأنا دبا السؤال اليوم، وربما أنا كنتمثل 9 ديال الأقاليم، وربما الأقاليم اللي كنتمثل أنا وربما كلهم راه حاضيين السؤال ديالي، ولكن كلهم غادي يفرح بجواب السيد الوزير، لأن الجواب ديال السيد الوزير كان شافي غالي، دبا كنطلب من السيد الوزير، باش يخدم جهده باش ما أزيد من هذا المجهود اللي كي عمل في هذه القضية ديال الزيتون وفي الحبوب والمخطط الأخضر.

وشكرا للجميع.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد ابو بكر اعبيد:

شكرا لكم السيد الوزير على جوابكم المتكامل، وما نطمح إليه السيد الوزير المحترم هو أن يكون الفلاح في أحسن الأحوال وكما يقول المثل إذا كانت الفلاحة بخير فالبلد كله بخير.

لكن السيد الوزير لم يعد من المقبول أن يبيع الفلاح منتوجه ب 2.30 درهم، ثمن الحبوب والتمن المرجعي هو 2.80 درهم، لأبد في التفكير السيد الوزير في إيقاف الاستيراد مبكرا.

السيد الوزير،

الفلاح يقتني الأسمدة والبذور والمصاريف الأخرى كلها باهظة، ولهذا السيد الوزير حان الوقت لخلق صناعات تحويلية وإحداث صناعات غذائية تمتص هذه الوفرة من الإنتاج، الكل يريد حلا حقيقيا لعملية التسويق والبحث عن أسواق خارجية لزيادة حجم الصادرات الفلاحية، لأبد من تسهيل الولوج لصناعات ومجمعين نزهاء يعيدون الثقة في الفلاحة بين الشركاء ويساهمون بقوة في تعزيز العلاقات قصد إيجاد أفضل الحلول لضمان نجاعة لهذا القطاع الحيوي.

نعم السيد الوزير، إن سياستكم الفلاحية العقلانية لها وقع إيجابي على المغرب الأخضر الذي خلق قفزة نوعية في المجال الفلاحي، ولنا فيكم كامل الثقة بأنكم ستعملون كل ما في وسعكم لإصلاح وتقويم كل الأمور التي تتطلب ذلك، وخير مثال على ذلك إصلاح منظومة السقي والتفكير جديا في اقتصاد الماء، وكذلك إعادة الاعتبار لشركة صوناكوس التي كانت ستفلس، حقيقة كانت ستفلس، ولكن تمت إعادتها وإنقاذها مما كانت عليه.

ب 70 طن هكتار، وإلى خذينا الشمندر والسكر إن شاء الله الإنتاج المرتقب ديال السكر هاذ السنة غادي نوصول 600 ألف طن، أي بزيادة يعني قدرها 8% عن الموسم الماضي اللي كان موسم جيد كذلك في السكر وغادي يعطي التغطية ديال بلادنا في الحاجيات ديالها أكثر من 50% إن شاء الله.

فيما يخص الزيتون، والحاج جيتي بالسؤال كذلك على الزيتون، فأغلبية الدوائر البورية كتوقع في شمال المملكة، حيث الحمد لله كانت جيدة ومنظمة، أما في الجنوب فأغلب المساحات الأغلبية كيكونو في (le périmètre irrigué) وفي الدوائر المسقية، وبلغ الإنتاج إنتاج مهم ديال 1.900.000 طن، الأثمنة كتعرفو بأنه بدات مزيان شوية طاحت شوية عاود طلعت على حسب المستوى، ولكن نقدر نعطيكم المقاييس في الشمال وفي سايس كانت بين 3 و4 ديال الدرهم للكيلوغرام، في تادلة ومراكش كانت بين 4 و5 ديال الدراهم للكيلوغرام، الزيتون الموجه للتصدير كان ب 5 ديال الدراهم، واحد الوقت الأول وصل حتى ل 6 ديال الدراهم، زيت الزيتون الآن تقريبا كيروج بين 33 درهم حتى ل 40 درهم في هاذ المدة هاذي كلها اللي كان، بحيث أن الأثمنة الآن في أوروبا زيت الزيتون اللي هي في أوروبا هي تقريبا هي 2.5 أورو حتى ل 3 ديال الأورو، إذن حتى هي بين 30 درهم و35 درهم، إذن احنا في المستوى ديال الأثمنة ديال حوض المتوسط اللي احنا كندشتغلوفيه.

نفس الشيء بالنسبة للحوامض، كانت إنتاج جيد 2.600.000 واللي جاب معه مشاكل اللي هي كبيرة ديال التسويق، ماشي فقط عندنا كذلك في تركيا وكذلك في مصر وكذلك عند الجارة الإسبانية، وهاذ الموضوع يمكن مازال نرجع نظرق ليه، والحمد لله أنه هاذ السنة وخا يعني جينا من بعد عامين مزيانين في الشتاء وفي الإنتاج فالأثمنة ديال الأعلاف والوفرة ديال المخزونات الكثنية كينة، الشعير تقريبا الثمن ديالو ب 2.45، التبن بدرهم والنخالة ب 2.71 وهاذ الشي عندو وقع إيجابي على أسعار الحيوانات ملي كنمشيو نشوفو الحيوانات اللي هما (vivants) الثمنات ديالهم تقريبا مستقرة، ما كاينش شي أثر ديال النقص ديال المياه ولا هذا، وملي كنمشيو نشوفو اللحوم الثمن ديالهم في البيع، بحال دبا اللحوم البيضاء زايدين ب 20% بالنسبة للأثمنة ديال السنة الماضية، لأن السنة الماضية كانت الأثمنة هابطة.

فمن خلال هاذ المؤشرات المتوفرة كتبين بأن الموسم الفلاحي الحالي رغم الظروف المناخية كيبقى في واحد الإطار اللي هو متحكم فيه، وتتمناو إن شاء الله أن النتيجة الإجمالية في الأخير تكون في المستوى. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

التعقيبات على جواب السيد وزير الفلاحة والصيد البحري، الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، في إطار التعقيب.

الإستراتيجي في البذل العطاء في إطار الرؤية الملكية الرامية لتقوية طبقة فلاحية وسطى، وكذلك وأساسا لتعزيز المكاسب المحققة في القطاع الفلاحي كقطاع منتج مدر للدخل، موفر لفرش الشغل، قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ودعامة للاقتصاد الوطني.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد عبد الرحيم اطمي:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات ديالك.

السيد الوزير،

الفلاحة تيعانيو بزاف من الجفاف بالنسبة للتأمين، التأمين خاص الفلاحة اللي خلصو (l'assurance) يتعوضو في التأمين، بالنسبة لعمالة سطات ولا المزامرة ولا أولاد السي بنداود ولا أولاد بوزيري ولا بني مسكين راهم تيعانيو من الجفاف بزاف السيد الوزير، لأنه بني مسكين راه معروفين السيد الوزير، بالحوالي السردى، راه خاصهم يعليو من العلف المدعم، خاصهم العلف المدعم باش يتعاونو هاذ الفلاحة، وخاصكم تجتهدو السيد الوزير، باش تخلصو الناس في التأمين، وراه الجفاف منتشر عندهم 100%.

ثالثا السيد الوزير القرض الفلاحي، القرض الفلاحي الناس دايرة الكريدي للزريعة وحرث الحرث بالزريعة وما جابش الله، تنطلبو منكم التأجيل، تأجلو القرض الفلاحي بدون فائدة، حيث الفلاح باش غادي يخلص؟ راه ما عندوش باش يخلص، ها هو ما صيفش، نطلبو التأجيل ديال القرض الفلاحي بدون دعم إلى السنة المقبلة.

رابعا السيد الوزير، واحد المشكل اللي راه خطير كاع بزاف، عمالة سطات كاملة الصبار كلومات فيها، الصبار دبا ولا تيلعب دور في المغرب، إلى قلبي على التفاح، البنان، الشهيدية، الخوخ، تصيبه موجود، الكرموس الهندية ها هو ما بقاش انقرض من المغرب، خاص تديرو دعم للكرموس اللي غرس هكتار ديال الدرك تديرو له إعانة، باش الفلاحة يجتهدو، واش دبا الكرموس غادي نوليو نجيبوه من برا؟ وزائد الغرفة الفلاحية ولا الدكاترة في الفلاحة اجتهدو، دارو الدواء، ما خلاو.. وفي الأخير قال لك قطعوه وحيدوه ما تخليوهش من هنا.

عاد المسائل الأخرى السيد الوزير، الحى القلاعية، الحى القلاعية السيد عندو 2 بقرات فهم المرض تقتلو لو الهائم كامل، ما كاينش مشكل. وعوضوه حقيقة، ولكن هاذك التعويض اللي تعوض به راه تعوض بثمان قليل، راه ما كافيش السيد الوزير، راكم درتو واحد المجهود، الله يكثر خيركم، خلصتو الناس وعندنا عيب، ولكن الراجل ملي يموتولو الهيممات ديالو وكاينة السلطة المحلية تيدفنولو في الهائم،

السيد الوزير،

لا أريد أن تفوتني هذه المناسبة دون أن أطلب منكم التدخل لإنقاذ ما يزيد على 20.000 فلاح من بطش الإدارة الجديدة من شركة (COSUMAR)، وبكل صدق لا نريد ولا نقبل أن نرجع لسنة 2012 وما عرفته من عزوف وسخط.

هدفنا الحقيقي السيد الوزير أن تستمر الصناعة السكرية وأن ترقى لما هو أكبر حتى نحقق الاكتفاء الذاتي كما جاء على لسانكم في 50%، نريد أن نتجاوز هذه 50% من الإنتاج.

نفس المشاكل السيد الوزير يعيشها كذلك منتجوا الحليب مع غلاء الأعلاف وعشوائية التسويق مع بعض الشركات المصنعة..

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الوزير.

خلال لقاء مراكش ولقاء الصخيرات حول التقييم، ثمننا كعميلين للأمة المقاربة اللي جيتو بها ونؤكد ذلك من هذا المنبر بخصوص الاستثمار الجيد النتائج الإيجابية بل والقياسية المسجلة في إطار مخطط المغرب الأخضر على مستوى 2 السلاسل اللي دارت سواء تعلق الأمر بالدعامة الأولى أو الدعامة الثانية واستدامة المشاريع المنجزة خلال هذه الفترة اللي شكلت مرحلة ديال البناء لهيكلية وتطوير الفلاحة المغربية والإنتاج اللي تجاوز في كثير من الأحيان الأهداف المسطرة والمرور بسرعة نظرا لمحدودية السوق الداخلي وحتى من تضرر الفلاحة بالمقاربة اللي جيتو بها بخصوص نسخة ثانية للمرور بسرعة للنسخة الثانية من هاد الاستراتيجية اللي غادي تشكل مرحلة ديال التسويق وديال تامين وديال تسريع وتيرة الصناعة الغذائية وانطلاق الجيل الجديد من الاستثمارات تخص أساسا سافلات الإنتاج في إطار التجميع الفلاحي للرفع من القدرات ديال التخزين، ديال التحويل، ديال التليف، ديال التصنيع وملاءمة العرض مع الطلب وهيكلية أسواق الجملة، وتنظيم السوق الداخلي، تيتحمل 70% من الإنتاج الوطني، فتح أسواق جديدة، السوق الآسيوي، السوق الألماني، السوق الإفريقي في إطار نظامي.

وكذلك دعم تنافسية الإنتاج الوطني وما تعرفه المقابلة الوطنية في دول منافسة كمصر وتركيا وإسبانيا، وتحسين العرض المائي، وخفض التكلفة الطاقية من خلال إقرار التمويل الخاص لمشاريع الطاقة الشمسية مع حذف الضريبة على القيمة المضافة وإقرار بعدا هاذ الهدف ديال 2020، تضريب فلاحى فعال، باش يستمر هذا القطاع

الحمراء (les fraises, les framboises) les fruits rouges) هاذو اللي تقريبا صدرنا 72.000 طن كحجم الصادرات، أي بارتفاع 37% مقارنة مع السنة الماضية، وكذلك هاذو الشيء جاب واحد القيمة مضافة عالية.

الصادرات من الحوامض 665.000 طن تقريبا 2% زائد بالنسبة للسنة الماضية، كنعرفو بأنه كاين إشكال ديال الثمن اللي كان مطروح، كاين الإشكال فالكليمونتين اللي جا واحد الوقت كثير وبقا فالشجرة والناس تعذبو والناس كذلك اللي دارو كذلك (les exportations) ما لقاشو ذلك الثمنات اللي هما بغا، ولكن راه الدولة تشتغل مع (l'interprofession) باش نلقاو معهم شي حلول لأجل دعم القطاع بصفة عامة حتى يبقاو تايقين فهاذ المنتج، لأنه غادي يبقى منتج ديال المستقبل، غادي ندوزو واحد العامين صعبة ولا 3 سنين لأنه المنتج موجود كاين فتركيا حتى هما طلعت عندهم (la production) وكذلك طلعت في مصر وكذلك في إسبانيا، إذن المنافسة كاينة وهاذ الدول دارت واحد الثمن ديالها ديال العملة هبطتها، إلى حسبتني على 10 سنين واحد جوج دول راه 75% باش هبطت العملة الصعبة، إذن كاين قدرة تنافسية اللي هي صعبة، ولكن الدولة راه غادي تبقى بجانب الفلاح وإلى جانب المصدرين باش يكون إن شاء الله يحافظو على الضيعات ديالهم، لأن ما بعد سنتين ذاك اللي غادي يصبر وغادي يبقا راه غادي يكون عندو إن شاء الله مردودية أكثر.

فيما يخص الحمى، أولا في التدايب ديال المناطق المتضررة راه واحد العدد ديال المناطق عطينا دبا لحد الآن 60 مليون ديال الدرهم، شيشاوة، مراكش، الرحامنة، اليوسفية، قلعة السراغنة، سطات، سيدي بنور، إذن 60 مليون ديال الدرهم مشت تعطت واحنا متبعين الأمور على حسب الضغط اللي كاين، الوقت اللي كندشوفو بأنه كاين إمكانيات اللي خاصها تعمل هنا ولا هنا راه الدولة دائما كتجاوب بصفة إيجابية مع الفلاح باش يبقى هاذو الثمن ديال و(élevage) اللي هو أكبر مشغل ديالنا فالبلاد يكون في مستوى عالي.

فيما يخص التأمين الفلاحي، التأمين الفلاحي مليون تقريبا اللي دارت التأمين ديالها، 85% ديال رأس المال اللي تأمين ديال هاذو الناس، الآن تصيبات الدراسة ديالهم، ومن هنا أسبوع غتكون فوق المكتب ديالي باش نوقعها، إذن هاذو الناس يتسناو الفلوس ديالهم إن شاء الله 80% فالأول ديال يوليوز، 15% أخرى غادي يجيو إن شاء الله (les dossiers) ديالهم آخر يوليوز وغادي يكون الإمكانيات باش يتخلصو في 15 غشت إن شاء الله غادي يتخلصو، غادي تبقى 5% هذيك 5% هي ديال المنتوجات الخريفية اللي ربيعية اللي هي تتعطل شوية اللي إن شاء الله نتمناو على الله أنه بفضل الجهود ديال الجميع في آخر غشت غادي يتخلص هاذو 5%، إذن احنا في واحد المسلسل الآن ديال (le remboursement) ديال (le capital) اللي نتمناو أنه بفضل البرنامج ديال المحاربة ديال هاذو الشيء ديال قلة الأمطار غادي نعاونو الناس وكذلك (l'assurance) حتى هي غادي تضخ الفلوس باش ترجع.

الناس راه تتجي تقول له مولانا خلاف، وعظم الله أجرك والبكاء والزكا نايش، خاص اللجنة تكون موحدة لو الشيك ديالو يعمر ليه حتى هو يبات جيبو عامر، يقول الهيئات ماتو حتى أنا راه خاصني نستافد.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير الفلاحة والصيد البحري للرد على التعقيبات.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بعدا غير بغيت نأكد بأنه سنة بحال هاذي كان مثل هاذو التراجع في قطاع الحبوب تياثر على النمو الفلاحي، تقريبا إلى عملنا (l'estimation) غادي تكون ب 20% باش كان خاصو يرجع للوراء، لأنه تزدنا بواحد المنتج وهبطنا لواحد المنتج ديال 61 مليون.

ولكن اليوم، الحمد لله، بلادنا دخلت في واحد المستوى اللي هو جديد، وغادي نبقاو فيه، إن شاء الله، في هاذو نفس (le palier) بحيث أنه نسبة النمو وهاذو غادي نعملو غير 61 مليون قنطار، غادي نوصلو تقريبا في نسبة النمو نفس الشيء كالسنة الماضية اللي هي وصلت ما بين 124 و125 مليار ديال الدرهم.

الحمد لله، أنه الحبوب رغم أنه قليلة 61 مليون، الجودة ديالها راها مزيانة، لا الجودة اللي كاينة المتوسط ديال الوزن النوعي فيه تقريبا 80.5 كيلوغرام للهكتولتر مقابل 77، كذلك الرطوبة أحسن، وكذلك تحسن معدل نسبة البروتينات اللي دازل 12.2% مقابل 11.4، فهذا كنعقول للفلاحة يعرفو بأن المنتج الوطني هاذو السنة كذلك هو منتج جيد وخاصو يجيب الثمن، والثمن هاذيك 280 اللي كنعطالو بها باش راه تكون راه كتكون في الدخلة ديال المطحنة، اليوم الثمن كاين 230 تقريبا اللي عند الفلاح وما بين 230 و240 وكاين 250 عند (le collecteur) ذاك المجمع وكتوصل ب 280.

مازال كنعتمناو أنه هاذو القيمة المضافة تطلع شوية تعي لجهة الفلاح لأنه هو اللي كيساهل باش ياخذ أكثر في المستقبل إن شاء الله.

كذلك بغيت نقول بأنه الحمد لله فيما يخص التصدير كاين (bonne nouvelle) أخبار مزيانة حيث الحجم ديال التصدير ديال مختلف المواد الفلاحية لحدود الساعة تقريبا 800.000 طن بزيادة ديال 9% بالنسبة للموسم الماضي، ما يعادل 18 مليار ديال الدرهم كرقم معاملات ديال تصدير هاذو الشيء ديال المنتوجات الفلاحية (pour l'instant) ومن أكبر النجاحات كاين الصادرات ديال هاذو السنة اللي عرفت الفواكه

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

خصنا نعرفو بأنه هاذ المرض كان قديم في البلاد وكنا حاربناه في 2015 ما بقاش، ولكن غالب الله احنا عندنا واحد العدد ديال عندنا الحدود مع عدد ديال البلدان وصعب عليك باش تحبي، المهم أنه احنا في هاذ الظرفية هذه.

هي هاذ الأمراض هي جد معدية وسريعة الانتشار بين هاذ الحيوانات ما تتمسش الإنسان واللي جا مع بداية 2019 بداو تيبانو بؤر جديدة ديال هاذ المرض، وكيف ما جميع الأمراض الوبائية الفيروس تبتدل كل مرة الصنف ديالوما تيقاش هو هذاك، الفيروس يغير الشكل ديالو واللي ظهر هاذ السنة هو واحد الفيروس سميتو (O-EA3) واللي هو قوي ويتميز بالخاصية ديال الفيروسية القوية وأكثر مقاومة. عملنا على اتخاذ التدابير اللازمة، إتلاف ديال الأبقار المصابة والحيوانات اللي هي حساسة ديال المرض كلها (elles a été condamnées)، التعويض ديال جميع المريبين ديال الأبقار هما 43 مربي اللي خذاو الشيك ديالهم وفق القانون الجاري به العمل في وقت وجيز بغلاف مالي ديال 11.000.000 الدرهم، وكذلك تلقيح أزيد من 2.9 مليون ديال رأس الأبقار في واحد الوقت اللي هو وجيز. صعب توصل ل 100%، ولكن غادي تصول 99، 95%، ذاك الشئ اللي قدرتي توصل له كله أنه عملت عليه إمكانية، وبفضل هذه التدابير والتعبئة ديال جميع المتدخلين تمت السيطرة على جميع البؤر المسجلة، والتالي التحكم في المرض فيما يخص يعني الهائم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيد الوزير.

فعلا بكل صراحة السيد الوزير، نعرف فيك الجديدة منذ توليك المسؤولية على هذا القطاع، ولكن أظن بأن الإحصائيات اللي كتعطي لك راه ماشي هي هذيك، خصوصا بأن الإدارات التابعة للفلاحة فيما يخص جهوية وإقليمية ما كتماشاش مع هذه المعطيات اللي اعطيتي لنا السيد الوزير.

هذا الوباء اللي قلت لك بأن غير في الأسبوع الماضي اللي الجهة اللي

أما المرض اللي تكلمت عليه ديال الحيوانات كيظهر لي كاي شي سؤال غادي نجي عليه من بعد بالتفصيل، لأنه مهم، ولكن راه الدولة عملت مجهود كبير، والدولة الناس كاع هذوك اللي وقع لهم ذاكشي كلهم تخلصو كلهم خذاو الشيك وكلهم فرحانين وحتى واحد ما قال الثمن أسميتو والثمن الدولة راه تهلات وعطات الثمن ديال السوق لهاذ الناس، راه لا يمكن واحد السيد عندو ضيعة ديالو ومشاو له 10 الهيايم ولا 15 ومن بعد جاو وهذوك الهيايم تذبحو وتحرقو ضاع ولكن تتجي الدولة وتتقول له ها الشيك ديالك، ها ذاك الشئ اللي تتسال الله يخليك أنه الدولة ولت تتعاون الناس، فهذا شيء جد إيجابي والناس راه فرحانين والبرنامج وهاذ الشئ عرفتي علاش تيدار بالخصوص؟ معلوم نشجعو الفلاحة، ولكن تنديرو باش يكون واحد الثقة واحد الثقة بينا وبين الفلاح باش إلى جاو الأمراض في المستقبل ما يخهباش.

احنا بلد مفتوح ديموقراطي ومعروف بهاذ الشئ عند المنظمات العالمية، كتبان عندنا المرض اليوم العشية تيديكلارا على المستوى العالمي وباش نقدر احنا نديكلاريوه ونعالجوه لأن مهمنا تدخلنا دغية باش نعالجوه كيكون الحل مهمنا راه تيكونو حلول اللي هي مزبانة، خاصو يعلم به.

إذا هنا خاص الفلاح هاذ الثقة اللي عندنا بين الدولة وبين الفلاح تبقى دائما وحتى احنا نكونو دائما في المستوى ديال اللي تنقولو غادي نمشيو هنا غادي نمشيو هنا ملي تنقولو غادي نعطيو إمكانيات غادي نعطيو وملي نقولو ما يمكنش لنا، راه ما يمكنش لنا باش كل واحد يعرف علاش جاي.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السادس موضوعه، مخاطر الحمى القلاعية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد أمحمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

انتشر في الآونة الأخيرة بشكل كبير وباء خطير جدا ما يسمى بالحمى القلاعية على صعيد عدد كبير من جهات المملكة، لذا نسائلكم السيد الوزير ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف وزارتك للحد من هذه الظاهرة؟

غادي يخصصنا نديرو لها (le vaccin).

إذن ابتداء من الغد لأنه هاد الوقت راه ما كناش ناعسين، نشغلو لأنه خاصنا نكومونديو في الخارج والشركة ديال الدولة هي اللي تتكوموندي (le vaccin) وتتغطي للبياطرة هما اللي تيديرو، وخاص يعرفو المواطنين بأنه بالمجان، بالمجان هاد (la vaccination) تتعمل والدولة هي اللي تتحملها.

إذن غادي نعملو (les vaccins) إن شاء الله ابتداء من هذا، وعندنا واحد شهرين أو لا ثلاثة وغادي نديرو (le rappel) هذاك الشئ ديال الهاييم وغادي نديرو (le vaccin) من جديد ديال الخروف، وهذا ما عندو حتى تأثير على الجسم ديال الخروف ولا العيد الكبير ولا سميتو.

اللي كان صعيب في واحد الوقت ديال الولادات اللي تيتولدو من بعد شهر واللي تيكونو ضعيف تيموتو، اليوم الأغلبية ديالهم في هاذ شهرين 3 أشهر ما بقاش بزاف هاذ الفئات تتوقع ذاك الشئ، ذاك الشئ علاش ما سمعتيش ضجة، ولكن احنا اللي تهمنا هو على المدى المتوسط أنه نشغلو باش نحاربو هاد اسميتو إن شاء الله، كما حيدناه في 2015 نعاودو ونعيدوه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السابع موضوعه الغش في بعض المنتوجات الفلاحية، الكلمة لأحد السيدين المستشارين عبد اللطيف أعمو أو عدي شجري.

المستشار السيد عدي شجري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

فموضوع سؤالنا اليوم هو كالتالي: فالسيد الوزير المحترم، تعرف بعض منتوجاتنا الفلاحية ومنها ما يميز بلدنا ولها حضور في الأسواق الدولية سلوكات مشينة لبعض المنتجين، تتجلى في الغش بأشكال مختلفة تصل حد تغيير مكونات بعض المنتوجات المصنعة أو الإنضاج القسري أو خلطها بمواد أخرى كالزعفران وكالأركان وكماء الورد إلى غير ذلك، وكذا بعض المنتوجات الفلاحية الموسمية كالبرتقال والبطيخ الأحمر، مما تكون له انعكاسات وخيمة من جهة على صحة المستهلك وعلى الفلاحين أنفسهم.

ومن جهة أخرى على سمعة منتوجاتنا في الأسواق الخارجية، حيث فقدنا بعضها بسبب مثل هذه السلوكات، وبالتالي الإضرار بفلاحتنا الوطنية وبالعلاقاتنا مع الأسواق الخارجية، وهو أمر جسيم يتطلب تدابير صارمة لوضع حد لهذه السلوكات المشينة، سواء من الجانب

أتواجد فيها جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، اللي ضرب واحد العدد كبير من الجماعات، خصوصا بأن الإدارة كانت غائبة، وكان هناك الفلاح أنت تتعرف بأن السيد الوزير القاطنين من الفلاحة في هذه الجهة هما فقراء، ضعفاء ما نقولش عليهم حتى متوسطين، اللي مشا لهم واحد العدد كبير من الأبقار.

ثم كان هناك اتصال دائم ومباشر مع الإدارات، ولكن ما تجاوبوشي، واش تهربا بأن ما تقوموشي الوزارة بتعويض هاذ الناس هادو، لولا أن التدخل ديال السيد الوالي وكذلك بأن الكاتب العام ديال الولاية اللي تدخل عاد باش قامت الإدارة ديالكم مؤخرا يالاه شي 3 أيام هادي اللي قامت ببعض المجهودات، لأن الفلاحة كيتساءلو على الجودة والنوع ديال التلقيح، واش فعلا بأن ذاك الشئ اللي تتعطي الوزارة وكيتدارولا كيتم فيه بيع وشرا؟ هذا كلام ديال الفلاحة اللي كيقولو، خصوصا أن هناك ضعف فيما يخص ذيك الشئ ديال البيطريين، وكان هناك السيد الوزير على ما أظن بأن 2014 كان المكتب ديال السلامة الصحية للمنتجات الغذائية اللي بدأ يشتغل تدريجيا، ولكن إلى حد الآن تشوفو بأن كما قلتوهذا الوباء اللي تسلط على هذه الماشية خصوصا بأن نحن مقبلين على عيد الأضحى اللي ممكن بأن هذا الوباء هاد غادي يؤثر حتى على الأضحية ديال العيد، اللي غادي يخلق واحد المشكل، ومشكل كبير جدا.

إذن السيد الوزير كما قلت، هذا ليس مجاملة ولكن اللي كنتمناو بأن السيد الوزير بأن جدران هذه المؤسسة راه تشتاق إليكم باش تبقاو تحضرو معنا لأن غنطرحو المشاكل في حينها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب فيما تبقى من التوقيت.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا.

دبا تكلمت قبيلة على حملة الهاييم، دبا هذا المرض انتقل للغنم، متفق معك، الغنم اللي كان عندو تقريبا شهر كي كيتزاد كيتزاد ضعيف وكيموت، كان واحد العدد ديال الوفيات في عدد ديال الجهات والمناطق واحنا عارفين هادوك (les foyers) خذينا القرار لأنه عندك 2 حوايج، كايين واحد العدد ديال الدول اللي تيقول لك هاد الشئ كثير ومكلف كيموتوشي وحدين هذا، ما كيبضرش الإنسان غادي نعيشو به، احنا خذينا قرار لا ما غانعيشوش به، رغم المشاكل اللي عندنا في الحدود وفي الأمور اللي هي كتدوز و (les maladies) اللي تيدخلو، قلنا غادي نقاومو هذا المرض وغادي نمشيو باش نديرو التلقيح لهذا اسميتو، احنا عندنا 24 مليون ديال الخروف وديال الماعز اللي هي موجودة اللي

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السيدين المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عدي شجري:

شكرا السيد الوزير على تفاعلهم وعلى التوضيحات.

فالسيد الوزير، بقدر ما نثمن عاليا صراحة، كما قال أحد الإخوة، بقدر ما نثمن ما وصلت إليه فلاحتنا وبقدر ما نثمن الثمين ديال المنتوجات الفلاحية ديالنا، بقدر ما ننزعج من هذه الظاهرة هذه، فالسيد الوزير صراحة تعلق الأمر بصادراتنا أو تعلق الأمر بالاستهلاك المحلي فخاص المراقبة، خاص الصرامة وخاص هاد الشي هذا حفاظا على الفلاحة، وحفاظا على المنتوجات ديالنا وحفاظا على سلامة المواطنين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

نظمنا السيد المستشار المحترم أنه (L'ONSSA) كتقوم بواجبها وغادي تزيد مازال تقوم بواجبها وهي كتعمل واحد الواجب كبير الآن في (Les contrôles) باش تكون (la qualité) ديال (les produits) وكذلك ديال المؤسسات اللي تيصنعو هذاك المنتج وهي راه في صراع دائم، وتندشوف غير دبا ها العيد الكبير جاي راه تتقوم باش الناس ما يعطيوش للحوالة شي حاجة اللي ماشي هي هذيك، خاص المراقبة، خاص نديرو الاعتماد شكون هما هاد (les engraisseurs) خاص هادوك المسائل اللي كانت يمكن تستعمل ما خاصهاش تمشي، إذا هادي مراقبة واحنا نتكلمو بالملايين، ملي نتكلم قبيلة كاينة 24 مليون ديال الخروف.

إذن هي مهمة كبيرة ولكن نحاول بالإمكانيات اللي عندنا باش نعطيو هذا، وتيظهر لي بأنه يمكن للمغربي يرتاح للمنتوجات ديالو اللي يستهلك لأنه منتوجات كبيرة وما نسمعوش كذلك بزاف، بعض الخطرات راه كتدوز غير الهضرة الخاوية، هذا دارو فيه السكر، هاد الحليب فيه الماء، راه واحد العدد ديال التشويش كذلك على المواد الفلاحية، الحاجة اللي هي ثابتة راه الناس ديال (L'ONSSA) راه كيمشي لها وكيعملو الواجب ديالهم، وإذا كان شي زجر كيقومو به واللي فرط راه ما كنتفرقوش معه. شكرا.

القانوني أو الإداري أو من حيث تكثيف المراقبة لإرجاع الأمور إلى نصابها والحرص على جودة منتوجاتنا الفلاحية الطبيعية أو المصنعة، لحماية صحة مواطنينا في الداخل وفلاحتنا وحماية سمعة منتوجاتنا على المستوى الخارجي.

فما الذي تقومون به السيد الوزير المحترم لمحاربة الغش في المنتوجات الفلاحية الطبيعية والمصنعة، سواء الموجهة للسوق الداخلي أو الموجهة للتصدير؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

هو (L'ONSSA) تتقوم بواحد العدد ديال الزيارات ديال التفتيش والتقييم ديال المؤسسات والمقاولات والأماكن ديال التخزين والترويج والعملية ديال التفتيش المراقبة ديال النقط ديال البيع، (les produits) إلى كانو غاديين للسوق الداخلي أو لا الخارجي راه تتراقهم (L'ONSSA)، وإلى كانو غاديين للسوق الخارجي راه تتراقهم كذلك (fonds d'expo maroc) اللي حتى هو كيبي كطابق ثاني ديال (les contrôles).

احنا دبا الأغلبية ديال هاذ المقاولات كن خاصهم اعتماد، هاذو كلهم اللي تيسوقو وصلنا ل 6900 اعتماد وترخيص على المستوى الصحي للمؤسسات والمقاولات العاملة في القطاع الغذائي، دبا تتلقى فيها (cachet) ديالنا وفيها (L'ONSSA) مرحبا، راه كاين واحد .. وقال لهم كفاش تديرو (la production) ها البلان ديالكم كيفاش تخدمو، ها الإنتاج وكاينة مراقبات وهذا، هاد الشي دبا ملي كتلاقي مع (les coopératives) وكتلاقي مع اسميتوراه واحد الأغلبية كلهم كيطلبو باش يكون عندهم هاذ الاعتماد وخاصهم يديرو مجهود فعلي باش يكون عندهم اعتماد.

ففي الحقيقة المراقبة ها هي كاينة، واللي حصل راه كيخلص، والمراقبة راه تتكون وانتوما شفتوني النعناع كيفاش كان التلاعب وذاك الشي، وكيفاش كانت (la réaction) ديال (L'ONSSA) كيفاش مشات حركات هذاك الشي كاع اللي تعمل فيه (les pesticides) وهذا باش صحة المواطنين، ودبا ما يدخلش للسوق ديال الجملة إذا ما كاينش لأنه مراقب وعندو الجودة ديال (L'ONSSA)، مجهودات كبيرة ولكن راه (L'ONSSA) باقي فتية، راه قبل ما كان والو، قبل المخطط الأخضر راه ماكانش واحد (L'organisme) اللي تتقوم بهذه العمليات.

وكفاءة، لكن وبقدر أنكم طمأنتمو المغاربة بأنه راه بزاف ديال راها ماشي غير هي تشويش، ولكن احنا في الحقيقة كنسمعو للمواطنين لدرجة أنه المواطن الآن أصبح يشك في كل المواد، وأصبح لا يثق في أية مادة يمكن يقدم عليها، فكان مرعلينا المغاربة تيسعملو الشاي والنعناع، مر المشكل ديال الشاي اللي كان تدارشي تحقيق بأنه مسموم، ما عرفناش فين وصل، انتوما تتقولوا لا، ولكن التحقيق اللي تداري ثبت بأنه فعلا متجاوزة المقادير اللي مسموح بها دوليا، فإلى كانت الدول اللي تستورد من المغرب هي تستورد وتدير الرقابة وتيجيو المراقبين دياولهم حتى لهنا للضيعات الفلاحية والمعامل ديال التصبير، فالمغاربة كتستورد مواد غذائية ما تتخضعش لنفس الرقابة اللي يتخضعولها المواد اللي تتصدر.

أيضا كان الحديث على جودة الحليب خصوصا من بعد المقاطعة اللي كانت شملت بعض المواد في المغرب، فكان تيتقال بأنه الحليب تيسعمل فيه المسحوق بشكل كبير.

أيضا هناك في الضيعات الفلاحية استعمال بعض المواد المحظورة دوليا كمادة (DDT) الميلايون والديزانيون والروانادي، بمعنى هناك مواد وأنا شخصيا بصفتي مسؤول نقابي كنا قد وقفنا على مواد محظورة دوليا يتم استعمالها في الضيعات الفلاحية في اشتوكة أيت باها، وكنا طرحنا المشكل سواء على مصالح العمالة، ولكن لحدود اليوم مازال هاذ المواد المحظورة دوليا كتدخل للضيعات الفلاحية اللي كاينة في اشتوكة أيت باها.

أيضا هناك العديد من الأمراض اللي تتسببها هاذ...، وهاذ الشي كله تهمد صحة المواطن فهناك الأمراض ديال السرطان ديال الزهايمر ديال باركينسون، بالإضافة للمرض ديال سواء ديال القطيع المغربي سواء جنون البقر أو الحمى القلاعية اللي عاد دابا كنتو تتكلمو عليها، أوطاعون الخيل أو حمى الوادي المتصدع إلى غير ذلك، وهاذ الشي كله تهمد السلامة الصحية ديال المغاربة ويكلف المغرب في المجال الصحي الكثير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

هو باش تكون الأمور واضحة للرأي العام، الحمى القلاعية ما تتمس السلامة الصحية، ما تتمس السلامة الصحية وهذو أمراض اللي كانوا قدام في المغرب، واللي قلت بأنه ماشي السبب دياولهم أنه ما

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثامن موضوعه المراقبة الصحية للأغذية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزيرين،

السيدات والسادة المستشارون،

نسائلكم السيد الوزير حول مراقبة مصالحكم المختصة بالوزارة لجودة المواد الغذائية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

إذن إذا سمحتي السيدة المستشارة السؤال تقريبا متشابه، ولكن غادي نعاود نفكر بأنه 6900 ديال الاعتماد وديال الترخيص، فيما قبل راه كان صفر، والآن هاد الناس كلهم كان عندهم الاعتماد بأنهم مراقبين ومتبعين، وفي الحقيقة كنقومو بواحد المجهود كبير في العالية ديال الإنتاج كيبقى السافلة ديال الإنتاج ملي كيوصل لعند المستهلك هذا كيدخل فيه (les collectivités locales) وكيدخل فيه التتبع على الميدان وتتكون فيه واحد la commission، كل حاجة والنتائج ديالها ولكن راه يمكن لكم نعطيك أرقام أنه في 2018 أسفرت تحريات المكتب بالقيام ب 71.000 خرجة ميدانية للمراقبة وحجز وإتلاف 5400 طن من المنتجات الغذائية، هي 5 مليون ديال كيلو، وتقديم 2037 ملف أمام المحاكم.

إذن كاين مجهود اللي هو جبار وكبير واللي تيضاعف سنة عن سنة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على التوضيحات اللي عطيتونا.

في الحقيقة احنا ما قلناش بأن ما كاينش مجهودات المجهودات كاينة، بالخصوص أن (L'ONSSA) تخدمو، تتوفر على طاقات مزيانة

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

والسادة المستشارين المحترمين،

كيبان لي الفلاحة غلبت ومشات خرجت على الصيد البحري.

السؤال ديالنا السيد الوزير أنتم تعرفو على أن قرى الصيد البحري خلال العقد الأخير خاصة خلال برنامج "أليوتيس" لعبت واحد الدور كبير، سواء في تثبيت مواقع الساكنة العاملة بقطاع الصيد التقليدي، الحد من الهجرة، السياحة البحرية إلى غير ذلك.

منطقة الوليدية التي توجد ما بين آسفي والجرف الأصفر على امتداد تقريبا واحد 60 كيلومتر من كل ميناء، فبالتالي هاذ المنطقة كانت موضوع بحث لإحداث قرية للصيد كنقطة للتفرغ، وأنتم تعلمون ما لذلك من إيجابية. الدليل على ذلك التنوع اللي توجت الوزارة ديالكم في شخص الكاتبة العامة في مراكش، واللي الصيد التقليدي أثبت من خلال البرنامج ديال "أليوتيس" الأشواط اللي قطعها سواء في المراقبة أو في التثمين إلى غير ذلك.

هنا كيبي السؤال ديالنا السيد الوزير، هاذ النقطة ديال التفرغ واش السيد الوزير أنتم سوف تقومون على إحداثها وما مأل هاذ الموضوع؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر على هاذ السؤال السي بنجلون، ونفكر فقط بأنه لحد الآن تم إنجاز 42 مشروع على طول الساحل الوطني بغلاف مالي إجمالي قدره 2 مليار و300 مليون ديال الدرهم، بالإضافة إلى مشاريع أخرى اللي هي في طور الإنجاز كتهم تجهيز بعض المراكز ديال الصيد التقليدي ببنيات التسويق الضرورية.

الإقليم ديال الجديدة وسيدي بنور اللي تكلمت عليهم والناحية استفاد كذلك من هذا البرنامج بتشبيد 3 ديال النقط ديال التفرغ مجهزة بكل من الجديدة بالميناء ديال الجديدة وسيدي عابد، إذن تعملو (des moyens) اللي هما مهمين فهاذ الشيء، وكتعرف بأن الإنجاز ديال النقط ديال التفرغ عندها أولويات وعندها شروط، اللي هما أولا، شرط بيولوجي مرتبط بتواجد موارد بحرية وشروط تقنية كتوفير

كاينش مراقبة ولا شي واحد تيغش ولا هذا، راه تيجيو من على برا.. ما بقاتشاي حاربناها، هاذي ديال (la fièvre aphteuse) كانت وتحددات ورجعت، وغادي نحاربوها إن شاء الله حتى تتحدد، ولكن إلى كايين شي واحد، أتاي هذالك الإشكالية اللي هي تطرحت هي على حسب كل دولة والمعايير ديالها، واحنا المغرب الآن كنتحاورو وكنتناقشو مع الدول وكذلك مع (les opérateurs) باش نتافقو على أشنو هو المعيار اللي يكون بين الاتحاد الأوروبي وما بين أمريكا وما بين واحد العدد ديال الدول اللي كيستهلكو الشاي باش نديروه هو (l'indicateur) إن شاء الله باش غادي نخدمو به في المستقبل.

أما المنتوجات الأخرى، أنا مرة أخرى راه ساهل باش نجيو نقولو المنتوجات ديالنا ما ميزاناش، إلى كايين شي واحد اللي عندك في اشتوكة آيت باها علمنا عليه وحتى دبا يمكن لك تعلمنا عليه باش نمشيو إلى كايين شي حاجة محظورة، اللي محظور راه ما غاديش يدوز على (les frontières) إلا إلى داز بشي طريقة أخرى، ف (contrebande) وإلى حصلناه راه غزلو عليه، ولكن ما يمكنش ناخذو هاذ الفئة قليلة ديال بعض الممارسات اللي ما ميزاناش ونقولو الفلاحة ديالنا ما ميزاناش والمنتوجات، ونقولو الفلاحة ديالنا ما ميزاناش ونجلسو كنتفرجو، ونجيبو مواد المنتوجات اللي كتجي من الخارج، احنا كنشدو المواد ديالنا كيفرحو بها الناس ديال أوروبا وكيفرحو بها الناس ديال أمريكا، راه نفس المنتوجات راه جاية من الشجرة وغادة لأمريكا وغادة لأوروبا والناس فرحانين بها.

إذن نحاولو باش نكونو إيجابيين مع المنتوجات الفلاحية المغربية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال العاشر موضوعه، تقييم أداء صندوق التنمية القروية بالمناطق الجبلية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

يضطلع صندوق تنمية المناطق القروية والجبلية بمهام كبرى ذات صلة بتنمية هذه المناطق والعمل على الحد..

السيد رئيس الجلسة:

السؤال التاسع اسمح لي، السؤال التاسع موضوعه مأل إحداث قرية للصيد بالوليدية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد يوسف بنجلون:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هو هاذ جوج الأسابيع الي فات كان نقاش كذلك بين السيد العامل والإدارة ديال الصيد البحري، باش يشوفو كيفاش نحركو هاذ (dossier).

دبا كاين جوج ديال الإمكانيات، يمكن لينا احنا نديرو قرية ديال الصيد ونبنوها عندنا الإمكانيات ديالها ونوجدوها، ولكن غدا ولا بعد غدا غادي يجيو الصيادة غادي يقولو لك أودي ها هي القرية مزيانة هذا، ولكن أنا ما كنخدمش ستة أشهر في العام، لأن البحر ما مزياش، احنا كنفولو مدام هاذ المشكل خاصو يتحل خاصو كيف ما جا في الكلام ديالكم خاصو يتحل بصفة إجمالية وشمولية، وما فيها باس أنه نتلاقوا كذلك مع الوزارة ديال التجهيز ونحاولو نوضو بهاذ المشروع، الاستعداد ديالنا فيما يخص المسائل الي هي كتهم الصيد البحري والي كتهم القرية احنا مستعدين غادي نديروها إن شاء الله، وهاذ الشي راه احنا كنواجهوه مع السيد العامل في هاذ المنطقة هاذي.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال العاشر موضوعه، تقييم أداء صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، لتقديم السؤال.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

يضطلع صندوق تنمية المناطق القروية والجبلية بمهام كبرى، ذات صلة بتنمية هذه المناطق والعمل على الحد من التفاوتات المجالية والاجتماعية.

وبناء عليه، السيد الوزير المحترم، نسائلكم عن مدى نجاعة أداء الصندوق وقدراته على بلوغ أهدافه المسطرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

العقار والعدد ديال القوارب واستثمارات عمومية ضخمة والربط بشبكة ديال التصريف والمياه العادمة.

هاذ المشروع كان فيه نقاش من قبل، ودعا وزارة ديال التجهيز، باش يكون واحد الشراكة باش أنه ماشي فقط بغينا يكون واحد القرية ديال الصيد، ولكن خاصهم طالبين (le digue) ديال البحري باش يدخلو الباطوات بسلام باش يقدرو يشتغلو كل سنة، ولكن باقين ما توصلناش بشي اتفاقية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد يوسف بنجلون:

السيد الوزير،

لاشك أن العمل الي قمتم به في إطار هاذ البرنامج ديال تثبيت قرى الصيد البحري هو مشكورين عليه، وبطبيعة الحال كان عندو واحد الرد إيجابي على الصيد التقليدي باش بدا كيلعب هاذ الدور الطلائعي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

فيما يتعلق بالوليدية، السيد الوزير، أنت قلت فعلا المدخل ديال الوليدية هو مدخل خطير، وبالتالي لا يمكن إيجاد قرية ديال الصيد البحري دون إيجاد واحد المخبأ أو واحد (le digue) باش يحمي ذلك المدخل ديال قوارب الصيد التقليدي.

فكنظن السيد الوزير، بعد هاذ البرنامج الكبير والعريض الي قمتوبيه وأنتم كتعرفو الدليل على ذلك كاين مثلا في منطقة كلايريس في الشمال الي حدث ثورة، مبناء بوجدور الي حدث ثورة في مدينة بوجدور، إلى غير ذلك، البنية التحتية هي كتلعب واحد الدور طلائعي لإحداث ثورة فيما يتعلق بقطاع الصيد البحري، وأنتم تعلمون ذلك.

فاحنا كنطلبو منكم السيد الوزير وهذا طلب المهنيين التقليديين ديال منطقة الوليدية والي حثونا على هاذ الموضوع بشدة، أنكم تحاولو ما أمكن ممكن في إطار الشراكة أو كما ترون، وهذا ليس هين عليكم نظرا للمجهودات القيمة الي قمتم بها والمبالغ المهمة الي ترصدت لقرى الصيد البحري في السابق، أنكم توجدو واحد المخرج لهاذ المنطقة ديال الوليدية، وخاصة هي متواجدة ما بين ميناءين مهمين، وأنا أعلم كرجل بحر أن المنطقة غنية بواحد المجموعة ديال المنتوجات، ولكن أنا أشاطرك الرأي في الجواب ديال أنه فعلا بلا مدخل (digue) غيصعاب نوجدو قرية ديال الصيادين في المنطقة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

نؤكد على ضرورة جمع شتات التدخلات القطاعية المتفرقة بين عدة وزارات ومؤسسات ووكالات، مما يعرقل الالتقائية ويضعف مفهوم الاعتمادات المهمة الموجه لهذه المناطق القروية والجبلية والمتفرقة بين عدة صناديق وحسابات خصوصية، وهو ما يتطلب في نظرنا التعجيل بإخراج وكالة وطنية لتنمية المناطق القروية والجبلية، تنسق الجهود وتوحد الاعتمادات؛

- ثالثا، السيد الوزير المحترم، فضلا عن البرامج المحددة في برنامج تقليص الفوارق من قبل الطرق القروية والتعليم والصحة والماء والكهرباء، فتنمية قروية وجبلية ناجحة تتجاوز حصرها في التجهيزات الأساسية إلى مقارنة تستحضر التحولات السياسية والاجتماعية والديموغرافية والحقوقية التي تخترق هذه المناطق المشكلة دوما أساسا للاستقرار، وهو ما تعبر عنه الاحتجاجات المجالية المتنامية في عدة جهات.

وبخصوص التدخلات الخمس في برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، نود السيد الوزير المحترم أن نلفت الانتباه إلى مآل الطرق القروية التي تشيد بالتعاون مع الجهات بعد إنجازها، خاصة فيما يتعلق بالصيانة على اعتبار أنها غير مصنفة، كما نسجل..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

يمكن هذه مناسبة باش نعطي الحصيلة ديال الإنجازات المادية لصندوق التنمية القروية برسم سنتي 2017 و2018، في إطار هذا البرنامج الملكي لتقليص التفاوتات الاجتماعية والمجالية، تقريبا بناء وصيانة 2130 كيلومتر من الطرق والمسالك، إنجاز 153 عملية بناء وصيانة للبنية التحتية للمؤسسات الصحية بما فيها المقننات والتجهيزات، إنجاز 605 عملية بناء وصيانة للبنية التحتية لمؤسسات التعليم، بما فيها المقننات والتجهيزات، إنجاز 21.000 عملية ربط فردي بالماء الصالح للشرب، ربط 36 دوار بالشبكة الكهربائية وتوزيع هاذ الشبكة.

وجاء هاذ السنة ديال 2019 فقط نفكر الأرقام لأنها أرقام جد مهمة، تخصيص غلاف مالي ديال 6 مليار و500 مليون ديال الدرهم منها 3 مليار و400 مليون ديال الدرهم في إطار صندوق التنمية القروية.

إذن البرنامج كلو تتمشي ليه 6 مليار و500 ولكن الطرف اللي تيمشي ديال الدولة، لأن فيه جهات، فيه المكتب الصالح للشرب، فيه (INDH)

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا.

عرف الصندوق الإصلاحات اللي هي هيكلية مهمة، أهمها تحويل الأمر بالصرف إلى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية ابتداء من سنة 2016، وأصبح هاذ الصندوق بالأساس وعاء مالي مستدام ومناسب لضمان نجاعة والتقائية المشاريع التنموية اللي كتستهدف العالم القروي، وقد راكم ما يكفي من المكتسبات التي تجعل منه أداة فعالة لتوجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجماعات ذات الطابع القروي.

هذه الاحترافية أصبحت تميز التدخلات ديال الصندوق واللي جعلته اليوم واحد الإطار تنفيذي فيما يخص الدولة لإنجاز البرنامج الملكي لتقليص التفاوتات الاجتماعية والمجالية، وهذا البرنامج اللي كهدف إلى سد الخصاص المسجل في البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية بإنجاز 20.800 مشروع لفائدة حوالي 12 مليون مواطن يقطنون ب 24.000 دوار.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

في الواقع يا السيد الوزير المحترم والموضوعية، لا يمكننا إلا أن نشمن الجهود التي بذلتها وتبذلها الدولة للنهوض بالوسط القروي وتنميته من خلال عدة برامج وضمها البرنامج المتعلق بالحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، وعبر آليات صندوق المناطق القروية والجبلية، ومع ذلك تظل هذه الجهود دون مستوى الطموحات بحكم حجم الخصاص المتراكم في هذه المناطق والتمهيش الذي طال منذ عقود جراء تمركز الاستثمارات في جهات بعينها.

ولتقييم وتقويم بوصلة هذا التوجه التنموي مجاليا واجتماعيا، نود في الفريق الحركي التأكيد على ما يلي:

- أولا، ضرورة إعادة النظر في مفهوم التنمية القروية، على اعتبار أنها أشمل وأوسع من التنمية الفلاحية، وتغيير المنظور التضامني والاجتماعي اتجاه هذا الوسط بمنظور قائم على الإنصاف المجالي وإعمال مقارنة التمييز المجالي الإيجابي في توجيه الاستثمارات العمومية واتخاذ الإجراءات التشريعية والتنظيمية والتحفيزية قصد خلق الجاذبية لاستقرار الاستثمارات الخاصة والموارد البشرية العمومية في الوسط الاستراتيجي الذي يشكل مصدر العيش بالمدن؛

- ثانيا، إذ نسجل أهمية المنهجية المعتمدة في بلورة مشاريع برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية باعتماد نهج عدم التمركز، فإننا

وكنا طلبنا من المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية أولا باش يعطيهم الاعتماد باش تكون عندهم المهنة ديال مستشار فلاح، اللي من بعد راه غادي تخدم وغادي تخدم بزاف في إطار الإستراتيجية اللي جاية، إن شاء الله، غادي يشتغلو، الاستشارة الحرة باش يوليوا (conseillers privés)، تقريبا 256 اعتماد اللي تعطى لهاذ الأستاذة كلهم والطلبة اللي خرجو من هاذ المعهد ديال (L'ENA) والسنة الماضية اللي كانت طلبت (L'ONCA) هو 43 منصب تم الإدراج ديالوما تمش الإدراج ديال فئة المهندسين خذاو (les techniciens) بالطبع، ولكن هاذ السنة هاذي، إن شاء الله، يمكن لك تبشر الناس اللي هذا بأنه ابتداء غادي يكون واحد (concours) من الدرجة الأولى لهذه السنة الذي سيجرى بتاريخ 7 يوليوز 2019 اللي غادي يدخل فيه المسلك ديال الهندسة ديال التنمية إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة أن الفريق الاستقلالي الهدف من هذا السؤال هو أننا نشعر بوحد التناقض بلادنا هو أننا كنشعر بوحد التناقض، بلادنا في حاجة ماسة لهاذ الخبرة، مثلا الحمى القلاعية أو القلاعية اللي دبا ضاربة الأطناب ديالها، يالاه كنعلقوا مثلا الجهة ديال وزان، سيدي قاسم، يالاه كنعلقوا (des techniciens) تقنيين، واحنا عندنا المهندسين (en chômage).

فهذا هو اللي جعلنا نلتجؤو لكم السيد الوزير، وكنعرفو الفطنة ديالكم والاجتهاد ديالكم باش نلقاو واحد الملجأ لهاذ الخدمات، لأننا ما نرضاوش أننا عندنا أطر واحنايا في حاجة لهم، حتى هاذو ديال (l'ONSSA) ملي كنعيطو لهم مثلا كيقول لك احنا ما عندناش، وما كيجيوش، معنى أن عندهم خصاص في الأطر، غير الجهة ديال وزان راه الغنم اليوم راه كتموت، قطع كيموت وما عندناش الناس الأكفاء اللي نجيو التجأنا (l'ONSSA) راه ما كتجيناش، وحتى إلى جاو كيقول لك ما عندناش هذالك التلقيح.

اليوم الله يجازيكم بخير احنا كنبشرو المواطنين أن هناك مباراة، وكنتمنى أن الخبرات الوطنية كلها عندها المجال فين تشتغل، سيما واحنا بلد اللي نقصاه بزاف ديال الخدمات الاجتماعية وما أحوجنا باش أننا نوظفو الخبرات ديال بلادنا أحسن ما مهربوهم هاجرو هاذ الأطر اللي ترياو في المغرب ونفق عليهم المغرب الأموال الكبيرة، وهاذ الشيء ما يخفاش عليكم.

السيد الوزير، نداء هو اليوم احنا في واحد الأزمة، ها العيد قرب.

الطرف اللي تهيم الدولة لا الصحة ولا التعليم ولا الفلاحة ولا الطرق كلشي تيصب باش تكون الالتقائية في هاذ الصندوق ومن بعد تيمشيو للجهات من بعد جاو مشاريع من عند مناطق العمالات والجهات تنعاودو نصيفطو لهم الفلوس باش هما اللي تيديرو طلبات العروض ديالهم، وتيديرو الاستثمارات ديالهم وتنديرو التتبع.

إذن البرمجة تتجي من الأرض ديال الواقع من (le terrain) وكذلك العمل (l'exécution) من بعد تيمشي (terrain) واحنا باش كيكون فقط واحد المراقبة واحد النظرة شمولية على النفقات العمومية هاذ الشيء. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الحادي عشر، موضوعه مآل مهندسي الدولة خريجي المدرسة الوطنية للفلاحة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة،

السيد الوزير،

المدرسة الوطنية الفلاحية بمكناس، تاريخ طويل وإنتاج وإبداع ومفخرة للمغرب، بحيث أن هذه المدرسة تعتبر إشعاعا قويا للبحث العلمي وتطوير المجال الفلاحي في إفريقيا، غير أن المهندسين المتخرجين من هذه المدرسة خاصة التخصص (développement) أو التطوير والتنمية تيبقاو بدون عمل، الوزارة ديالكم والحكومة بصفة عامة لم تخصص ولم تبرمج أية مباراة وتيبقاو هاذ الذخيرة العلمية في ضياع.

فما رأيكم السيد الوزير، سيما واحنا اليوم ماشي سؤال ولكن هاذي واحد الكوسطة واحد الحالة اللي خاص الكل يجتهد باش إنقاذ هاذ الناس، هاذ الأطر، سيما وأن المغرب في حاجة ماسة لخدمات هؤلاء أو هذه الأدمغة؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هاذ المسلك تيتخرجو منو تقريبا واحد 15 مهندسين سنويا،

السيد الوزير،

تشكل الثروة الغابوية رصيذا إيكولوجيا وتنمويا مهما ببلادنا، إلا أنه يتعرض للتدهور يوما عن يوم لعدة أسباب مناخية وبشرية، رغم مختلف الجهود المبذولة لحمايته وتنميته.

على هذا الأساس، نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن التدابير التي تتخذونها لتدبير أنجع لهذه الثروة الوطنية الغنية؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون،

أولا، الغابة هي ثروة مشتركة بين جميع المغاربة ومورد كبير خاص نحافظو عليه ونخليوه للبلاد، هو في الحقيقة واحد 2015-2018 واحد العدد ديال المكتسبات والاجتهاد التي قامت به الحكومة من خلال يعني المياه والغابات، بتشجير 41 ألف هكتار، تخليف 60 ألف هكتار، فتح وصيانة 4 آلاف ديال الكيلومترات، محاربة التعرية، إنجاز 80 كيلومتر من الحواجز، فعلا كاي واحد العمل التي قامت به.

ولكن رغم هاذ الجهود المبذولة عملنا تشخيص ديال القطاع الغابوي في بلادنا، التي قامت به الوزارة مؤخرا، ظهور بين واحد العدد ديال المؤشرات التي هي مقلقة أبرزها الضغط الكبير التي كتعاني منه الغابة من خلال الاستغلال المفرط للمواد الغابوية وخصوصا الخشب، وهذا كيجعل هاذ الوظائف الأخرى البيئية والاقتصادية (presque) ما كابناش.

هاذ الاستمرار في هاذ الوضعية إلى بقينا غاديين فيه من هنال 2050 غادي يمشي لنا تقريبا 25% من النبات الغطائي، فلهذا إشكالية كبيرة، ولأزم نتحملو المسؤولية والخسائر غادي تقدر ب 21 مليار ديال الدرهم.

لذلك الوزارة يعني هي بصدد وضع اللمسات الأخيرة على إستراتيجية جديدة كتستهدف المحافظة على النظم الغابوية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الوزير، نشكركم على جوابكم القيم والتفاعل معه.

ثانيا، احنا في حاجة ماسة لإخباركم والتجاوب معكم لأن هاذ الأوبئة فهاذ فصل الصيف كتكثر وخصنا نبقا ونشوفكم كيف قال الأخ عبود دائما نشوفكم كل أسبوع.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد المستشار، أنا موجود، الوقت اللي بغيتو عيطو علي مرحبا، أنا موجود.

غير بغيت نقول بأنه هاذو اللي كتكلم عليهم دبا، هاذو يعني (les embauches) ديال الدولة ماشي ديال الخواص، ما نساوش بأنه ملي كتقولو المهندسين يعني كلهم في الشوماج وما عندهومشاي، يعني كلام كبير.

اليوم الدولة اللي كتطلبوها باسم إما المخطط ديال المغرب الأخضر راه واحد العدد واحد الدينامية كبيرة اللي تقريبا كيتخرج راه كيدخل.

احنا إلى مخدوشاي الناس أسميتو لأنهم كان عندهم (la limite) ديال (les embauches)، ولكن أنا نقول لك هاذ السنة احنا مع وزارة المالية في (l'ONSSA) راه طالبين 300 وغادي يعطيونا إن شاء الله 300 (postes)، غادي ندخلو هاذ 15 ولا هاذ 30 ولا 40 و50، ومازال غادي يشيط الخير.

غير كونو مهنيين، لأنه يعني والإستراتيجية التي جاية في القضية ديال الاستشارة الفلاحية لها أهمية جد كبرى، (إذا غير يطمأنو أنه إن شاء الله الدولة غادي تواكب هاذ الشي بنظام وانتظام، ماشي فقط باش تأخذ يعني (les fonctionnaires) اللي يكونو عندها ولكن كذلك باش تعطيهم الإمكانيات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني عشر موضوعه تدبير المجالات الغابوية ببلادنا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للتعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا متفق معك في الكلام ديالك اللي هو في الصواب ومعقول وكيفاش خاصنا نشوفو المستقبل.

وأنا يمكن لي نقول لك غدا عندنا اجتماع في العشية

اللي خاص بواحد (le comité de pilotage) باش كنعادو النظرة النهائية فهاذ الإستراتيجية وغادي ناخدو بعين الاعتبار بعض الأفكار اللي جيتي بها بحال الناس اللي فالمحاكم بحال هذا.

ولكن بصفة عامة احنا خاصنا نؤسس واحد العقد اجتماعي جديد مندمج كيضمن المشاركة ديال الساكنة القروية المعنية، هذا هو الساروت ديال النجاح فالغابات، هذا هو الساروت ديال النجاح.

خاصنا كذلك نقسمو الفضاءات الغابوية حسب المؤهلات، لأنه كاين فضاءات اللي هي تشاركية خاصنا نتعايشو مع الناس فيها، وكاين فضاءات اللي هي منتجة خاصها تكون فيها (la production) ونعطيو للناس فين ينتجو، وكاين فضاءات اللي هي موروث مشترك هاذيك ما يمكنش خاصها يتحافظ عليها.

إذن هاذ الشي كلو خاصو يتشاف بواحد الصفة اللي هي جد إيجابية، وكذلك نأهلو هاذ المهن الغابوية عبر تطوير مقاربة جديدة في التدبير وفي (la gouvernance)، إذن هذا راه تقريبا عام واحنا كنخمسو وكنوجدو نتمناو على الله أنه نجيو عند هاذ المجلس الموقر شي وقت إن شاء الله اللي تاخذ هاذ الإستراتيجية الضوء الأخضر ديالها ونوجدوها ميزان غادي نجي عندكم إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته.

وننتقل للسؤال الآني الأول الموجه لقطاع الصحة، وموضوعه مشكل الانعكاسات السلبية للعطل السنوية للأطر الطبية على سير المراكز الصحية بالعالم القروي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد لشيب:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

نود في الفريق الحركي أن نبرز بعض الملاحظات المعززة باقتراحات من شأنها تعزيز هذه المجهودات المبذولة.

رغم المجهودات المسجلة لحماية وتنمية المجال الغابوي ببلادنا، إلا أنه يظل عرضة للتدهور المتواصل، كيف ما قتلو السيد الوزير، بأن 41 هكتار اللي كتخدم سنويا، أنا كنفول لكم بأن 31 هكتار اللي كتمشي سنويا، اللي كتضيع سنويا من هاذ الغابات.

كذلك كتعرفو السيد الوزير، بأن هي المساحة اللي كتشمها الغابات في داخل على التراب الوطني يالاه 8% وفي بلاد أخرى راه كاين 15% حتى ل20% اللي...

ثانيا، السيد الوزير، نتطلع إلى برامج تنموية موجهة للمناطق الغابوية والمناطق المجاورة لها من خلال استهداف الساكنة التي تعيش في المجال الغابوي وبجواره من خلاله بدائل اقتصادية، توفر لهذه الساكنة فضلا عن حقوقها المشروعة في الانتفاع، موارد عيش مستقرة.

إلى بغينا كيفما قتلو السيد الوزير، ها هي كتمشي واحد العدد ديال الملايير ديال أسميتو ديال العود علاش هاذ الناس، هاذ الساكنة المجاورة للغابة هذيك على الأقل ذيك (trois mois) ولا (quatre mois) ديال الشتا والبرد القارس نعاونهم بالبوطة، واحد العدد ديال المناطق اللي كتقطع ديال العود، إلى عاوناهم بهذيك البوطة وعرفنا هذيك الساكنة اللي هي قريبة ومحتاجة لهاذ الخشب نعاونها.

كذلك إلى كان نعاونها غير في ذيك الفاتورة نتاع (trois mois) ديال هذاك البرد، ديال الفاتورة ديال الكهرباء، هاذي كلها هي، الله يجزيكم بخير السيد الوزير، إلى كان ممكن نديروها مع البرد.

زيادة السيد الوزير، كنفول لكم بأن واحد العدد ديال الساكنة المجاورة للمياه والغابات، راه مهددة بالهجرة، إلى جينا نشوفو واحد العدد ديال الناس اللي هما محكوم عليهم من المحاكم، ولهذا أنتم عندكم واحد العدد ديال المسائل وجيتو بها السيد الوزير في الأجوبة ديالك، علاش هاذ الناس اللي هما محكومين بغرامات مهمة وإلى وزنتيه كامل ما عندوش هذيك الغرامة ولا ما بقاش يقدر يمشيو يتسوقو، ما بقاش يقدر يمشي للسوق، لأن هما إلى مشى للسوق غادي بيان، غادي يديه، لأن محكوم من طرف المحكمة.

ولهذا السيد الوزير، وحتى الناس اللي هما مجاورين مع الغابة نعطيوهم بينيو، أنتما محفظتوش والناس اللي مجاورين مع هاذ الملك الغابوي حتى هما ما تملكوش بهاذ، لأن واحد العدد ديال الناس ملي كيموت باهم كيخلي لهم ذيك المملك اللي هو هذالك كيمنعوهم باش ميينيو، لأن ما يخليوهمش بينيو في ذيك الأرض، هما ما عارفين واش روسهم سكان الغابة ولا في الملك ديالهم.

ولهذا احنا كنطلبكم السيد الوزير، باش تحفظو هاذ الأملاك ديالك، باش حتى هاذ الناس الساكنة يعرفو ما لهم وما عليهم.

التمست منك باش تجاوبني بذاك الشي اللي تقدر تدير.

ديما غتبقاو في إطار تجويد العرض الصحي، نعطيك كنموذج بصاح هضرنا على الإقليم بزاف وزان، ولكن ضروري باش نعطيك الأمثلة، مثلا المركز الصحي ديال جماعة بريشة اللي تنترأسها مشي الطبيب كوني أكثر من شهر رمضان ما جاش بالإضافة للإضراب اللي كان، واتصلت طبعاً بالمسؤولين المحليين هذا لا يعني بان ما تيديروش المجهود ديالهم ولكن كان الجواب ديالهم راه ما عنديش منين نجيب لك الطبيب وهذا شوية ...

نبقاو السيد الوزير المحترم في إطار تجويد العرض الصحي نكونو شوية إيجابيين كما تتعرفو السيد الوزير المحترم المجتمع المدني كيدير مجهود كيف ما تتعرفو كايين بعض الأقاليم اللي دارو بعض اللجن ولا بعض من أجل تجويد العرض الصحي والدليل هو كايينة واحد ما تسمى باللجنة عندنا بوزان لتجويد العرض الصحي، وفعلاً كان مجهود مع الجهة في إطار واحد اتفاقية شراكة باش تجويد العرض الصحي، وكان زعماً بالنسبة للجهة متفقة ولكن ما عرفتش كيفاش السيد الوزير كتصرفولنا المسائل اللي هي شخصية، وكنضحيو بواحد الإقليم ولا أقاليم، هذا ما يمكنش زعماً سمحولي السيد الوزير المحترم.

بغيناكم انتوما فعلاً كيفاش تتعاملو معنا في هاذ اتفاقية الشراكة اللي كايينة، ما عرفناش كيفاش علاش ما بغيتوش توقعوها؟ أشنو السبب؟ لا انتوما ولا المجلس الإقليمي، الجهة مستعدة من أجل تجويد العرض الصحي فقط، أما إلى هضرنا على البناءات والتشييدات ديال المباني، أنا شخصياً مختلف مع عدد الإخوان، فعلاً خاص يكون هنا مستشفى إقليمي جديد، ولكن ها هو عندنا الناس تيموتو السيد الوزير.

أنا السيد الوزير المحترم، نعطيك واحد رأي شخصي ما فيها باس تدير واحد (sondage) على مستوى المغرب، 12 جهة، خوذ عينة كل شخص من كل جهة، ما يكونش تيعرفك وسولو، قل لو كيف داير العرض الصحي في البلاد؟ إلى عطاوك 100% راه كارثي أنا نتمنى خص الحكومة تقدم الاستقالة ديالها وعلى رأسهم أنت السيد الوزير المحترم، ولكن إلى كان واحد 50% أنا غادي نستقل من هاذ البرلمان ونخرج بحالي.

ولهذا الله يكثر خيرك السيد الوزير تلتمس منك باش ما تكونش الرد ديالك انفعالي، كيفاش العرض الصحي تجودو بالكلام ماشي بالكلام بالهضرة بالواقع، وهذا واقع تعيشوه.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

السيد المستشار،

السيد الوزير المحترم، نتمنى تجاوبنا غير بذاك الشي اللي تقدر تدير الله يكثر خيرك، لأن كنشوف الفريق الاستقلالي هاذ 3 ديال الأسئلة اللي هما جاو معاك.

بغيت السيد الوزير المحترم في إطار الحرص على نجاح تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتجويد العرض الصحي بمختلف مؤسسات المراكز الصحية وخاصة بالعالم القروي، لذا نساثلكم، السيد الوزير المحترم، ما هي التدابير المستعجلة للوزارة من أجل ضمان التدبير المعقلن للعطل السنوية للأطر الصحية للحفاظ على السير العادي للمراكز الصحية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد أنس الدكالي وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

فيما يتعلق بتوفير الخدمات الصحية على طول السنة، فوزارة الصحة تحرص أن يكون كذلك في الأيام العادية وأيام العطل، وفي أيام العطل كينظمها القانون الأساسي للوظيفة العمومية.

فهذا المجال راه يتم تنظيم جدولة مضبوطة على مستوى المراكز والمؤسسات الصحية بشكل يلبي الحاجيات ديال مهنيي الصحة كذلك في حقهم في العطلة السنوية ويبقى الخدمة والسير العادي للمؤسسات الصحية، كايين هناك منشور اللي كنا درناه فيما يتعلق بالحركة الانتقالية لما يتعلق الأمر بالعطل الاستثنائية والرخص ديال المرض اللي كتخلي داخل المجال يمكن يتم تعويض أطباء أو ممرضين من إقليم لإقليم، أو من مركز إلى مركز واحد 3 أشهر كحد أقصى، وبطبيعة الحال هناك إجراءات اللي يمكن تدار كذلك ديال الإخبار ديال المواطنين بكل ما هو برامج صحية مبرمجة يمكن يكون التحسيس والإخبار.

فيما يتعلق كذلك بالخدمة المؤقتة في المراكز اللي ولا بد ما يكون طبيب، يمكن الطبيب يمشي بشكل مؤقت إلى المركز اللي فيه الطبيب الأخرى عطلة، وأمور أخرى التي تدبر على مستوى كل مندوبية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد لشهب:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

فعلا هناك مرسوم ديال 99 اللي كيحدد التعويض عن الأخطار المهنية، ولكن الذي لا يسري على الأطرشبه الطبية، اللي هي تابعة لإدارات أخرى، لأنه تم الاعتبار آنذاك وحتى في التعديل بقى هاذ الاعتبار حاضر، لأنه الخدمات التي تؤدي خارج وزارة الصحة هي خدمات لها طابع وقائي في علاج تحديد المستوى ديال الأخطار المهنية إلى آخره.

فهاذ المسألة هاذ اليوم ما كتمش وزارة الصحة، بطبيعة الحال كتم الحكومة، لأنه كل الأطرشبه الطبية العاملة خاصة هاذي اللي كتكلم عليها في مكاتب ديال حفظ الصحة، راهم تابعين للجماعات الترابية، وبالتالي إلى كان شي مرسوم غادي يكون مرسوم اللي كيوسع الاستفادة، يعني يمكن يكون مرسوم اللي كيوسع الاستفادة أو يمدد الأحكام ديال المرسوم 99، ولكن خاصها تجيبو وزارة الداخلية أو يكون تعديل المرسوم ديال 2017، هذا اللي كان فيه مراجعة ديال الوضعية العلمية والإدارية، ولكن هذا ما داخلش فيه، خاصنا نسخو 99 ونزيدو هذا، وهاذ النقاش ديال الأخطار المهنية ما فيش الجانب ديال من يستفيد، فيه حتى الجانب ديال كيفية احتساب هاذ الأخطار راه فيها نقاش اليوم مع النقابات الأكثر تمثيلية في القطاع، واللي كيثير هاذ المطالب هو بالنسبة للأطباء، الأطباء عندهم فيما يتعلق بالنظام الأساسي الخاص ببيئة الأطباء والصيدالة وأطباء الأسنان المشترك بين الوزارات، هاذوك كيستفد كين هاذك التعويض عن الأخطار داخل في هاذ المرسوم، وبالتالي وخا كيكونو خارج الإطار ديال وزارة الصحة يتم تعويضهم.

أعتقد أن هاذ المسألة تقتضي دراسة دقيقة باش يمكن نشوفو واش فعلا خاص توسيع استفادة أو لا، أعتقد مبدئيا أنه ما غيكونش مشكل، ولكن قبل ما نتخذو هاذ القرار نشوفو كيف يمكن القيام بذلك واش على مستوى قطاع الصحة؟ ولا قطاع الداخلية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

السيد الوزير،

في الحقيقة هاذو حتى هما أطرطبية شبه الطبية معرضة لأخطار مهنية، يلحقون ضد السعار وكذلك يقومون بتنفيذ برامج مكافحة

بكل هدوء وبكل ثقة نقوم يوم بعد يوم بتحسين هذا العرض وفي المجال، أنا البارح كنت في طاطا وكنت في أسا نمشي لوزان وتتكون الأمور ملموسة باتفاقيات وكلشي، غير اتفاقيات الجهة كين 3، أنا ماشي ضد الاتفاقيات، ولكن الاتفاقية كين مديرية ديال القوانين وديال الشراكة اللي تتعطي الملاحظات ديالها، راه صيفطناهم للجهة، راه كين عمل اللي هو من صميم المهام ديال وزارة الصحة، والمهام الأخرى من صميم الجهات.

أنا مستعد أنا تكلمت مع السيد رئيس الجمعية ديال الجهات باش نديرو واحد اللقاء، باش نيينو لكم كاع الحاجيات اللي عند وزارة الصحة وأين هي المشاريع اللي يمكن تنخرط فيها الجهة وأين يبدأ عمل الجهة وأين ينتهي، احنا مرحبا واش احنا غنرفضو الإمكانيات الإضافية اللي غادي تعطى لنا الجهة؟ لا يمكن أن نرفضها، فما عندي حتى شي.. غندفع بهاذ الاتجاه.

مستشفى وزان بما فيها التأهيل ديال المستشفى، راه بناء مستشفى جديد ما غيخدشاي عامين ولا 3 سنين، ما غنخليش أنا وزان والمستشفى الإقليمي ديال الويعاني ونرفض واحد الاتفاقية اللي فيها واحد التأهيل أو التجهيزات لأنه كين مستشفى جديد والحمد لله بعدا اللي كين مستشفى جديد وكين إمكانيات ديال التمويل من طرف البنك الإسلامي للتنمية وأنا كنت أعلنت على هاذ المسائل هذه، فهاذي راه مسألة مهمة كان مطلب ديالكم وجاو عندي النواب ديال وزان واستجبنا وهذا مكسب إن شاء الله، ولكن في انتظار ذلك احنا مستعدين للتأهيل وهاذ الاتفاقية غادي نمشيو فيها بسرعة، غير الجانب الأخر كذلك يتفاعل بسرعة مع الإدارة ديال وزارة الصحة ومرحبا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي الثاني موضوعه، حرمان الممرضين والأطرشبه الطبية العاملة بالمكاتب الجماعية لحفظ الصحة من التعويض عن الأخطار المهنية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الوزير،

الزميلات والزملاء المستشارين،

السيد الوزير،

صدر مرسوم بالجريدة الرسمية 6 أكتوبر 1990، الذي تعلق بالتعويض عن المخاطر المهنية، وعدل في 2011، وهو قضى بالرفع من هذه التعويضات، إلا أن الممرضين والأطرشبه الطبية العاملة بالمكاتب الجماعية (BMH) لحفظ الصحة تنتظر مرسوما مماثلا لكي تستفيد هي كذلك، ولكن لحد الآن لم تستفد الأطر الممرضين والأطرشبه الطبية العاملة بمكاتب الصحة الجماعية، ترى متى سيفعل هذا الإجراء؟

اليوم مازالين تبايدو واحد النسبة كبيرة من الفاتورة ديال العلاج والتطبيب مباشرة من الجيوب ديالهم تتفوق 50%، وفي هاذ الفاتورة طبعا أكثر من 40% هي ديال الأدوية، وبالتالي أي زيادة في أئمنة الأدوية تشكل يعني مشكل كبير بالنسبة للطاقة ديال المواطنين المغاربة على العموم.

في هاذ الإطار هذا الوزارة أقدمت في بداية هذا الشهر على الزيادة في أسعار واحد العدد ديال الأدوية، زيادات اللي فاقت 10% للأئمنة ديالها اللي كانت، ماثي 10%، 10 دالمرات كاين اللي 5 المرات، 3 المرات، زيادات أحيانا 200 درهم 300 درهم، بغيناكم السيد الوزير تنوروا هاذ المجلس وتنورو الرأي العام الوطني حول أسباب هاذ الزيادات اللي لا نرى لها داخل الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أي مبرر؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

أولا، نبغي نأكد بان السياسة ديال الوزارة فيما يتعلق بالدواء دائما هي نفسها، وهي ضمان توفر الدواء في السوق المغربية في الصيدليات وكذلك الولوج ديال المواطن والتوجه الأساسي هو أن نذهب فيما يتعلق من ناحية الولوج، الولوج الاقتصادي هو تخفيض الأئمنة ديال الأدوية، ولذلك فاحنا عندنا 7000 دواء في السوق غير هاذ نصف السنة الأولى 618 أدوية اللي انخفض الثمن ديالها 618، في نصف سنة.

فاللي تيتحكم في هاذ المسألة هادي هو المرسوم، وبالتالي هاذ المرسوم تيقول في المادة 16 أنه يمكن رفع أسعار بيع الأدوية، هذا ما شي مرسوم ديال تخفيض الأدوية، هذا مرسوم لتحديد الثمن.

هاذ المادة هادي تقول لك أنه الرفع تيجي بطلب المراجعة اللي تيديروه المختبرات معلل ومعزز، احنا لاحظنا أن مجموعة ديال الأدوية الثمن ديالها نزل وما بقاش باينة في السوق وما عندنا إلا نسحبو الرخصة وما بيقاش هذالك الدواء وندوزو للدواء 100 مرة أعلى منه، إلى خدينا مثلا ذاك (le SINTROM)، زدنا فيه واحد 3 دراهم كان 17 ولى 20، لأن كان عندك الحق، كان اللي زاد 7 المرات، 10 المرات لأنه 7 سنين وهو تيتطلب الزيادة، الدواء تزدت فيه 3 المرات الأمراض ديال القلب والشرابين، تزدت فيه 3 دراهم، 20 درهم، إلى مشى حتى اختفى غيتعوض بدواء آخرين 600 حتى 800 درهم.

وهذا اختيار خاصنا نديروه وما يمكنش يحاسبنا شي واحد على تطبيق القانون وتطبيق المراسيم، خاصة وأن هاذ المرسوم تيقول لك خاصو يعلل الوقائع التي حدثت بعد آخر تحديد ديال السعر، يعلل

نواقل الأمراض والأوبئة، إذن فهم معرضون إلى أخطار مهنية، (c'est un risque de métier) إذن المشكل اللي كاين هو أن ما كانش حتى هو في منظمات الاحتياط الاجتماعي وما كانش في (La CNSS) وما كانش في المكتب الوطني للماء والكهرباء، ولكن هاذوك تغلبو حتى هاذ الشي في الأنظمة الأساسية بحال اللي دارو الأطباء، بقاو هاذو هاذ الأطر شبه الطبية اللي هما في مكاتب الصحة الجماعية بوحدهم لأن ما عندهمش نظام أساسي بعدا، ما كاينش نظام أساسي كاع للعاملين ديال الجماعات المحلية لحد الآن، وبالتالي ما يمكن لهمش يديرو هاذ الشي، في حين كاين دبا كاين إشكال ما بين وزارة الصحة ووزارة الداخلية، وزارة الداخلية في حواراتها الاجتماعية دائما تؤكد على أنها يمكن ولا ترى مانعا إلى ذلك، ولكن هذا مرسوم خاصويجي من وزارة الصحة.

إذن لا يمكن هاذ الناس معرضين لأخطار مهنية وهذه تعويضات كلشي كياخذها، شي خذاها بالمرسوم، شي خذاها بالقانون الأساسي أو تنظيمات أساسية خاصة، فإذن لابد بقيت فئة راه عريضة لأن (les BMH) في المغرب كاملين إلى اعطيت غير كل جماعة فيها مكتب صحة جماعية راه غادي تكون أكثر من 1500 واحد أو لا جوج اللي غادي يكونو حتى ل3000 الناس، يعني كاينة واحد الفئة مستهدفة يجب أن نخرج بمرسوم كذلك يعطي وينصف هذه الفئة، لأن دائما حتى في الزيادة، تنقلو الزيادة في الأجور عاد تنبقاو نقلبو كيفاش إيووا نزيدو واش هادي ذات طابع إداري وهذا طابع اجتماعي وهذا طابع اقتصادي، خاص ملي تخرج شي حاجة، استفادة الناس تمثي للاستفادة مباشرة، من يستفيد؟ كل إنسان معرض لأخطار مهنية يجب أن يستفيد.

وبالتالي السيد الوزير، ندعوكم بالمناسبة للتفكير في هذه الفئة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السؤال الآني الثالث موضوعه الزيادة في أسعار الأدوية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزيرين،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

في غياب طبعا تغطية صحبة شاملة اللي عجزت هاذ الحكومة والحكومة اللي قبلها أنها توضعها وتردها شيء واقع في بلادنا، المغاربة

إذن هاذ الطريقة اللي تعاملتمو معها السيد الوزير غير إيجابية وغتدينا لأشياء أخرى، وأنا سمعت بأن كاين لائحة أخرى ديال 100 دواء حتى هي غتزيد، وإلى مشينا شفنا هاذ الأدوية لاش تتصلح وأشنو هي الأمراض اللي كتدواي، راكم دخلتو فواحد النفق ما غاديش تخرجو منو، هاذ الشي دائما كان كيكون في الحكومات اللي قبل منكم وكانت كتوقف ضد هاذ الشي، لأنه الصحة ديال المواطن هي الأولى، لأن إلى توفر الدواء للمواطن بثمان كبير كأنك لم توفره، لأن المغربي إلى ما عندوش الفلوس ديال الدواء غيسمح فيه كاع ما يشرهش.

وبالتالي ماشي الدواء كاين وبثمان غالي، راه دخلتو فواحد المنحى السيد الوزير سلمي جدا، كنتمنى تراجعو على هاذ الشي وتعاودو تناقشو مع هاذ المختبرات بطريقة أخرى. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

السيد المستشار،

احنا كنتجاوبو مع واحد الواقع واحنا كنعترم القانون والمرسوم، أنا قلت لك بأنه يتعلق الأمر بمراجعة المرسوم ما كاين حتى شي مشكل، اليوم هاذ الأدوية اللي تكلمنا عليها وعددها محدود وكنتكلم على المئات ديال الأدوية اللي كتتخفف وغتستمر في الانخفاض، هاذو 14 ديال الأدوية، أدوية أساسية ليس لها بدائل، اليوم التخفيض ديال الدواء جا في بلادنا لأنه كاين كذلك سياسة ديال الإدخال ديال الدواء الجنييس، والدواء الجنييس هذا بديل، يمكن لي نتحكم فالدواء، لما تيكون عندي دواء بوحده وما بغاش يبيعو راه هذا سوق حر ماشي خاصو يبيعو، خاص نسحب ليه الرخصة ويمشي فحالوصافي، غنسحب ليه الرخصة ويمشي فحالو إلى مشا فحالو ما كاينش الدواء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع موضوعه التدابير المعتمدة لاستفادة المهاجرين من الخدمات الصحية، الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كذلك الكميات اللي باعها في ظرف 5 سنوات وبيين بأنه فعلا خاسر في هاذ الدواء هذا، وظروف السوق والمنافسة لاسيما بالنسبة للدراسات المقارنة، وهاذ الشي احنا الملف ملي تيجينا نندرسوه، تنصيفطوه للجنة بين الوزارية، ماشي وزارة الصحة اللي كتقرر بوحدها ولو أنها تعزز هاذ الطلب، هاذ اللجنة هاذي تقرر، من أجل ذلك أعتقد أنه لا يمكن أن نلوم الحكومة على تطبيق مرسوم.

والآن هاذ المرسوم هذا راه هو في فترة الدراسة والمراجعة، فيه نقاش كبير، بطبيعة الحال احنا كتراجعوه مع منظمة الصحة العالمية بشكل مستقل، باش يمكن تقول لنا ما هي الإيجابيات والسلبيات ديال هاذ المرسوم وكيفاش يمكن لنا نتجاوزو إلى كانت هناك سلبيات مثل هاذ الشي اللي تكلمتو عليه اليوم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الوزير وهو في الحقيقة الجواب ديالكم خطير جدا السيد الوزير، لأنه هاذي تقريبا شهر تطرح عليكم نفس السؤال وقتلو بأن الأدوية اللي موجودة فالسوق اللي عندها الترخيص هاذي ما يمكن لها تمشي إلا في التخفيض ديال الثمن ديالها، لأن مكايين حتى شي حاجة، لأن هاذ الثمن هذا جابوهذاك المصنع هو الأول اللي جا واتفقتو معه باش يدير واحد الثمن، ما كاين حتى شي حاجة تغيرت في السوق إلا أنها يمكن خاصو ينقص هاذ الثمن ما يمكنش يزيد، ما كاين حتى شي حاجة اللي غتخلي الزيادة فهاذ الأدوية تكون.

اللي واقع على حساب ما فهمت منكم السيد الوزير، هو أن هاذ المختبرات اللي هي عندها واحد الحماية لأن الدواء كيتحدد الثمن ديالو من طرف الدولة، ماشي أي واحد يمكن يجيب الدواء، عندها واحد الحماية وعندها واحد الواجب هو أنها خاصها تكون عندنا مخزون ديال 3 أشهر ديال الدواء اللي عندها عليه الترخيص وما عندهاش الحق أساسا أن الدواء ما يكونش أصلا، وخا ترفضو لها أنها تزيد في الثمن ديال الأدوية خاص الدواء يكون في الأسواق.

إذن هاذي بحال إلى عملية ابتزاز ما عندهاش عنوان آخر من غير هذا، أنه ما غاديش ندير الدواء في السوق، وحتى الحكومة تزيد لي في الثمن ديال الدواء عاد ندخلو للمغرب، هاذ الناس راه كيربحو في أدوية أخرى وكيقومو بمهام من غير أنهم كيبيعو الأدوية، كيقومو بمهام مشكورين عليها أيضا، المساهمة في الصحة ديال البلاد، كان غيرح هنا ويمكن واحد الهامش ديال الربح يكون قليل في دواء آخر إلى غير ذلك، وخاصنا نمشيو معهم أبعد من ذلك، كاين أدوية اللي اليوم ما كايناش في السوق المغربية وخاصهم يجتهدو ويقومو بالدور ديالهم باش يدخلوها للمغرب.

السيد الوزير المحترم،

لا زالت مجهودات وزارة الصحة متواضعة في علاقتها مع موضوع المهاجرين الأجانب، بالرغم من العناية الكبيرة التي توليها بلادنا لهذا الموضوع، لذلك نسائلكم حول التدابير المعتمدة لاستفادة المهاجرين من الخدمات الصحية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا فين ما تزور شي مستشفى أو مركز صحي في المناطق اللي تكون متواجد فيها المهاجرين، إلا وتوجد مهاجرين يستفيدون من الخدمات الصحية، هذا ما أعينته.

الآن هناك اتفاقية كانت توقعت 2015 بين الوزارة المنتدبة مع الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة اللي تشمل الاستفادة من جميع العلاجات في إطار نظام المساعدة الطبية الرصيد، اتفاقية أخرى توقعت في 2017 باش يمكن يستافدو هاذ المهاجرين اللي هما في وضعية قانونية من اللي هما ما عندهم عمل وتغطية صحية أساسية من تغطية أو رعاية ديال الرصيد، والآن راه هما تيتصايبولهم البطاقات ديالهم، في غياب البطاقة راه تيقدمو غيربطاقة الإقامة وتتم بالاستفادة ديالو.

فيما يتعلق بالمهاجرين اللي ما عندهمش الأوراق حتى هما كذلك في الجانب الإنساني احنا كنتعاملو مع الإنسان اللي تيدخل عندنا، تنجي واحد السيدة حاملة للمركزواخا ما عندها حتى شي ورقة تيسجلو الاسم اللي عطاتولهم تيسجلو العنوان اللي عطات لهم، تيتكفلو بها وتيتبعو الحمل ديالها وتتولد إلى آخره، وتيتم تتبعها بالأدوية، الناس اللي عندهم الأمراض المزمنة، داء السل، داء فقدان المناعة، كلشي تيتبع ديالو.

بالنسبة للمستشفيات تيدخلو للمستعجلات تيتخادو، راه شحال من واحد اللي تيكون ضحايا ديال الهجرة السرية أو تيكون حاولو باش يعبرو البحر وتيردهم وتناخذوهم وتيتم التكفل بهم إلى أن ترجع وضعيتهم الصحية عادية، فما كاين إلا التجاوب مع هاذ الطلبات والحمد لله هذا التوجه ديال السياسة ديال بلادنا اللي تيقودها جلالة الملك فيما يتعلق بالهجرة واللي فيها واحد المجموعة ديال القطاعات اللي تتشغل بما فيها قطاع الصحة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم.

لعل الوازع الأساسي في طرح هذا السؤال من لدن فريقنا مرتبط من جهة بما أصبح يشكل المهاجرون الأجانب من المعادلة الرقمية في التركيبة الديموغرافية للمغرب بمختلف الأعمار والأجناس، الذكور والإناث والأطفال والشيوخ، ومرتبطة من جهة أخرى بالاهتمام الكبير لبلادنا بموضوع المهاجرين الأجانب بالمغرب كأولوية إنسانية وحقوقية، وهو ما تعززته الرعاية الملكية السامية، حيث يتابع جلالتة هذا الموضوع باهتمام كبير في جل المناسبات، وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكرهم بمضامين الخطاب الملكي السامي لجلالتة في 6 نوفمبر 2013 بمناسبة الذكرى 38 للمسيرة الخضراء على أهمية وضع سياسة شاملة حول قضايا الهجرة واللجئين وفق مقاربة إنسانية تتوافق مع الالتزامات الدولية للمغرب وتحترم حقوق المهاجرين، كما جدد جلالتة في خطاب 30 غشت 2016 بمناسبة الذكرى 63 لثورة الملك والشعب على اعتزاز المغرب بما يقوم به في مجال استقبال وإدماج المهاجرين وعن عدم التراجع عن هذا النهج العملي والإنساني.

انطلاقا من هذه الاعتبارات كنا نأمل في فريق الأصاله والمعاصرة أن يكون هاذ الموضوع حاضرا بقوة في السياسة الصحية ومخططاتها ببلادنا وليس فقط التعامل مع المهاجرين الأجانب وحقوقهم بشكل عرضي ومناسباتي.

وفي هذا الصدد، لا بد أن نتوقف عند الدور الكبير الذي يلعبه ويطلع به المجتمع المدني بتنظيمه لبعض الحملات الطبية المجانية وخصوصا لبعض المناطق المهمشة والتي تعرف تواجد مكثف لهذه الفئة التي شاءت الأقدار أن تتواجد ببلادنا.

وبهذه المناسبة السيد الوزير المحترم نتساءل معكم عن أسباب تأخر تنفيذ المحور 17 بالدعم الثالث من مخطط الصحة 2025 الذي أعدته وزارتك والذي ينص على توسيع التغطية الصحية الأساسية من أجل بلوغ التغطية الصحية الشاملة.

كما نتساءل معكم السيد الوزير عن مآل الاتفاقية التي ذكرتموها والموقعة في 25 أكتوبر 2015 من قبل وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الصحة، ووزارة الهجرة، والتي كان ينتظر منها تمكين المهاجرين واللجئين المقيمين بالمغرب من الاستفادة من نفس سلة العلاجات التي يستفيد منها المغاربة الخاضعون لنظام المساعدة الطبية.

شكرا.

السيد الوزير،

مشكل طلبة كلية الطب والصيدلة وطب الأسنان أصبح مشكل الرأي العام المغربي، لأنه مرتبط بصحة المواطنين، كان عليكم السيد الوزير اخذ مطالب الطلبة بجدية من خلال حوار مسؤول يزيل الاحتقان ويرجع الثقة ويبعث الآمال ويبعدنا عن سنة بيضاء، لما لها من انعكاسات خطيرة في مجال الصحة ببلادنا.

فخلق كلية الطب الخصوصية بضمباية ودون نقاش واسع مع المتدخلين مؤطربقانون إطار مرجعي، ينظم مجال الصحة في القطاعين وغياب دفتر التحملات بكلية الطب الخاصة يضمن لطلبها تكويننا لا يكون جزء مهم منه على حساب كلية الطب العمومي واستغلال مقتضيات الدستور في مسألة الرزيدانة بين كلية الطب العمومية والخصوصية، وهو ما يتناقض مع مبدأ تكافؤ الفرص، ويصبح الهدف هو تشجيع التعليم الطبي الخصوصي والقضاء بالتدرج على التعليم الطبي العمومي، وهو ما ليس في متناول شريحة هامة من بنات وأبناء شعبنا.

إننا في الاتحاد المغربي للشغل نرى أن النقط العالقة يجب تداولها بما فيه مصلحة البلاد وبشكل موضوعي، يجمع بين إرادة الحكومة في توفير تعليم طبي عمومي بجودة عالية، ويخضع لمعايير دولية ورغبة مواطنة لأطبائنا على الاستثمار في مجال الصحة بمنطق شجع لوبيات، همها الوحيد هو الربح والمتاجرة في صحة المواطنين، وخصوصا الطبقة المعوزة والفقيرة.

مع الأسف السيد الوزير، الحكومة ماضية في تأزيم وضع المنظومة الصحية ببلادنا، ففي الوقت الذي تقر بنقص الموارد البشرية الطبية، تواجه مطالب طلبة الطب والصيدلة وطب الأسنان بتعنيتها وتكرها لما تم عليه الاتفاق في محضر حتى 2015، وهو ما يحتم إيجاد حلول جذرية مع نخبة مهمة في مجتمعنا، باعتبارها جسر آمال الشعب المغربي في التطبيب والصحة الجيدة، حلول تؤسس لانطلاقة شاملة للمنظومة الصحية بعيدة عن النعرات السياسية والتحايل وريح الوقت وإيقاف أساتذة جامعيين بكلية الطب، وهي إجراءات تعمق الأزمة وتفرض الإقلاع التنموي المنشود.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيدة المستشارة.

أنا أحترم رأيكم وموقفكم، إلا أنه في هاذ الملف الحيوي بالنسبة لبلادنا ديال الصحة العمومية، ديال بلادنا وديال المواطن، أتمنى أن

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

شكرا.

فعلا في إطار مخطط الصحة 2025 هناك مخطط إستراتيجي وطني حول الصحة ديال المهاجرين 2019-2025 اللي تيتوجد، نعطيك بعض الأرقام ديال 2018 في 4 الجهات اللي فيها كثافة ديال المهاجرين، 19000 خدمة صحية داخل المراكز الصحية، 4192 خدمة وقائية وكذلك 3345 خدمة صحية داخل المستشفيات العمومية اللي استفادو منها المهاجرين في ظرف سنة واحدة، إضافة إلى ما نقوم به فيما يتعلق بالتكوين ديال مهني ديال الصحة وفيما يتعلق بالتربية على الصحة مع هاذ المهاجرين ومع ما يسمى بالمربيين المكونين بالمثل، هاذو اللي تيتتم القيام بمجموعة ديال الدروس في مجال ديال الوقاية والمجال ديال التربية الصحية، تقريبا 7 ديال المحاور اللي تهتم هاذ الدروس، الولوج إلى العلاج، مرضى السكري وارتفاع الضغط الدموي، حماية الصحة، الأمراض المعدية وصحة الأم والطفل.

كنت أتكلم عن المربيين بالنظير، هاذ الفئات هاذو شباب فيما بينهم، نساء فيما بينهم، تتكونوهم باش يمكن كذلك يوصلو هاذ الرسائل المرتبطة بالصحة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس موضوعه، مشكل إضراب طلبة كلية الطب والصيدلة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما يجب أن تفهمه الحكومة من احتجاجات طلبة كلية الطب والصيدلة وطب الأسنان هو أن سياسة الحكومة فاشلة وان التمادي في تمريرها لن يزيد الوضع إلا تأزما واحتقاننا، الواقع يفرض على الحكومة مراجعة سياستها الانفرادية المخيبة لانتظارات وآمال الشعب المغربي، بناته وأبنائه.

يكون هناك واحد التوافق، واحد الإجماع حول هذه المسألة.

الحكومة عبرت على الإرادة ديالها ومتبعة هاذ الملف، والقطاعين المعنيين عبرو على الإرادة ديالهم، وإلى بغيتي نتكلم لك على قطاع الصحة اليوم ونقول لك في تجاوبنا مع المطالب ديال هاذ الطلبة في الطب وفي الحاجيات ديال المنظومة الصحية، رفعنا من عدد المناصب ديال الإقامة، لأن هاذ الإقامة هي اللي عليها الهضرة، الإقامة في الوقت اللي خاصكم تدافعو على تكافؤ الفرص بين المغاربة وبين الأطباء المغاربة.

هناك مبادئ ما يمكنش نتنازلو عليها، كل طبيب مغربي كل طبيب وطبيبة مغربية حامل لدبلوم معترف به له الحق في أن يجتاز مباراة الإقامة اللي هي مباراة للأطباء وليس للطلبة، وهي مباريات تخصص.

أنظري أن طبيب يمكن أن يمر بعشر سنوات في القطاع الخاص وفي عيادة خاصة وأن يقرر يوما أن يدخل لهذه المباراة فنقول له مرحبا بك، أنظر كيف هاذ المسألة هاذي، 700 منصب في 2019 ديال التعاقد مع هاذ المقيمين في الوقت، اللي هاذي عامين 197، المناصب ديال الداخلية اللي كيولوجو مباشرة لهاذ الإقامة هاذي من بعد ما كينجحو، 360 في 2018، 220 في 2017، 800 مليون درهم ديال تأهيل المستشفيات باش يمكن يكون القيام بتدابير بالنسبة للسنة السابعة، وضع رهن إشارة طلبة طب الأسنان اعطيناهم مراكز جداد بمستوى جامعي في الرباط بالضبط.

تأهيل المستشفى الجهوي ديال أكادير وإنزكان لاستقبال الطلبة، وكانت أول مهمة قمت بها لما تحملت المسؤولية، هبطت لأكادير وتلاقيت مع العميد في الوقت اللي أنا وزير الصحة، لكي أرى وأنظر باهتمام كبير

المسألة ديال التعليم.

الله يخليكم نتفقو على هاذ المسألة هاذي، أنا كنت في مجموعة ديال الأقاليم اللي كان فيها أطباء عامون، هذه عشر سنوات بالعشرات، اليوم كايين إقليم اللي كان فيه 21 طبيب عام، إقليم نائي، ولي فيه 1، فسرو لي اليوم أشنو كايين اليوم علاش ما لقينا شئ طريقة كيفاش نكونون وندخدمو المنظومة الصحية؟

احنا خاصنا منظور شمولي لما يضمن حق الطالب وحق الطبيب لما كيتخرج، ولكن حق المواطن كذلك، حق المواطن كذلك، ولذلك لازم نفكرو اليوم في هاذ التفكير اللي هو اليوم أساسي، لأن اليوم ماشي مسألة امتحان، إن شاء الله غادي نتغلبو على هاذ المسألة هاذي، ولكن ما غاديش نتجاوزو التفكير الشاسع والشامل، كيف يمكن أن نذهب بمنظومتنا الصحية للأمام أخذنا بعين الاعتبار التكوين الطبي، تامين الطبيب العام ولكن الخدمة العمومية، خدمة هاذ البلاد اللي اعطاتك سنوات باش تقرا فيها وباش تعمل دراسات طبية باش تمشي تداوي المغاربة في جميع المناطق

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته.

شكرا لمساهماتكم جميعا.

رفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 230

التاريخ: الثلاثاء 21 شوال 1440 هـ (25 يونيو 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وخمس وعشرون دقيقة، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة العاشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذا اليوم، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام عن النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد توصل المجلس من مجلس النواب بمشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون رقم 10.19 يوافق بموجبه على الاتفاق على شكل تبادل الرسائل بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي بشأن تعديل بروتوكول رقم 1 ورقم 4 من الاتفاق الأورومتوسطي المؤسس للشراكة بين المملكة المغربية، من جهة، والمجموعات الأوروبية والدول الأعضاء بها، من جهة أخرى، الموقع ببروكسيل في 25 أكتوبر 2018؛

2- مشروع قانون رقم 11.19 يوافق بموجبه على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF) الموقع ب كيكالي (رواندا) في 21 مارس 2018؛

3- مشروع قانون رقم 14.19 يوافق بموجبه على اتفاق الشراكة في مجال الصيد المستدام بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي وعلى بروتوكول تطبيقه وكذا على تبادل الرسائل المرافقة للاتفاق المذكور، الموقعان ببروكسيل في 14 يناير 2019؛

كما توصل المجلس كذلك برأي مجلس المنافسة بشأن مقترح القانون المتعلق بتغيير وتتميم المادة 78-2 من قانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة، وذلك بناء على طلب من مجلس المستشارين.

أما بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 25 يونيو 2019، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 45 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 39 سؤالا؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 21 جوابا.

ونحيط المجلس الموقر علما بأننا سنكون على موعد بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تخصص للدراسة والتصويت على مجموعة من النصوص التشريعية الجاهزة.

كما سيعقد المجلس جلسة عامة أخرى يوم غد الأربعاء 26 يونيو 2019 على الساعة الحادية عشرة صباحا قصد الاستماع لرد السيد رئيس الحكومة على مداخلات الفرق والمجموعات بالمجلس حول الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد أمين المجلس.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة لقطاع الشباب والرياضة، والتي يجمعها وحدة الموضوع، ونرحب بالسيد وزير الشباب والرياضة.

السؤال الأول من فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه العرض التخيبي الجديد، الكلمة لكم.

المستشار السيد عبد العزيز بوهودود:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

تستعد وزارتك لعرض تخيبي جديد، سيستفيد منه أكثر من 250 ألف من الأطفال المغاربة، في ظل إجراءات جديدة عززت العرض التخيبي الحالي بالعديد من البنات التحتية، وكذا إعادة النظر في البرنامج البيداغوجي الذي سهرت الوزارة في عهدكم على تجديده.

السيد الوزير المحترم،

ما هي أهم عناصر العرض التخيبي الجديد؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد راشد الطالبي العلمي وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيدات والسادة المستشارين على الاهتمام الذي تولونه لعملية التخييم.

عملية التخييم هاذ السنة غادي تعرف واحد الارتفاع في عدد المستفيدين، بحيث ما غاديش نوقفو في 250.000 كما هي مسطرة في البرنامج الحكومي، غادي نتعداوها، غادي نوصول 270.000 خلال هاذ السنة هاذي، على أساس أنه المجموع العام للبرنامج الحكومي اللي كان أعلن فيه السيد رئيس الحكومة باش نبلغو عدد مليون مستفيد غادي نوصول لمليون و280 الف مستفيد.

تم مراجعة مجموعة من العمليات المرتبطة بتنظيم هذا التخييم، بداية بمراكز التخييم التي الآن أطلقنا مشروع بناء مجموعة من المخيمات في مختلف مناطق المملكة من الجيل الجديد التي تستجيب لمجموعة من المواصفات المطلوبة في هذا الميدان.

الحكامة ديال البرنامج الوطني للتخييم بطبيعة الحال بعد الاستماع إلى السيدات والسادة البرلمانيين في اللجان المختلفة وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات والتجارب السابقة، فقد تمت مراجعة عملية تدبير المخيمات على أساس أنه باش يمكن لنا نستاجبو للمواصفات والتوصيات الصادرة عن البرلمان والتوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات.

نحن بصدد الآن إعداد مسودة مشروع قانون اللي هو في الأمانة العامة للحكومة الذي سينظم ويؤطر عملية التخييم.

فيما يتعلق بالعرض البيداغوجي أو نظام التكوين والمضامين التربوية، فعلا أن المضامين التربوية لم تعرف منذ الاستقلال منذ 1957 لما توضع أول مرة لم تعرف أي تغيير، الآن نحن بصدد ملاءمتها مع التطور ديال المجتمع المغربي وهاذ الشي باتفاق مع الجمعيات المختصة في الميدان وجمعيات المفتشين التربويين التابعين لوزارة التربية الوطنية من أجل إعداد واحد البرنامج تربوي يقضي بتقديم خدمة التنشئة الاجتماعية لهؤلاء المستفيدين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

قبل أن أعطي الكلمة للفريق الثاني، أريد أن أخبر المجلس أنه يحضر معنا جانبا من أشغال هذه الجلسة، وفد مهم يمثل عددا من قيادات أحزاب وهيئات سياسية من دول صديقة للمغرب، وهي: بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، أنغولا، الكوت ديفوار، الموزمبيق، ناميبيا، نيجيريا جنوب إفريقيا، تانزانيا وأوغندا، ويرافق هذا الوفد الهام رئيس لجنة المالية بمجلس المستشارين السيد رحال مكاوي.

السؤال الثاني موضوعه، عملية التخييم لهذه السنة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

في الأول قلنا وحدة الموضوع راه كاين 3، احنا قلنا تجمعهم في الأول وحدة الموضوع، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران المحترمين،

سؤال الفريق الاستقلالي حول عملية التخييم لهذه السنة، وبحضور السيد الوزير نريد أن نطمئن على فلذة أكبادنا، وهم يودعون أسرهم في اتجاه المخيمات، فما هي الإجراءات المعتمدة حتى تمر عملية التخييم على الوجه المطلوب؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثالث لفريق الأصاله والمعاصرة، موضوعه تطوير العرض التربوي للمخيمات، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الحوالمربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران.

تنظم وزارة الشباب والرياضة كل سنة برنامج عطلة للجميع، وبالنظر للوظائف التربوية والترفيهية للمخيمات الصيفية، نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات المتخذة من أجل تطوير العرض التربوي للمخيمات، وكذا إعداد قانون يتعلق بالمجال التربوي والتخيبي من أجل توفير الحماية القانونية اللازمة للمؤطرين والمشرفين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الآن الكلمة للسيد الوزير للرد على التساؤلات، التجمع راه عندكم الوقت ديالكم، احتفظ به للتعقيب على جواب السيد الوزير.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدات والسادة المستشارين.

فيما يتعلق بالعرض ديال التخييم السادة المستشارين تيعرفو في اللجنة كانت تمت إثارة مجموعة من المواضيع اللي همت العملية ديال التخييم، وأنا متفق مع التدخلات أن المرحلة ديال التخييم ليست فقط مرحلة للاستجمام بقدر ما هي كذلك مرحلة إضافية، اللي فيها تتوفر فيها وزارة الشباب والرياضة التنشئة الاجتماعية للأطفال المستفيدين حسب المراحل وحسب الأعمار.

العملية هاذ السنة تتميز أنه تم الحرص على توفير الخدمات الأساسية للأطفال بشكل يتماشى مع متطلبات المخيم.

النقطة الثانية فيما يتعلق بالإطار أو البرنامج البيداغوجي، هاذ البرنامج البيداغوجي، كما قلت في معرض الجواب، لم يعرف أي تغيير منذ سنة 1957، اليوم اشتغلنا عليه لمدة سنة مع الخبراء، مع المختصين، قصد إعداد برنامج جديد يتماشى، بطبيعة الحال، مع التحولات اللي تيعرفها المجتمع والمتطلبات ديال هاذ الشباب، مع الحرص على الحفاظ على الهوية المغربية وعلى ثوابت المملكة، فيما التربية على المواطنة، التربية على الاحترام، مجموعة من القيم اللي داخله في هاذك البرنامج.

تم هاذ العام كذلك تقديم التداريب الخاصة للمؤطرين ديال المخيمات في الانطلاقة ديال هاذ التفعيل ديال هاذ البرنامج.

النقطة الثالثة هو الجمعيات المعتمدة من طرف وزارة الشباب والرياضة، والجامعة الوطنية للتخييم، يجب أن تتوفر على أطر تربوية، في السابق كان هاذ المعيار كيتخادش بعين الاعتبار نظرا للخصائص، لأنه العملية يتم تعبئة حوالي 20 ألف مؤطر خلال فصل الصيف، اللي كيمشيويشتغلو في هاذ المخيمات، وهذا عدد كبير جدا، بالتالي كنعطيو الخصائص باللجوء إلى بعض الأشخاص اللي ما كيتوفروش على تكوين تربوي اللي كيسمح لهم باش يقدمو هاذ التربية للأطفال، فاشتغلنا على هذا كلو واجد.

الآن تتم بلورة البنية التحتية للخدمات المقدمة للأطفال، هاذ البرنامج البيداغوجي، الأسفار، التأمين إلى غير ذلك كل تم بلورته في شكل مشروع قانون اللي هو قيد الدرس لدى الأمانة العامة للحكومة،

لما غادي يكون جاهز غادي نقدموه لكم قصد المصادقة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الوزير على جوابكم الصريح والواضح.

أكيد أن المجهودات الجبارة التي تقومون بها للترقي بهذا القطاع لم تعد تخفى على أحد، بدءا بالمعايير الجديدة التي وضعتها وزاراتكم في وجه المشرفين والمؤطرين من الجمعيات المشرفة على برامج التخييم الخاصة للأطفال خلال مرحلة الصيف بتنسيق مع الجامعة الوطنية للتخييم.

هننكمم بالإضافة على النوعية التي عرفها عرض هذه السنة، ويتعلق الأمر بإعادة النظر في المشروع البيداغوجي لأول مرة في تاريخ المخيمات، كيف جا في جوابكم.

السيد الوزير،

إن الاعتمادات المالية لهذه السنة الخاصة بالتخييم، التي تم اعتمادها لأول مرة في شهر يناير 2019، كفيلة لتجاوز معيقات التدبير المالي للمخيمات بشروط الحكامة والجودة، إلا أن نجاح المشروع البرنامج الوطني للتخييم لن يحقق مبتغاه إلا بتضافر جهود كل القطاعات والفعاليات.

إن الأرقام التي استعرضتم السيد الوزير، أرقام ذات دلالة على المجهودات المشتركة بين الوزارة والجمعيات المهتمة، وهي أرقام تعد قراءتها مدخلا لتجديد رؤية الجميع لأهمية المخيم في المنظومة الاجتماعية والتربوية. حيث أن المخيم فرصة للترفيه وفضاء لتكوين الشخصية للاندماج في الحياة العامة، من خلال مخيمات ترقى إلى تطلعات كل الغيورين على مستقبل طفولتنا، وذلك عبر المناشط والورشات التي تهتم حقوق الإنسان وقيم المواطنة.

وهي مناسبة للتنويه كذلك بدور الجمعيات الجادة في ترسيخ القيم الكونية النبيلة، في إطار ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص، مشيدين بمبادرة وزاراتكم توسيع قاعدة استفادة ذوي الاحتياجات الخاصة وإدماج المهاجرين في حياة التنمية، مع إدماج لغات أخرى بمخيمات مقامات لغوية خاصة بالشباب، كالإسبانية واليابانية، والأمازيغية إلى آخره، وكذا الانفتاح على التكنولوجيا الحديثة من خلال إحداث البوابة الإلكترونية الخاصة بالتخييم، والتي من شأنها تبسيط مساطر الإجراءات والبت في الطلبات والاستجابة لكل القضايا الأنية المتعلقة بالتخييم، وأرشفة كل الملفات وتحيينها، وذلك ربعا للوقت، حيث

شخصية الأطفال إذ تساعدهم على نسج علاقات اجتماعية وعلى تقبل الاختلاف واحترام الآخر وتمكنهم من امتلاك مقومات التقبل والتصدي الإيجابي لمختلف الضغوط التي يمكن أن يتعرضوا إليها وذلك عبر برامج يجب عليكم أن تختاروهم بدقة، دون أن تغفل ضرورة ترسيخ المواطنة ومنظومة حقوق الإنسان والمحافظة على البيئة والتشجيع على الإبداع الثقافي والفني، وغيرها، إذن فالتخيم يعتبر حقا من حقوق الأطفال.

السيد الوزير،

أين أنتم من الطاقة الاستيعابية لبلوغ هدف مليون مستفيد من أفق 2021، أين أنتم الآن؟

هناك إشكالية أخرى السيد الوزير وجب الانتباه إليها تتعلق بالحكمة في إدارة مراكز التخيم والسهرة عليها، ففي كل موسم نسجل حالات مأسوف عليها، تتمثل في ضعف الخدمات المقدمة للمستفيدين، من حيث جودة الوجبات الغذائية، كما ونوعا، فما من مرة سجلت حالة تسمم الشيء الذي يشكل خطرا حقيقيا على حياة المستفيدين.

السيد الوزير،

أيضا هناك فئات أشخاص في وضعية إعاقة أين أنتم في هذا الموضوع؟

هناك مشكل آخر وهو يتعلق بتوزيع حصص المستفيدين على الجمعيات، نلاحظ أن العديد من الجمعيات خلال كل موسم تشتكي من الحيف الذي يلحقها يجب مراعاة مبدأ العدالة المجالية، فهل من تنوير من عندكم فيما يخص المعايير المعتمدة؟

نقطة أخيرة السيد الوزير، أريد أن أشير إلى الجهة التي أنتهي إليها أطفال درعة-تافيالت والمناطق الجبلية خاصهم حقهم في هذه المخيمات لأنه ما يمكن لهم ما يعرفو البحر إلا عن طريق هذه المخيمات ولكن أريد أن أشير أن العكس كذلك صحيح، لأنه خصكم تشجعو يكون التخيم من الشمال إلى الجنوب باش يتعرفو الأطفال على المغرب ديالهم، يتعرفو على المناطق الجبلية ويتعرفو على المناطق الصحراوية إلى آخره، مخيم أغبالو نكدروس له تاريخ، مخيم اللي دابا إن شاء الله غادي تطور يولي مركز كبير ديال زاوية سيدي حمزة، إذن السيد الوزير نريد عدالة مجالية فيما يخص التخيم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

ستلعب هذه البوابة دورا حيويا في إنجاح البرنامج الوطني وجعله تواصليا، منفتحا على المقترحات والمبادرات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

بدوري لا بد أن أئوه بالمجهودات التي تبذلها وزارة الشبيبة والرياضة في هاذ الإطار. والتحية والتقدير لأطر هذه الوزارة الذين يسهرون على الترفيه حتى تتم مرحلة التخيم على الوجه المطلوب، رغم حدود ورغم شح الاعتمادات.

كنت أود أن أستمع إلى السيد الوزير وأنا على يقين أنه سوف لن يعاكسني الفكر بقدر ما أنه يسعى دائما إلى تطوير عمليات التخيم، كنت أود أن أستمع إلى القدر ديال المنحة، حتى يعلم الجميع أن الطفل الذي يتوجه إلى المخيمات العمومية فهو من أسرة فقيرة إن لم أقل في الحضيض، وتبقى العطللة أو المخيم هي الوجهة، هي الترفيه، هي المتنفس الذي يجب أن يتمتع به هذا الطفل، أو يتمتع خلاله فيجب ألا يكون هناك عنصر التقشف، والتقشف دوزو عام كامل في دارو، راه غير العدس، وغير آتاي والخبز، دبا خاصنا شي حاجة اللي غادي يفتح عليها باش ندعموه.

والبرلمان أظن أننا مستعدين للدعم من المنحة ديال البرلمانين باش يكون هذالك الطفل يتمتع بذيك العطللة على الوجه المطلوب.

شكرا السيد الوزير وأظن أننا راه احنا كلنا كندعمو كنجييوو المجهود اللي كيتبذل في إطار المخيمات، راهم تيجرجو من لا شيء لشيء، وكدوز المرحلة من حسن إلى أحسن، ما كاينش الكمال ولكن احنا هادوك وليداتنا كينحدرو من أسرمعوزة فيجب العناية بهم أكثر، وتيخص الكل يتكثف باش حتى تمر عملية المخيم على الوجه المطلوب ويشعر الطفل أنه فخور بمخيمه وفخور ببلاده شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل.

المستشار السيد الحوالمربوح:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

يجمع مختلف الفاعلين على أن للمخيمات فوائد كثيرة في بناء

شكرا السادة المستشارين.

مجموعة من القضايا التي تم طرحها لكن لا بد من نوضعو الأسئلة التي غادي من خلالها تكون عندنا الخيارات الإستراتيجية واللي غادي نتفقو عليها، أنا تنفرق ما بين التقشف والبذخ، هذا مخيم ماشي البذخ، ذلك الطفل يجب أن يتعلم أن يحافظ على استهلاك الماء، على الاستهلاك المعيشي إلى غير ذلك، ماشي مخيم ديال واحد الفندق 5 نجوم، هذا مخيم اللي كيتساوى فيه الجميع، اللي تطلع من تحت واللي تينزل من فوق، الوجبة الغذائية لا يجب أن تقاس بكم تباع أو تشتري؟ بقدر ما هي (les calories) اللي تتقدم لذوك الأطفال فذاك السن وهذا الشي عرضناه على الأطباء المختصين اللي عطاوني (le menu).

الميزانية المخصصة، الميزانية المخصصة ماشي هي اللي فيها مشكل، المشكل في تدبير الميزانية، الميزانية كافية حسب المعطيات اللي تتوفر عليها وحسب الأعداد المستفيدة، سنويا كنا نندشروها يقارب 50 مليون درهم ديال الخيم كل سنة، لكن التدبير ديال جمع الخيم بعد المخيمات وهذا، ربنا 50 مليون درهم اللي انضافت للأكل، للتغذية، لما غادي نكملو البناء بالجيل الجديد ودرعة-تافيلالت أول استفادة في مخيمات الجيل الجديد كاي في أكلموس، مخيم جميل جدا واللي الآن على غراره غادي يتبناو مجموعة دالمخيمات، آنذاك ما بقیش نشريو الخيم مرة، غادي يكونو (des chalets en bois) مصوبين زوينين اللي تيستقبلو الأطفال.

عملية التسمم ليست هناك أية عملية تسمم، هناك مجموعة من الجمعيات السنة الماضية اللي رفضت نظام التغذية عبر الصفقات اللي فيه الشفافية المطلقة لأنهم هما اللي كانوا يقومون بالدور ديال التغذية، هما اللي كانوا يدعون أن هناك تسمم والمحاضر عندنا لا ديال الخبرة من عند (l'ONSSA)، لا من عند السادة العمال، لا من عند الدرك الملكي، عملنا جميع الخبرات باش نقطعوهاذ الشك مرة وحدة، إذن ما نسمعوش ما يقال، نوقفو على الحقائق، الجمعية مطالبة بتقديم التأطير ليس بالطبخ كانوا تيدوزو الوقت ديالهم في الطبخ، نفس المخيم فيه 6 الجمعيات واحد تدير اللحم، واحد تدير دجاج، واحد تيجيب سندويتش ديال طون، والأطفال تيجلسو وتيشوفو واحد التميز داخل الفضاء نفس الفضاء، قلنا لا، وحدة التغذية، باش يمكن لنا هنا فين غادي تكون ذك القيم اللي يمكن لنا نتذاكرو عليها ديال التساوي وديال حق الاختلاف والتنشئة إلى غير ذلك، هنا فين، هذا دور تربوي في حد ذاته.

فيما يتعلق بخصاص البنية التحتية، متفقين، كايين خصاص في البنية التحتية واحنا تنشتغلو باش هاذ الخصاص نقضيو عليه في أفق 2020، مليون و280 ألف اللي ذكرت راه هي الحصيلة ديال خمس سنوات بمعدل 250 ألف كل سنة، ماشي مليون خلال سنة واحدة، مستحيل نوصلوها في الأفق القريب هاذ المليون ولكن بمجهود جبار قامت به هاذ الحكومة.

فعلا كايينة الآن، السنة الماضية 223 ألف اللي استفتدت بالأسماء ديالهم بالتأمين بالدخول ديالهم المخيمات إلى غير ذلك.

أخيرا الوزارة وضعت بالشفافية المطلقة صوبت واحد الموقع إلكتروني أسميتو (vacances.mjs.ma) مفتوح للجميع تيتعلق فيه (menu) اللي غادي يتعطى في المخيم شكون أهو المؤطر دالمخيم؟ أشنو هما الخدمات المطلوبة في المخيم؟ الجمعيات كيفاش تسجلت؟ هل لها الحق أم ليس لها الحق؟ جمعيات كثيرة ولكن ما قادرش يعبأ مؤطرين، أعطينا لو توزيع جغرافي باش يجيب ناس من زاكورة ومن تنغير ومن جرادة إلى غير ذلك، تيمشي يجيبهم لنا من الرباط، لا، هو اللي تضيع ذوك الأطفال، هاذوك ما تنعطيوهمش وتترفضو لهم لأنه إما تينخارط معنا، نهار الأول الالتزام اللي جاء هو تطلب، وتيقول لك أنا باغي نعبأ 200 طفل من زاكورة ..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

مع الأسف الوقت ضيق، الموضوع مهم جدا ولكن.

السؤال الرابع موضوعه ملاعب القرب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال، السيد الرئيس تفضل.

المستشارة السيدة عائشة ابتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

نسجل أولا المجهودات الكبيرة التي بذلتها في هذا القطاع، في قطاع الشباب والرياضة عموما أن الإصلاحات التي أنجزتموها لفائدة المخيمات إلى مشاريع وبرامج إنجاز ملاعب القرب والتجهيزات والبنيات التحتية، وهو الأمر الذي لا يمكننا إلا تثمينه ولا يمكن إلا أن نصفق له.

السيد الوزير،

أنتم خير من يعرف أن ملاعب القرب أنجز منها الكثير في مختلف مناطق المغرب وتلعب دورا أساسيا وجوهريا في التنشئة الاجتماعية والرياضية لأجيال من الشباب على حد سواء، وأيضا متنفس ترفهيا لفئات عديدة من المواطنين الذين يمارسون الرياضة في منشآت قريبة من أحيائهم.

لأجله نود من سيادتكم تنويرنا بتصوركم لتجاوز العقبات التي

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة في إطار التعقيب لك السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة عائشة ابتعلا:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير على توضيحاتكم ونشكركم على نهج سياسة القرب للنزول إلى الحوار مع المسؤولين المحليين والرؤساء والجماعات المحلية والفعاليات الرياضية كذلك، كما قد وفرتم إمكانيات كبيرة لإنجاز هذه المشاريع، لكن السيد الوزير نود أن نتقاسم معكم بعض الإشكاليات التي هي أولها العقار، إشكاليات العقار التي شرتو اليوم الحمد لله 800 ملعب القرب في الجماعات القروية راه في تقدم، إلا أننا كنشركو معكم السيد الوزير أن هناك إشكال حقيقي اليوم في الجماعات الأخرى التي ما استفداتش أنها كيفاش تحصل العقار، وهذه هي التي بغينا نلتمسو منكم السيد الوزير أنه لو كان إمكانية تدار واحد اللجنة مشتركة ما بين الوزارات سواء المالية أو الداخلية أو الوزارة ديالكم أنها تمثي أبعد من ذلك، تحاول الجماعات التي ما يمكنش لها تحصل العقار لأن طبيعة العقار في بعض الجماعات المحلية راك عرفتها السيد الوزير، كايين إشكالية ديال تحصيل العقار، بالتالي إذا تدارت هذه اللجنة الوزارية المشتركة ممكن تحل هذه القضية هذه.

الإشكال الثاني السيد الوزير هي المساهمات التي تطلبو من الجماعات المحلية، هناك جماعات فقيرة خصوصا في المناطق الجبلية، إقليم أزيلال وما شابه ذلك من الأقاليم أن هذه المساهمة لو كان تديرو واحد الاجتهاد أنكم توفرو هذه المساهمة انتوما نظرا لفقر هذه الجماعات لأن كاع المداخيل ديال (TVA) تتمشي غير في التسيير، مدا بنا تديرو واحد الاستثناء لهذه الجماعات التي هي باينة فقيرة مسجلة أن تعطاها هذه الإمكانية وهذه المساهمة من عندكم السيد الوزير.

كذلك هناك إشكال ثاني السيد الوزير أن معظم ملاعب القرب التي تدارت اليوم طبع عليها كرة القدم، هنا العالم القروي والفتاة القروية هنا تتعرفو طبيعة العالم القروي أن الفتاة القروية ما كتلقاش فين تلعب، إذا ما دارتش كرة القدم راه ما عندها ما غادي تدير، بالتالي ذكرتو أنكم غادي تديرو مسابح، مدا بنا السيد الوزير لو كان تمشيو أبعد من ذلك وتديرو حتى مراكز ترفيه للفتاة في العالم القروي، هذا من جهة.

السيد الوزير،

نتقاسم معكم أن غير بعض الجمعيات اليوم السيد الوزير تتوفر على عقار، واش كايينة إمكانية أنكم تمشيو تديرو معهم شراكات لأن تنتوصل بطلبات ديال جمعيات لها عقار، واش كايينة إمكانية تديرو هذه الشراكة السيد الوزير؟

تعاني منها بعض المناطق سواء القروية أو شبه قروية لإنجاز ملاعب القرب؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة على هاذ السؤال.

في الحقيقة السيدة المستشارة، تتعرف بأنه هاد الحكومة أطلقت واحد البرنامج ديال بناء 800 ملعب القرب في العالم القروي والشبه الحضري بعيدا عن المدن التي استفادت في إطار اتفاقيات موقعة أمام جلالة الملك، والتي كانو فيها مجموعة من المشاريع الرياضية، الآن المشروع ديال ملاعب القرب تيتبني الأقاليم اللي استوفت الشروط، لأنه خلينا الاختيار محلي عند السادة رؤساء الجماعات والسادة رؤساء مجالس الأقاليم والعمالات، فاس، مكناس، بولمان 48 ملعب، مولاي يعقوب 14 ملعب، تازة 23، زاكورة 25، تنزيت 32، شتوكة آيت باها 21، أكادير إداوتنان 24، إنزكان آيت ملول 18، طاطا 35، بنسليمان 31، سطات 29، أزيلال 49، بني ملال 26، خنيفرة 20، خريبكة 26، سيدي بنور 17، الفقيه بنصالح 42، أوسرد 7، الرحامنة 25، شيشاوة 33، أسازاك 8.

511 ملعب الآن اللي انطلقت الدراسة ديالها، ما زال تنتظرو ملفات، الأسبوع الماضي كان عندنا اجتماع في الداخلية وكاين غدا اجتماع الداخلية، تنقولو أودي يالاه درنا هاذ العدد ديال الأقاليم ما توصلش حتى النص، وصلنا إلى 500 ملعب، واش هاذ البرنامج ما نزيدوش نوسعوه بمعنى أن الطلب كاين؟

أحنا غادي نوسعوه، أكثر من ذلك، جميع القطع الأرضية اللي حصلنا عليها جات من الأقاليم وت فوق المساحة ديالها 1200 متر مطلوبة لبناء الملعب، سيوظف ذاك الفضاء الإضافي لبناء دار الشباب أو دار الحضانة أو نادي نسوي اللي تتقوم به الوزارة، باش يمكن لنا نخلقو مركبات داخل جميع القرى.

الآن، وأنا أقرأ في بعض الصحف الإلكترونية أو بعض الجرائد وتنشوف مجموعة الأطفال تيغرقو إما في السد إما في الواد، يساءلنا جميعا علاش ما نديروش مسابح في العالم القروي خصيصا لهاذا، وغادي نشغل على هاذ المشروع باش يمكن لنا نوفرهم، ابتداء من السنة المقبلة، إن شاء الله.

شكرا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الرئيسة.

الكلمة فيما تبقى لكم من الوقت السيد الوزير، أعتقد 48 ثانية.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا.

بعجالة احنا العقار، احنا ما كنبطبوش من الجماعات يخلصو العقار، احنا كنبقولو لهم غير وريونا العقار فين كاين، وقعنا اتفاقية مع الجماعات السلالية، وقعنا اتفاقية مع أملاك الدولة، خصصنا الاعتمادات باش نخلصو هذا العقار، غير يلقاوها لنا، غير يعاونونا غير يقول لك أودي ها العقار فين بغيت ندير ملعب ها فين كاين، فقط ما كنبطبوشي أكثر من هاد الشي، ما كنبطبوش مساهمة الجماعات، لغينا هذه القضية ديال المساهمات لأن ما نجحناش المشروع، الحكومة تتحمل جميع مصاريف البناء ديال المشروع من بدايته إلى نهايته.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى القطاع السياحي، السؤال لفريق التجمع الوطني للأحرار موجه لكتابة الدولة المكلفة بالسياحة، وموضوعه مهنة المرشد السياحي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد الرزمة:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمين،

صادق البرلمان بمجلسيه على القانون المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي، ما هي التدابير المتخذة لتسريع تفعيل هذا القانون، خصوصا أنه يهدف إلى تنظيم القطاع؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال، تفضلي.

السيدة لمياء بوطالب كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة

بالسياحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تنشكر السيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال.

هو هذا القانون المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي يندرج في إطار مواصلة إعادة إصلاح التنظيم ديال هذه المهنة المهمة ديال المرشدين السياحيين، تطبيقا للتوجهات الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله، وأيضا من أجل خلق فرص الشغل وأيضا لمنح الأشخاص اللي عندهم واحد التجربة في الميدان اللي يمكن ندمجهم ويتدمجو من القطاع غير المهيكل للقطاع المهيكل نظرا للتجربة ديالهم، وتتمين هذه التجربة وتتمين هذه الممتلكات ديالهم.

في هذا الصدد، القانون 93.18 نص على تمديد الفترة الانتقالية من سنتين إلى 6 سنوات، إذن عندنا دبا حتى لمارس 2022 باش تكون تسوية الوضعية ديال جميع الأشخاص اللي عندهم واحد المكتسبات وواحد المؤهلات والكفاءات الميدانية، بغض النظر على شرط التكوين اللي تينص عليه القانون 5.12 عبر تنظيم امتحانات مهنية يمكن لهم يرجعو مرشدين سياحيين بلا ما يديرو ذاك التكوين اللي تينص عليه القانون، وعندنا حتى لمارس 2022 باش نسويو هاذ الوضعية ديالهم.

ولتسريع تفعيل هاذ القانون في أقرب الأجل، خدمت وزارة السياحة مع وزارة الداخلية على واحد المرسوم اللي تيحدد الشروط التي يجب استيفائها باش هاذ الأشخاص يعتمدو مزاوله مهنة مرشد سياحي، وواحد المكتسب مهم وهو الأشخاص اللي عندهم مكتسبات ميدانية وما عندهم ش القراية ولا الكتابة، أكثر شي المرشدين في الفضاءات الطبيعية، هاذ الناس يمكن لهم يدوزو سوى امتحان شفوي بلا كتابي، حيث خاص (secourisme) خاص هذا..

إذن هاذ الشي هو المهم ماشي الكتابة، إذن حلينا هاذ الإمكانية باش يدوزو الامتحان شفوي على مستوى كل جهات المملكة تشرف عليه لجان محلية، وهاذ الامتحان سيكون متبوعا بواحد التكوين مخصص، إذن هاذ الناس ملي غادي ندوزو لهم الامتحان عاد غادي يكون واحد تكوين مخصص للناجحين.

وللتعريف بهاذ المستجدات قمت شخصيا بلقاءات مباشرة، خصوصا في إقليم الحوز مع مرشدين سياحيين اللي عندهم واحد السنوات ديال التجربة ولكن بصفة غير قانونية، وعندهم واحد الخبرة، إذن هاذ الناس كانوا يأسو من الامتحانات السابقة وتلقاوا بكل ترحيب هاذ التعديل واعتبروه منصف لهم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار للتعقيب.

المستشار السيد محمد الرزمة:

الصورة تغير، ويكون التدخل ديا لكم في الوقت المناسب.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني، موضوعه مآل محطة موكادور السياحية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، لتقديم السؤال، الكلمة لك.

المستشار السيد عبد الإلاه المباحري:

السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة كاتبة الدولة،

عبرت الشركة المشرفة على إنجاز مشروع "محطة موكادور" السياحية عن عجزها عن استكمال المشروع، وطلبت خضوعها لمسطرة التصفية القضائية، الأمر الذي يهدد بتوقف المشروع وما يعنيه ذلك من تسريح اليد العاملة.

في هذا الإطار، نسائلكم عن التدابير المتخذة من طرفكم لإنقاذ المشروع؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة، تفضلي.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالسياحة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

محطة موكادور كما تعلمون هي محطة سياحية مهمة بإقليم الصويرة، أنجزت في إطار المخطط الأزرق من طرف شركة خاصة اللي هي (Saemog) اللي عندنا في رأس المال ديالها أبناك وشركات تأمين مغربية، بواحد الاستثمار مبلغه أكثر من 2 مليار ديال الدرهم، هاذ المشروع شمل تجهيز 320 هكتار اللي هو الشطر الأول ديال المشروع، وإنجاز ملعبين ديال الكولف، فندق خمسة نجوم وأكثر شي كيوفر بحال اللي تكلمت عليه السيد المستشار، 500 منصب شغل مباشر، 500 ديال الناس اللي كيشغلوه في هاذ المحطة، إذن مهمة لتشغيل اليد العاملة في إقليم الصويرة.

فور مباشرتي لمهامي في هذا القطاع، كانت الإشكالات التي تتخبط فيها محطة موكادور، أول ملف اللي لقيت فوق المكتب ديالي، حيث

شكرا السيدة كاتبة الدولة المحترمة على توضيحاتكم وعلى مجهودات التي تبدلونها للهبوض بالقطاع السياحي والرفع من مستوى جودة المنتج الوطني.

إن مواكبة مهني القطاع وعلى رأسهم المرشدين السياحيين هو من مرتكزات إصلاح هذا القطاع، فالمرشد السياحي له دور مميز وبارز في تشكيل الانطباع العام لدى السياح وفي تكوين صورة إيجابية عن بلادنا وتلميعها، خصوصا أن البعض منهم يأتي بمجموعة من الكليشمات المغلوطة عن بلدنا، كما أنه حلقة وصل أساسية بينه وبين جميع المتدخلين في هذا القطاع من نقل سياحي وفنادق ووكالات أسفار إلخ.

لكن للأسف لا تزال مهنة المرشد السياحي تعرف مشاكل بالجملة، وعلى هذا الأساس إذ نهنتكم على إصراركم في إخراج قانون المرشد السياحي، إلا أننا نتساءل عن الجدوى من تأخر إصدار النصوص التنظيمية اللي شرحتي لنا دبا، خصوصا وأنه جاء ببنود جديدة ستساهم في تنظيم القطاع وإبعاده عن العشوائية على غرار إدماج المرشدين غير المرخصين للولوج رسميا إلى المهنة عبر منحهم اعتمادات انطلاقا من خبرتهم الميدانية وبعد تكوين معين، وكنتي شرحتي لنا السيدة كيفاش غتعالق مع الناس الأميين اللي عندهم غير اللغة ماشي الكتابة.

وهنا لا بد لنا أن نؤكد على ضرورة استحضار عامل الكفاءة في انتقاء هؤلاء لما له من انعكاسات على سمعة المغرب ومنتوجه السياحي، كما نغتنم هذه الفرصة لنثير موضوع قلة معاهد التكوين، خصوصا التقني أو الفني التي يمكن أن تساهم في تأهيل هؤلاء المرشدين بما سيسمح ببلوغ للأهداف المنشودة في هذا القطاع على غرار الانفتاح على أسواق جديدة، بما يتطلب ذلك من مهارات وخبرات فنية وتقنية.

السيدة كاتبة الدولة،

يتعين على الحكومة أن تتجه لخلق معاهد للتكوين لسد الفراغ المسجل، خصوصا بالنسبة للإرشاد الجبلي لما سيكون له من إيجابيات سواء فيما يتعلق بامتصاص البطالة بالمناطق القروية والجبليية والصحراوية أو بتكوين مرشدين مؤهلين لتسويق صورة إيجابية عن بلدنا، علما أن المرشد الجبلي يعاني اليوم كثيرا وكذلك الناس اللي في الجنوب في الصحراء كيعانوا كثيرا خصوصا في العيون والداخلة، لأنه غير موجودين بتاتا، وكنظن أنه كايين عندها إقبال من السواح من جزر الكناري، وما كايينش مرشدين رسميين، بحكم تخصصهم بالتنسيق مع الإدارة ديال السياحة في العيون، إن شاء الله الرحمان الرحيم.

وكنشكروك السيدة الوزيرة، ولكن نبغي نثير واحد الموضوع، هو الأسبوع السابق جيت لمطار محمد الخامس من الخارج، احنا خاصنا إلى بغينا نستقبلو السواح ديالنا خاصنا نوفرو لهم الجو الملائم، كانت حالة كارثية بخصوص الناس ديال الأمتعة اللي كيجيبو الأمتعة، كانت حالة كارثية للمطار، كانت صورة سيئة على بلادنا، وكنبغيوها

تما ولاو تبحسو بالغبن لأنه ذاكشي اللي تخيلو ما كاينش، دارت غادي تدير 2 ملاعب الكولف، دارت واحد، واحد ما كاملش، دارت أن غادي تدير التصفية ديال المياه العادمة ديال مدينة الصويرة باش تسقي بها الكولف ما دارتش، ما كاين حتى شي حاجة من هاذ الشئ.

فين كانت الوزارة هاذ المدة كلها؟ لو كانت الوزارة تبعت هاذ الأشغال من البداية ما كناش غادي نوصلو لهاذ الشئ كامل، وتعرفو السيدة كاتبة الدولة بأن الصويرة حاليا راه 3 حوايج باش تتعيش، الميناء، المرسي وكلنا نتعرفو بأن أحوال الطقس في الصويرة دائما الرياح ما كاينش شي مدخول كثير، والسياحة والصناعة التقليدية، الصناعة التقليدية تبارك الله هي في عهد كاتبة الدولة معكم ها هي غادية غير تحت للتحث من نهار تولت هاذ المنصب ما شفناش شي حاجة تزداد عندنا في المدينة لأن الأغلبية ديال الصناع كلهم زادو بحالهم، راه بقات غير السياحة، ها (hôtel) كبير في الصويرة ها هو مسدود أكثر من احد الفنادق الكبرى حتى هو مسدود راه بقاو عندنا غير (des petits hôtels) يعني غير أو طيل، يعني حتى ذيك السياحة اللي بغيناها ديال (la haute gamme) اللي تجينا للمدينة راه ما كايناش فين غادي تنزل؟ هاذ الفندق بصراحة اللي كان متنفس وكان كبير وكان معول عليه واحد المجموعة والشباب وكانت تعطت فرصة واه تتعرف في المشاكل عايشتي المشاكل اللي عاشها المستخدمين مؤخرا راه كان وصلو لشي مسائل اللي ما تيوصلوش لها الناس، ولكن الحمد لله تحلت ولكن الوزارة خاصها مشاريع بحال هكا تبع من البداية ديالها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثالث والرابع تجمعهما وحدة الموضوع، لذا سنعرضهما دفعة واحدة.

وبالبدية مع السؤال الثالث للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وموضوعه السياحة الداخلية، تفضل السيد الرئيس لإلقاء السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدتين الوزيرتين،

سؤال الفريق الاستقلالي موجه إلى السيدة كاتبة الدولة حول تعزيز وتطوير السياحة الداخلية لبلادنا؟ فماذا أعدت وزارتك لتنشيط العملية السياحية خاصة السياحة الداخلية؟

شكرا.

راسلت الشركة صاحبة المشروع الحكومة والوزارة كتشير على عجزها على استكمال المشروع، بحال اللي تكلمتو عليه، ولكن ما كاينش تصفية قضائية، هي بلغت إرادتها لطلب التسوية، خضوع لمسطرة التسوية القضائية، ولكن اليوم ما كاينش حتى شي حاجة وما كاينش التصفية نظرا للصعوبات المالية التي عرفتها هاذ الشركة، وبالتالي سعينا إلى إعادة هيكلة هذا المشروع، حفاظا على مناصب الشغل المهمة، وأيضا على المؤهلات الاستثنائية والمهمة لإقليم الصويرة ولهاذ المحطة، حيث أن من أهم نسب النمو السياحة في بلادنا في ذاك الإقليم، الحمد لله في 2018 ليالي المبيت ارتفع ب 10% هاذ السنة ارتفع أكثر من 12% إذن ذاك الإقليم مهم، هو البحر ديال مراكش، إذن عندو واحد الأهمية جدا، وذاك المحطة عندها واحد المؤهلات مهمة.

إذن اقتنعت الأبنك بالانتظار في تنفيذ الرهون ضد الشركة عبر خطة إعادة هيكلة المشروع، وقمنا بتفويض مع شركات دولية رائدة للاستثمار في هاذ المحطة والمساهمة في استكمال وإنجاز ما تبقى.

الحمد لله اليوم هؤلاء المستثمرون في المرحلة الأخيرة للمفاوضات للحيازة عن الفندق الحالي والالتزام بإعادة تأهيله وإنشاء فندقين إضافيين، وإنجاز مرافق ترفيه سياحي، والحمد لله كاين كثير المستثمرين اليوم اللي مهتمين بهاذ المحطة، ودابا المشكل عندنا هو العكس وهو بأن العقار ما كافيش ودابا تنعواو وإعادة النظر في الخطة الرئيسية (master plan) باش نلبو الطلبات الحمد لله ديال المستثمرين اللي تطلبو لنا باش يستثمرو في ذاك المحطة، الحمد لله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الإلاه المهاجري:

شكرا السيدة كاتبة الدولة، في الحقيقة أنا منذ تعطت الانطلاقة ديال هاذ المشروع في 2006 وأنا كنت تنعش في المدينة وكانت واحد الفرحة عارمة عند الشباب وبالخصوص شباب ديال المدينة، لأن كتعرف في المدينة ذاك الوقت ما كانش هذا يعني غادي يوفرفرص الشغل وكاين بالفعل، كاين الشباب اللي اشتغلو وفتحو بيوت ديالهم، ولكن أنا تبيان لي الجواب، السيدة كاتبة الدولة، هو بسيط تيمثل في المثل المغربي "قال لوما لوطاح؟ قال لو من دارو خرج مايل"، هو المشروع من البداية ديالوما كانش..

أنا السؤال ديالي اللي تنطرح حقيقة هو فين كانت الوزارة هاذ المدة كلها؟ هاذ الشركة هذه كانت ملتزمة، ملتزمة أنها غادي تدير عدد من الفنادق 4 و5 ديال الفنادق ما درتهمش، دارت فندق واحد وماشي في الإمكانية ديال الجميع، التزمت باش تدير الفيلات والشقق ما دارتهمش، دارت واحد المجموعة ديال الفيلات قليلة وحتى الناس اللي شارين

تنفيذه عن طريق مخطط بلادي، هاد مخطط بلادي اللي هو عبارة عن إقامات فندقية تأخذ بعين الاعتبار عادات وتقاليد العائلات المغربية، وحدد سقف الأسعار من 150 درهم ل 550 درهم لضمان انخراط المعشيين السياحيين في هذا البرنامج، تفوت الأراضي العقار علان بالمجان، إذن واحد الأثمنة منخفضة جدا، باش هما يمكن لهم يعطيو الأثمنة ديال 150 ل 550 درهم للسائح المغربي، إذ هاد الشي خدم في أكادير، خدم في إفران، خدم في القنيطرة، وباقي كاين غادي نواصلوهذه الجهود، باقي كاين العقار في مراكش، في الجديدة، في راس الماء، باش نديرو مشاريع بحال هكا اللي غادي تكون عندها الطابع اللي تتوجب المتطلبات ديال السائح المغربي وأيضا بواحد الأثمنة منخفضة.

ولكن دبا اللي يمكن لنا نقولو وهو ماشي 6 ديال المحطات اللي غادي يحولنا المشكل ديال السياحة الداخلية، السياحة الداخلية هي حجم مهم، إذن اليوم تنشوفو بلي راه السائح الأجنبي يمكن لهم بعض المرات يلقى واحد السعر منخفض على السائح المغربي في واحد الفندق علاش؟ لأن السائح الأجنبي تيدوز على منظمي الرحلات اللي تيشربو بالجملة وتبييعو لكل وكالات الأسفار، وما عندناش هاد الشي في المغرب، إذن هاد الشي من الأولويات ديالنا وهو تشجيع إنشاء شركات تنظيم رحلات سياحية داخلية، اللي باستطاعتها إجراء حجوزات جماعية لغرف في معظم فنادق المملكة وتخصيصها للبيع بالتجزئة عبر وكالات الأسفار، هاد الشي اللي يمكن لو الحصول على أئمنة منخفضة ويدوز ذاك الشي للسائح المغربي، وأيضا ما عرفتش واش شفتو مجلس الإدارة ديال المكتب الوطني للسياحة اللي داز الأسبوع الماضي اللي تكلم على أهمية السياحة الداخلية والمكتب الوطني للسياحة اللي غادي يدير واحد الإستراتيجية مخصصة لهاذ التنمية والتنشيط ديال هاذ السياحة الداخلية، واحد المجموعة من التدابير، وأيضا كاين الربط الجوي الداخلي اللي تدار اللي حتى هو يمكن يساعد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الاستقلالي من أجل التعقيب إن أردتم السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة وحدة الموضوع هنا مرتبطة بثمان الفنادق لتشجيع السياحة الداخلية، فإلى ما كانشاي واحد العرض يغري الأسر المغربية راه ما غيتنقلوش، لقد حبا الله سبحانه وتعالى بلادنا بالأمن والاستقرار، وكذلك العمق التاريخي والحضارة، اللي جعلت أن السياح تيجيو عندنا، فهاذ الاستقرار راه واحد الكثر ثمين، واحنا تنشوفو بعض الدول اللي

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع موضوعه، ارتفاع أسعار الفنادق، الكلمة للفريق الاشتراكي لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد محمد ريجان:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة كاتبة الدولة،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدات المستشارات المحترمات،

سؤالنا كالتالي في الفريق الاشتراكي حول ارتفاع الفنادق بالمملكة المغربية وتلوث الشواطئ.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالإجابة على السؤالين معا، تفضلي.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالسياحة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدين المستشارين لاهتمامكم بهذا الموضوع المهم اللي هي السياحة الداخلية، تساهم السياحة الداخلية بأكثر من 30% في القطاع، إذن بالطبع هي مهمة للقطاع وارتفعت ليالي المبيت من 4 مليون في 2010 لأكثر من 7 مليون، إذ أكثر من 9.5% سنويا ارتفعت ليالي المبيت ديال المغاربة في الفنادق المغربية، إذن عرفت هذه السياحة الداخلية واحد الارتفاع مهم.

كما هو معلوم القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة تخول لكل فندق الحق في تطبيق السعر الذي يريده بغض النظر على تصنيفه، ما يمكن لناش احنا كوزارة نمشيو نقولو لشي فندق اللي هو مستثمر خاص زيد في الثمن ولا نقص في الثمن، مع الأسف القانون ما كيسمح لناش باش نمشيو نقولو لشي فندق طلع ونقص في الثمن، هذه حرية العرض والطلب، قانون العرض والطلب ما يمكن لناش احنا نمشيو كوزارة نقولو لهم طلعو ولا نقصو في الثمن، إذ هذا مرتبط بالسوق.

ولكن وزارة السياحة بادرت بالتنسيق مع الفعاليات المرتبطة بالقطاع والمؤسسات التابعة لها على تنشيط السياحة الداخلية، وذلك بالقيام بعدد من البرامج لخلق منتج سياحي يتلاءم مع حاجيات ومتطلبات الأسر والسواح المغاربة بأسعار محددة، وهاد الشي اللي تم

فيما يخص مثلا عندنا 451 محطة موزعة على 169 شاطئ في المملكة المغربية، عندك جبيل بطنجة وعندك عين عتيق بالصخيرات التي هي قريبة لعاصمة المملكة وكتشوفو التلوث ديالها، وأنتم بصفتكم ككاتبة الدولة في السياحة هذا لا يشرف المغاربة، رغم الحمد لله فهاذ المملكة التي اعطاها الله ملك التي هو قائد هاذ البلاد هادي وفيها الأمن، والأمن هو التي قادر يدير كلشي هادشي، وعندك ثاني عاود مريزيكة فالنواصر، هاذ الشواطئ راها ما صالحاش لأش يقولو لو.

تتقولي لنا 4.5 ملايين ديال الناس التي عندكم ديال المبيت راه هاذ الناس هاذو ماشي مبيت ديال هاذوك الناس التي تكلمت لك عليهم فالأول لا، هاذ الناس هاذوراه غير ذوك يمكن على ما أظن فيهم وزارات وفيهم كذا هما التي هاذ 4.5 ملايين، وباش تكلمي لي على 4.5 ملايين ديال المبيت التي هي ف (5 étoiles) هذا لا يعقل.

ثانيا هاذ الشواطئ التي عندنا عرفتي السيدة كاتبة الدولة راه نهار العيد مشات استعمرت من طرف رؤساء الجماعات وبعض الأعضاء سامحهم الله، ماشي تنقول كلشي ولكن كايين بعض الناس التي هما ما عندهم المشي الضمير، راه كلشي دبا ما تمشيش لشي شاطئ وتمشي تحط طومبيلتك إلى ما تدابزتيش، خاصك تخلص الباركينغ وخاصك تمشي تخلص الباراصول وخا تجيب معك الباراصول هادي راه سيبة ولات نايضة فالسياحة.

عاود عندك واش باقي شفتي القوافل ديال (les caravanes) في المغرب راه ما بقاوش، ولاو تيمشيو للصحراء، دبا حيث الصحراء ما فيهاش هاذ الشي ديال الداخل، الله يجازيكم بخير خاصكم ترفقو بالمغاربة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لك في إطار ما تبقى لك من الوقت السيدة كاتبة الدولة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالسياحة:

شكرا السيدين المستشارين.

أجل أن الحمد لله بلادنا تزخر بواحد المناظر وبواحد المؤهلات مهمة ومنتوج متنوع فيما يخص السياحة والحمد لله احنا أول وجهة في إفريقيا، إذن ولا بد المغاربة يستافدو من هاذ المؤهلات، منين تنقصد أولا 7 مليون و7 المليون غير الوزارات راه بزاف، 7 مليون غيكونو ولا بد شي مغاربة تيمشيو فيها، إذن الحمد لله راه 7 مليون ديال ليالي المبيت ديال المغاربة والفنادق ملي تنقول فنادق ماشي 5 نجوم، كايين 4 نجوم وكايين 3 ديال النجوم وكايين (le camping) وكايين (les gîtes) وكايين

تتعتمد على السياحة كمرجع أساسي لاستقطاب ولاء وترويج التنمية الاقتصادية عندها.

احنا عندنا مقومات كبيرة تيخص واحد شوية ديال العناية، وتيخص الوزارة ديالكم تسهر على تشجيع الأسر المغربية على أخذ الفنادق المغربية، على التجول داخل المغرب، لأن هناك أشياء، مناظر، هناك أشياء التي يجب الإطلاع عليها ويجب رؤيتها لأنها تفيد الأطفال، تفيد الأسر لا من ناحية الاستجمام، لا من ناحية الراحة، لا من ناحية المناظر الجغرافية التي حباننا الله بها والحمد لله.

فاللي معول عليه منكم، السيدة كاتبة الدولة، هو التشجيع وتيخص طريقة والطرق والسبل باش الأسر المغربية تعود تلقى واحد ملجأ، لأن جل الأسر راه تظل العام كامل وهي تتكلف بالمصاريف ديال التمدرس والتطبيب والكراء، الحياة الاجتماعية كلها تتطلب مصاريف، فتيجي هاذ الشهر ديال العطلة تيخصها تلقى أئمنة في المتناول ديالها، فإلى بقينا دائما نتعتمدو على الفنادق 5 نجوم، كيف قال السيد وزير الشبيبة والرياضة البذخ، أحنا ما طلبينش البذخ، طالبين غير التغيير، لأن الأسر المغربية كلها تتعاني.

أحنا قلنا لو خص نرفعو من ذيك القيمة ديال التخميم، فهو قال لي تيخصنا واش نقلبو على 5 نجوم، أحنا ما تنقلبو شي على 5 نجوم، أحنا تنقلبو يالاه تكون شي حاجة مقبولة، ما شي كارثية من الدار التقشف والمخيم التقشف.

شكرا السيد الرئيس،

أنا غير بقى فيا الحال لأنني ما قصدت 5 نجوم والبذخ التي جاوب عليه السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الرسالة وصلت، الكلمة للفريق الاشتراكي في إطار التعقيب تفضل.

المستشار السيد محمد ربحان:

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

تتقولي في كلامكم على أنه القانون 104.12 ما يمكنش لكم تغييره، هذا من حقكم كوزارة وكحكومة باش تعدلوه وتساووه على حسب المستثمرين، على ود اليوم ما غاديش المغاربة كلهم غادي يمشيو للفنادق ديال "5 نجوم أ"، خصكم توجدو وتشرطو عليهم شروط التي هي العقد شريعة المتعاقدين، أنتوما تتعطيهم إعانات وتتعطيوهم إعفاءات ضريبية وفي الديوانة فكذا فكذا فكذا إلخ، وكتقول لنا باش ما بغاو يبيعو هاذ الناس يبيعو، هذا لا يعقل.

السيدة كاتبة الدولة،

هاذ المغاربة فين غادي يمشيو؟ راه الطبقة الوسطى، راه ما بقاتش راه دابا ولات غير الطبقة التي مشات للحافة.

حقيقية في ما يتعلق بالتوسع العمراني، فيما يتعلق كذلك بالتوسع في المراكز القروية الصاعدة، لهذا الحكومة تبذل واحد الجهود نوعية من أجل تقليص كلفة التدهور البيئي التي عندها علاقة بالنفايات السائلة، بالإضافة إلى الرصيد من قانون البرامج والاستراتيجيات اليوم كدشغلو على واحد 3 المستويات، عندنا برنامج جديد فيما يتعلق بمحاصرة إشكال المياه العادمة والصرف الصحي التي دبا كابين في المراكز القروية الكبرى، بحيث عندنا برنامج جديد البرنامج الوطني المندمج لتطهير السائل التي غادي يهيم 1207 ديال المراكز القروية في أفق 2040، إن شاء الله من هنال 2022 غادي نعالجوا واحد الـ 50% من الإشكال التي كابين في المراكز القروية الحالية، كابين واحد العمل دؤوب حكومي مع أيضا مجموعة من القطاعات، ودخلنا الماء ودخلنا الفلاحة من أجل أن نصل إن شاء الله في أفق 2040 معالجة 43 مليون مكعب من المياه العادمة على إشكال الإشكالية ديال الماء.

ثم عندنا آليتين لمكافحة التلوث الصناعي، آلية مكافحة التي هي فيها كهبات ولازلنا كدشغلو باش نوصلوا إلى ميكانيزم وطني، هذه الآلية اليوم مولنا فيها 77 مشروع بكلفة 553 مليون ديال الدرهم، ثم الحمد لله وقع بعدا واحد العمل حكومي جهد وجهد كبير تبذل من أجل مكافحة التلوث التي جاي من المرجان، وبالتالي اليوم كايينة اتفاقية أفقية ساهمت بها كتابة الدولة للتنمية المستدامة التي كانت هي المخاطب في هاد الاتفاقية مع قطاعات أخرى ب 60 مليون ديال الدرهم، الحمد لله دبا راه في إطار أن نمشيو نديرو اتفاقيات على المستوى الجهوي، ودرنا أولويات بالنسبة للجهات التي عندها ذات الأولوية في الإشكالية ديال التلوث من النفايات السائلة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم للتعقيب.

المستشار السيد أحمد التويزي:

شكرا على الأجوبة ديالك، في الواقع بلادنا كما قلتي تتوفر أولا دستور ديال 2011 الذي أقر بحق المغربي باش يتوفر على بيئة التي هي سليمة، وكذلك من خطاب جلالة الملك في عيد العرش السنة العاشرة ديال عيد العرش التي كان طلب باش يكون عندنا واحد الميثاق وطني ديال البيئة والتنمية المستدامة التي خرج على إثر ذلك القانون الذي عرفته القانون الإطار التي خرج به المملكة المغربية تتوفر على قوانين.

ولكن الإشكالية التي كايينة الآن السيدة الوزيرة على أن هذا التطهير السائل الانعكاسات ديالو ما كينش لمن نقولوهم، انعكاسات كثيرة بزاف، التي كيكب في البحر، التي كيكب في الواد، التي كيكب في (a) (nappe) التي كيكب في واحد العدد المسائل، إذن كثير الأثار السلبية ديالهم على البيئة فهو مدمر للطبيعة، مدمر كذلك للمسائل التي غيعيش فيها الإنسان.

بزاف ديال أنواع المبيت.

إذن اليوم أجل كابين باقي الخدمة، وخاص الخدمة باش يكون واحد التمشيط باش نسهلو على المغاربة باش يمشيو دبا الصيف جاي، باش نسهلو لهم العطل ديالهم، هاذ المخطط ديال "بلادي" جاب واحد الحل بين 150 و550 للغرفة إذن هذا حل، ولكن ما يمكنش يحل المشاكل كلها، التي قلت هو في التوزيع يمكن لنا هاذ الشيء ديال العرض والطلب نلقوا باش نلقوا واحد الأئمنة منخفضة عند الفنادق، وأيضا التي مهم جدا وهو ما يمكن لناش نبقاوا.. المهم هي الجودة أيضا، وهاذ الوزارة عندها واحد الدور في الجودة، وفيما يخص المنافسة إلى جينا لشي مستثمر وقلنا ليه الدولة غادي تعي وتقول لك الثمن ما يمكنش تزيدو راه تا واحد ما غيستثمر فبلادنا، ولا بد خاص هاذ المنافسة تكون وحرية الأسعار هاذ الشيء مهم جدا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة كاتبة الدولة على مساهمتها في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع التنمية المستدامة، وموضوعه إشكالية النفايات السائلة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال. تفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلى:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

تطرح النفايات السائلة إشكالات بيئية حقيقية، باعتبارها مواد سائلة ملوثة ناتجة عن استخدام المياه في العمليات الصناعية والفلاحية والصرف الصحي.

في هذا الإطار، نسائلكم عن التدابير المتخذة من طرف الحكومة لمواجهة المشاكل البيئية التي تخلفها النفايات السائلة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

السيدة نزهة الوافي كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال.

نحن نتقاسم بالفعل أن إشكالية النفايات السائلة هي إشكالية

في...، ولكن واحد الكلفة اللي تقدر تهدد التنوع البيولوجي، تهدد واحد الرصيد ديال بلادنا في أصناف كايينة غير في المغرب، وبالتالي احنا واعييين وتنخدمو تنبذلو واحد الجهد نوعي مع وزارة الداخلية، مع المكتب، مع الجماعات الترابية، بل احنا دابا كناقشو مع الجهات إمكانية بالإضافة لهاذ خصوصا في 2018 و2025 إمكانية باش نضيفو دعم الجهات اللي بغات تدعم ونمشيو نوسعو هذيك النسخة الأولى ديال الشطر الأول، نحن في تواصل مباشر كحكومة القطاعات بثلاثة، بريعة عفوا..

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه، الفرز وإعادة تدوير وتثمين النفايات، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة كاتبة الدولة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم السيدة كاتبة الدولة حول الإجراءات المتخذة لتأهيل المطارح خاصة فيما يتعلق بفرز وإعادة تدوير وتثمين النفايات؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

السيدة نزهة الوافي كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، في إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة اللي أحد الأضلع الأساسية ديالهم هو أننا تنخرط بلادنا في الاقتصاد الأخضر، توجهنا كحكومة ومشيينا بغينا نشوفو المشتل الأول اللي هو تدوير النفايات، وبالتالي وضعنا مخطط اللي هو خماسي من 2018 إلى 2022 كنسهر عليه بنفسي وكنزلو الجماعات الترابية، وأنا وأنتم تعلمون أن هذا اختصاص ترابي محض.

ولكن مع ذلك في هاذ المخطط بغينا نجحوه بنفس الوطن، وبالتالي كابين الحمد لله واحد التحول نوعي على مستوى الجماعات الترابية باش تملك هاذ المقاربة الجديدة وتنخرط فيها ونحن عن طريق مكتب الدراسات اللي عندنا واحد وطني وعندنا 12 مكتب دراسات جهوية باش توأكب الجماعات في هاذ التحول النوعي باش نترجمو النفايات

كذلك باش نحاربو هاد الشئ قلتي لنا 2040، 2040 باش نوصلو لواحد العدد ديال الأمتار مكعبة اللي غادي .. من هنا ل 2040 العدد ديال المدن الكبيرة جدا اللي غادي نوصولها غادي يكون عدد أكبر، إذن كنشوفو عدد كبير جدا، عندنا تأخر فطيع فيما يخص التوفر على بنيات تمكن من التخلص من هاذ المياه العادمة، غنقول لك مثل صغير، عندنا في الحوز اللي تنعرفو أننا عندنا 40 جماعة ويمكن جماعة وحدة اللي عندها تطهير السائل، إلى خذينا مثلا نعطيوك 2 أمثلة، 2 الأمثلة 3 أمثلة إلى خذينا مثلا أيت اورير بلدية أيت اورير فيها كذا و50 ألف ديال الساكنة ولا نتوفر على تطهير سائل في المستوى اللي يمكن يحفظ (a) (nappe) ويحفظ الساكنة.

كذلك إلى مشينا لجوج المناطق الأساسية فيما يخص سياحة بلادنا اللي هي ستي فاطمة وأوريكا إلى جمعنا ستي فاطمة وأوريكا بوحدهم غادي تكون فيهم 100 ألف ديال الناس، الما تيمشي كلو الما اللي تيمشي تما تيمشي للواد اللي هو المنتفس الوحيد لهذيك المنطقة، وبالتالي زيادة على 120 ولا 200 ألف اللي تترور هاذ المنطقة في فصل الصيف، إذن عندنا واحد التأخر كبير جدا، عندنا برامج كابينين برامج ديال وزارة الداخلية ديالكم انتوما ديال المكتب، ولكن يجب أن يكون هناك تنسيق ويجب كذلك أن نعطي الإمكانيات كثيرة وكبيرة جدا باش نحاولو ما أمكن نقصرو من مدى توفر هاذ المراكز الحضرية من صرف صحي، مازال ما هضرنا عاود فيما يخص المعالجة والاستعمال كابين في بعض المدن الكبيرة، ولكن المشكل هو في المدن المتوسطة التي تزداد بكثرة وتزداد مشاكلها يوما عن يوم.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

السيد المستشار المحترم،

أنا قلت لك أن هاذ البرنامج الوطني المندمج لتطهير السائل انطلق، عندو فيه 3 الأشطر:

الشطر الأول غيكلف 19.29 مليار درهم من 2018 يعني انطلق إلى 2025، يعني تنتقاسم معاك هاذ الشئ اللي قلتي.

الشطر الثاني غادي يكون من 2026 ل 2030، 2040 هذا الأفق ديالو، وهذا كان في الحقيقة واحد الذكاء ديال وليدات المغاربة من خبراء ديال كتابة الدولة والتنمية المستدامة ووزارة الداخلية اللي اشتغلو على واحد هاذ (le montage) باش خرجو والحمد لله الآن الاشتغال لأن فعلا تنتقاسمو واحد الإشكال ليس فقط في بعده اللي قلناه دابا

حاجة التي يمكن نتكلمو فيها على التدوير، ونتكلمو فيها على أن حجم النفايات أولا التي ولت كتمشي ل (déchets) مباشرة وما كينش التدوير ديالها زاد، أشنو هما الصناعات التي درنا منها؟ هاذ الشيء ما كينش السيدة كاتبة الدولة، هاذ الشيء كلام فقط، لحد الساعة واحنا وهاذ البرنامج غادي يسالي في 2020، السيدة كاتبة الدولة.

ثانيا، هاذ الشيء كيتطلب البحث العلمي السيدة، البحث العلمي ما كينش عندكم، ومهم جدا البحث العلمي في هذا المجال، والبحث العلمي كيتطلب أطر، وأنت تعرفين وأنا أعرف جيدا حجم ومعاناة الأطر داخل وزارتك، وفي مجموعة ديال الوزارات الأخرى، والتي بها كنعضيو على الطاقات المغربية القادرة على أنها تدير لنا الخلق والابتكار، وهذا الجانب ديال البحث العلمي ما كينش عندكم، ولم يكن أي شيء تقرير ديال وزارتك كيتكلم على البحث العلمي في هذا الجانب.

هذه السيدة الوزيرة، مسؤولية كبيرة، مسؤولية ديال المستقبل، والتي إلى غفلناها حاليا كنعضيو عليها أجيال قادمة ديال المغاربة، البلاستيك الكحل، يا لالة راه ولي في المارشى نوار الي كنا درنا قانون عليه، ولي كيتباع بالثمن والثمن ديالو غالي جدا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، (Régie) شوف واش بقى شيء وقت لكاتبة الدولة. تفضلي السيدة كاتبة الدولة، أستمح.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

السيد المستشار المحترم،

إذا كنت تقطن بالغرب وتكون لديك زيارات ميدانية عبر فريق محترم يكفي أن تزور مدينة فاس، فهي تكهرب كل المدينة، هاذ الشيء ديال بلادنا ماشي ديالي ولا ديال حتى شيء واحد، كتدير الكهرباء بالمدينة من فاس، مكناس انطلقت، مراكش المحطة ديال البيوغاز انطلقت، أنا درت 43 زيارة ميدانية، اليوم خنيفرة وإقليم الخنيفرة والسادة المستشارين على الإقليم يمشيو ويشوفو، راه مشاومعايا شافو أننا تنشغلو في المطرح الذي قبل 2017 كان نقطة سوداء، اليوم 33 في واحد من الناس المواطنين الذي تنكس لهم كل التقدير والاحترام تيشغلو في المركز ديال التثمين.

نفس الشيء بالنسبة لوجود، بالنسبة للعيون، بالنسبة للمدن التي ذكرتها كاملة، وأنا تهنض على زيارات وتهنض على مدن التي استغرقت فيها نقط سوداء عمرت 40 سنة، بفضل هاذ الحكومة والجهود التي تدارت سدت النقط السوداء وتسدت مطارح كبيرة، وعندنا مخطط وطني جاء عندكم للقبة المحترمة، ذلك الساعة وقفوه وقل لنا هاذ

والتي كنز ديال البلاد، ونمشيو نشعلو نخدمو بها للمغاربة ونديرو فيها أيضا واحد الثروة ونحلونها مشكل الكلفة ديال التدهور البيئي، وبالتالي تمكنا أننا نحدثو مراكز ديال تثمين في بوجدور، العيون، بني ملال، مكناس، طنجة، خنيفرة، تزنييت والداخلة، هادو تسدات المطارح القديمة ودرنا فيها مراكز جديدة للتثمين، كاتبة نزرورها، أنا زرتها 49 زيارة ميدانية ونمشيو نزرورها معكم إلى درتوشي لجنة استطلاعية في إطار المهام البرلمانية ديالكم، ثم وقعنا 4 ديال الاتفاقيات باش نحلو المشكل الكبير في الدار البيضاء، بركان، المحمدية والناظور، واتفاقيتين خاصيتين في المشاريع النموذجية باش نمشيو نشغلو على التدوير، وثم عندنا نحولو واحد 25 مركز للطمر والتثمين في أفق 2021، إلى 50 مركز للتثمين والتدوير على اعتبار أن اليوم لن يسمح للطمر، وأنا أوكد هذا اختصاص ترابي للجماعات، ولكن احنا الشروط ديال (l'éligibilité) ديال المشاريع التي كنمولوها مشروطة بأن تتوجه نحو التثمين.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، الكلمة لكم.

المستشار السيد النعم ميارة:

السيدة كاتبة الدولة،

خلال قمة المناخ بمراكش، قدمت حكومتكم خطتها للتنمية المستدامة، وعلى إثرها كان صندوق النقد الدولي عطاكم 271 مليون دولار، والتي التزمتو فيها على أنكم غادي تم هيكلة 80 مطرح ديال النفايات، لحد الساعة أنت ذكرت 5 أو 6، واحنا هاذ الشيء في أفق 2020، أولا.

ثانيا، التزمت فيها الحكومة على أنها غادي يتم توفير 74 ألف منصب شغل، وغتجلبو الاستثمارات ب25 مليار دولار، هذا هو الذي كنسولوعنه السيدة كاتبة الدولة، هذا هو الذي كنسولوعنه الحكومة، فين 74 ألف منصب شغل؟ فين 25 مليار ديال الاستثمارات التي التزمت الحكومات في مراكش بأنها غادي تكون؟ هذا هو السؤال الحقيقي والتي ما عندوش جواب السيدة كاتبة الدولة، علاش؟ لأنه ما كينش خطة إستراتيجية حقيقية ديال النفايات في المغرب، كين فقط هاذ القضية ديال الطمر التي قلتي ما غاديش تكون غادي تبقى تكون، لأنه طالما بأنه المسؤولية لا نتقاسمها جميعا وخاصة طرف الوزارة المسؤولة ما يمكنش نزيدو للقدم في هذا الموضوع ديال النفايات، والتي هو ديال الجميع ماشي غير أنتما وحدكم، ولكن هي سياسة حكومية، أولا وقبل كل شيء عاد كيجي دور الجماعات المحلية ودور المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، في ما يعني اختصاصاتهم.

التزمت بأنها تكون هناك في هاذ الإطار ديال 271 مليون التي خذيتو كمنحة، بأنها تكون هناك سياسة اجتماعية، صناعية وبيئية قارة ومندمجة، ما كينش هاذ الشيء، اعطيونا غير نموذج واحد ديال شيء

الأهمات وعلى التلاميذ من الناحية النفسية ولا من الناحية المالية أيضا. السؤال ديالكم اللي تفضلتم به تيتعلق بفرض بعض الرسوم ديال اجتياز بعض المباريات، تتعرف على أنه هذا مقتضى تنظمه بالنسبة للجامعة القرارات ديال مجالس الجامعات ومجالس المؤسسات الجامعية في إطار استقلاليتها، وأنه ليست هناك-باش نوضح للرأي العام-رسوم للدراسة ولا رسوم للتسجيل، نتحدث على رسوم لاجتياز المباريات اللي الكلفة ديالها تتوصل تقريبا واحد 6 دالمليون درهم، تتكلف الدولة بأكثر من 70% فيها، وتيساهمو المترشحين أو المترشحات المقبولين لاجتياز المباراة ماشي جميع الطلبة، المقبولين لاجتياز هذه المباريات بواحد النسبة تتراوح ما بين 100 درهم في كلية الطب 150 درهم إلى حدود 500 درهم، وهذا الشي كلو يتم الصرف ديالو بموجب قرار مشترك بين وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي وتكوين الأطر ووزارة المالية، ومضبوط بقواعده وبضوابطه.

وشكرا جزيلًا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لك.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة نشكركم على هذه الإيضاحات اللي عطيتو وإن كان فيها واحد المجموعة ديال المعطيات اللي ماشي دقيقة.

أولا ماشي بالضرورة من ينتقى في المباراة هو اللي كيأدي الرسوم، نحيلكم على المدرسة ديال (l'architecture) نحيلكم على معهد الزراعة والبيطرة، نحيلكم على المدرسة الوطنية للفلاحة في هذا... اللي كيدخلو 100 درهم كيخلصها أي طالب غادي يجتاز البكالوريا، قبل ما كي يعرف حتى واش غادي يدوز ولا ما غاديش يدوز، كيدخل أي طالب غادي يدخل لهذه المدارس هذه. هذه حقائق أداوها هذا العام الأسر، ماشي حتى هذا.

كاين بعض المعاهد اللي فعلا حتى كيتم الانتقاء وكتفرض رسوم خيالية، 500 درهم، 500 درهم بالنسبة لواحد فقير راه ملي كتجمع شحال؟ لأن واحد عندو تلميذ مجتهد في الدار، غادي يحاول وهذه المنظومة للأسف تدفع الناس بدل أنها غتختار في الأخير أنا ميول نمشي ندير الطب، أو عندي ميول ندير هندسة أو عندي.. لا، أضرط أنا كتلميذ أو كأسرة نسجل هذا الولد ولا البنت بجميع المسالك العلمية مثلا ولا الأدبية والاقتصاد باش نضمن أنه ممكن يدير شي "مدرسة محترمة" لأن عندنا دبا نظرة احتقارية للمؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، وبالتالي كيولي ذاك الاستقطاب المحدود عليه ضغط كبير، احنا كنتساءلو إذا

الشي ماشي صحيح، راه جاء وساندتموه ووقعتم على ميزانيتته، والحمد لله هو غادي، لأن احنا ما تيمناش شكون اللي دار شي، تيمنا الوطن يمشي ونرفعوراية البلاد.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيدة كاتبة الدولة على مساهمتها في هذه الجلسة.

وننتقل ونواصل مع السؤال الأول الموجه لقطاع التربية الوطنية، وموضوعه أداء رسوم لاجتياز مباريات الولوج لبعض المدارس والمعاهد العمومية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تفضلي السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد وزيرين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم السيد الوزير حول الجهات التي تقرر فرض رسوم على الراغبين في اجتياز مباريات في المعاهد وبعض المؤسسات الجامعية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد خالد الصمدي كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة،

وهذا السؤال جاء في وقته حقيقة، لأنه احنا الآن بصدد تنظيم المباريات ديال الولوج إلى المدارس والمعاهد العليا، وبالمناسبة إلى بغينا نعرفو أشنوهي الجهود التي بذلت من أجل تبسيط المساطر وتقريب الشقة على الآباء والأهالي وعلى الطلبة اللي تيجتاز الامتحانات، يكفي نقول لك أنه قبل 2006 على سبيل المثال، كان الطالب إلى بغا يدوز المباراة خاصو يتنقل من مدينة إلى مدينة إلى آخره، خاصة بالنسبة لمدارس المهندسين.

اليوم الحكومة اشتغلت على المباراة الوطنية الموحدة اللي تشمل مدراس المهندسين حوالي 11 المدرسة ديال المهندسين، والطالب تيمكن له أنه يجتاز المباراة ويمكن له بعد النتائج أنه يولج لأي مؤسسة من هاذ المؤسسات، إذن هناك تخفيف كبير جدا في الضغط على الآباء وعلى

بين المباريات التي تيدزوها الطلبة ديال الباكالوريا، الطلبة اللي تيدوزو الامتحانات ديال الباكالوريا وما بين المباراة الوطنية لمدارس المهندسين كيف ما جا في السؤال ديالكم هو اللي جاوبتك عليه.

أما بالنسبة لكلية الطب، وبالنسبة للعديد من المدارس، بالنسبة للطلبة ديال الباكالوريا القرارات تعود إلى مجالس المؤسسات ومجالس الجامعات بصفة نهائية، ثم إذا سمحتي لما تتكلم لي على (ISCAE) ولا تتكلمي على باقي المؤسسات الأخرى ولا (L'école d'architecture) كيممكن لك تستدعي الوزير ديال الصناعة ولا الوزير ديال السكنى وتقول له أنت الوصي على هذه المؤسسة علاش بالضبط الفرض ديال هذه الرسوم غادي يوضح لك على أنه هاد الشئ تتخذة قرارات في مجالس المؤسسات، وماشي الغرض منه هو أن هذه المؤسسة تدخل شي فلوس ولا شيء من هذا القبيل، راه هذالك الشئ ما تغطيش بصفة نهائية حتى المصاريف ديال المباريات والتي كتدافعوا أنتوما بنفسكم على الإداريين وتدافعوا على الناس اللي تيصححو وتدافعوا على واحد العدد ديال الأطر اللي كتدافعوا عليهم وهاذ الشئ كيمشي لهم، وكيممكن ليكم تستدعيو مباشرة الوزارة الوصية على القطاع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه ملف تغيير الإطار بناء على الشهادة الجامعية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال، تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم السيد الوزير، عن التدابير المتخذة لتسوية ملف الأساتذة حاملتي الشهادات الجامعية؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا جزيلاً السيد المستشار المحترم.

هذا ماشي تعليم عمومي، ملي كنيشوفو رسوم التسجيل باش نجتاز المباراة كيفاش 6 بالمليون ديال الدرهم؟ زعما بكل بساطة في الأوراق، أشنو كيحتاجو؟ مثلاً مباراة ديال الطب في نهارها كترخرج النتيجة، كيدوزو مع 10 الصباح ولا 9 الصباح، مع 6 العشية كترخرج النتيجة، عندهم (système informatisé) بسيط جداً، المباراة ما بقاتش تتطلب هذه المشاكل هذه كاملة.

بالإضافة كايين واحد العبء على الأسر، قلتو بأنكم حاولتو تسهلو بالنسبة للمدارس ديال المهندسين أن العبء ديال التنقل ماشي صحيح، نحيلكم نهار تكون المباراة ديال المدرسة ديال الهندسة المعمارية وأجيو تفرجو السيد الوزير، تشوفو مدينة العرفان ما كينش فين تحط إبرة، الطريق تتولي غير.. يعني حتى الوصول إلى المعهد أو المؤسسات لأن كلها هذيك المؤسسات تتولي هي مساعدة لأنها تحتضن اللي غادي يجتازو المباراة علما أن هذه المدرسة كايينة في تطوان وكايينة في فاس وكايينة في مراكش، ولكن جميع الطلبة مضطرين أنه يدوزو المباراة في الرباط ويخلصو من قبل.

التكلفة أنا شفت الناس جاينين من العيون في رمضان في واحد السنة، باش يجيبو ولدهم ولا بنتهم ويبقاو جالسين كيتسناوه النهار كامل على ما يدوزو المباراة، وكايين الناس اللي ما كيلحقوش يدوزو المباراة، إذن كايين واحد المعاناة حقيقية للأسر وكايينة هذه المسألة ديال هذه الفلوس في الحقيقة ما عندها حتى شي معنى وخاص إعادة النظر فيها، 500 درهم (ISCAE) العام اللي فات وقع مشكل في (500)، ISCAE درهم صعبة، من قبل كانوا كيخلصو 700 درهم الآن 500 درهم.

فاسمح لي السيد الرئيس ملي تتجمع بالنسبة لواحد الأسرة فقيرة تتجمع 100 درهم هنا 150، 500 راه واحد 1000 درهم بزاف.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم في إطار التعقيب السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

على كل حال شوف تيزهر لي كايين خلط في هذا الملف بواحد الشكل كثير. السؤال ديالكم تتكلمو فيه على مدارس المهندسين، وما السؤال عندي ها هو موجود عندي، راه خاصك تفرقي الله يكثر خيرك

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بالترقية بالشهادات الجامعية، فالحقيقة هذا أيضا خاصو واحد شوية ديال التوضيح اسمحي لي، كايين ما قبل دستور 2011 وما بعد دستور 2011، تتعرف بالنسبة لقطاع التربية الوطنية كان النظام الأساسي ديال 85 يتيح الترقية بالشهادات، والتعديلات اللي وقعت على المرسوم في 2003 وفي 2008 وفي 2011 كلها كان فيها تمديدات للترقي بالشهادات، إنما بالنسبة للمعنيين بالأمر والمعالجة المالية ديال هاذ الملف كان فيها واحد الشوية ديال الخلط، قبل الدستور ديال 2011 كان هناك التوظيف المباشر، وبالتالي كان أي ترقية (بالشهادة) كان كيتعتبر توظيف جديد، وبالتالي كان مسموح من الناحية المالية أنه يتم هاذ الأمر، ولذلك كان يتم تمديد إلى حدود 2011.

في حدود 2011 ما بقاش التوظيف المباشر، إذن انتقلنا مباشرة إلى ترقي جديد معتمد لمعيارين، المعيار الأول وهو الترقى بالاقتدار وفق المعايير المعمول بها في الترقية أو الترقى بالامتحانات المهنية، وطبعا فالامتحانات المهنية راه المعنيين تيقدمو ملفات علمية ديالهم.

هناك مراجعة لهاذ النقطة لأنه بالنسبة للرأي العام خاصنا نفهمو على أنه كان واحد الوقت الطالب أو الأستاذ تيدرس الرياضيات ومع كامل الأسف تيتسجل باش يكمل الدراسة ديالو في تخصص آخر قد يكون الجغرافيا أو الأدب العربي، من بعد تيقول ياودي خاص الترقية بالشهادة، إذن تيقص المراجعة ديال طبيعة الشهادة في علاقتها بالتخصص، والملف كيف ما تتعرفو هو موضوع رهن إشارة الحوار القطاعي والوزارة مستعدة لتطوير فيه مقارنة جديدة في أفق حله. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء البحياوي:

شكرا السيد كاتب الدولة.

غير السؤال يتمحور حول المسألة ديال هاذ الأساتذة حاملي الشهادات الجامعية اللي لجأت لهم الوزارة لسد الخصاص وتم تكليفهم بالتدريس بسلكي الابتدائي والإعدادي والثانوي والتأهيلي، لكن الوزارة عوض أن تعترف بدورهم الهام داخل المنظومة التربوية وتعترف بالشهادات المحصل عليها من الجامعات المغربية العمومية، تديرظهرها لهم وترفض مطلبهم العادل والمشروع في الترقية وتغيير الإطار، على الرغم من كون المعنيين بالأمرهم موظفون بأسلاك الوزارة، استطاعو رغم تكليفهم إتمام دراستهم العليا وتجويد مؤهلاتهم العلمية والتربوية وبترخيص من الوزارة نفسها، كما أنكم بهذا الرفض تفرغون التكوين واستكمال التكوين من محتواه، ضدا على مبدأ التكوين مدى الحياة الذي يعتبر رافعة لمواجهة التحديات التي يواجهها القطاع.

السيد كاتب الدولة،

إن كل ما يحتاج هذا الملف هو إيجاد حل جذري ومنصف لهذه الفئة، هو الإرادة السياسية في إطار مقارنة تشاركية حقيقية والعمل على تمديد مقتضيات المقرر الوزاري رقم 1328.13 الصادر في 13 مارس 2013 المقترح من طرف الحركة النقابية وعلى رأسها الاتحاد المغربي للشغل، وهو المقرر الذي تم على أساسه ترقية موظفي الوزارة قبل سنة 2015، ومن تم أن جميع تبريرات الرفض الذي تسوقها الوزارة لا تستقيم أمام الحقائق على أرض الواقع.

السيد كاتب الدولة،

إن الحل غير مكلف من الناحية المالية، إذ أن عدد هؤلاء الموظفين لا يتجاوز 3500 موظف، أغلبهم مرتبون في السلم الحادي عشر، ومكلفون بالتدريس خارج الإطار الأصلي أي الثانوي التأهيلي، كما أن تسوية وضعيتهم لا تحتاج لخلق مناصب جديدة لأن الترقية هنا هي بمثابة ترقية داخلية على غرار جميع الترقيات المكفولة لعموم موظفي القطاع كالترقية بالاقتدار والترقية بالتسقيف أو عبر المباراة المهنية الداخلية كما ذكرتم.

كما أن القول بعدم توفر المناصب المالية هي ذريعة واهية أمام حجم الخصاص الذي يعاني منه القطاع، بفعل المغادرة إما بسبب تقاعد السن أو التقاعد النسبي أو التقاعد لأسباب صحية أو بسبب التحاق الأساتذة الحاملين لشهادة الدكتوراه بالتعليم العالي، علما أن هذه المناصب يجب استرجاعها وتعويضها بأطر ذات تكوين جيد وتجربة طويلة، الشيء الذي يتوفر في هذه الفئة التي لعبت دورا رياديا في إرساء الجودة وملء الفراغ الذي أحدثته الوزارة منذ 2012 عندما تخلت على التكوين المستمر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب في ما تبقى لكم من الوقت.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا جزيلاً.

أولا، الوزارة لا توجد في موقع النقيض مع الأسرة التعليمية، بالعكس هناك اهتمام كبير جدا بوضعيتهم الاجتماعية ووضعيتهم المادية أيضا، أنا وضحت لك على أنه فيما يتعلق بالترقية بالشهادات،

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على السؤال.

السيد محمد يتيم وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد المستشار المحترم على طرحكم لهذا السؤال.

غير بغيت نقول بأنه خلافا لما ورد في سؤالكم المعطيات ديال المندوبية السامية للتخطيط كتوضح بأنه البطالة في انخفاض.

انخفضت نسبة البطالة ما بين 2017 و2018 هذا تقرير ديال المندوبية، الدراسة المندوبية من 10.6 إلى 9.8، الحجم الإجمالي للتشغيل من 2017 إلى 2018 عرف زيادة ديال 112.000 منصب شغل صافية.

المعطى الثالث اللي هو مهم، فيه مشاكل أيضا، المعطيات الديموغرافية المرتبطة بالبنية السكانية في المغرب تشير إلى أن المغرب يوجد في قمة المنحنى من ناحية الأعداد الواردة على سوق الشغل، بحيث سيتراجع الضغط تدريجيا على سوق الشغل وسنصبح، وهذا هو المشكل، أمام ضغط آخر اللي له علاقة بالحماية الاجتماعية، وبطبيعة الحال غادي يكون واحد التحدي آخر اللي هو التحدي ديال ما يسمى بالأنماط الجديدة ديال التشغيل وظهور مهن جديدة واختفاء مهن، وهذا كذلك يحتاج إلى مقاربات ويحتاج إلى إعداد، والحكومة مستعدة لهذا كما سيتبين إذا أردتم مزيدا من الإيضاح.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي إبراهيم شريف:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير،

تكلمت فعلا عن الانخفاض ديال معدل البطالة على المستوى الوطني، ولكن هناك الرقم يخفي في طياته تناقضات كبيرة، ملي نتكلمو على معدل البطالة تقريبا هو 10% كمعدل وطني، لدينا تقريبا ما يناهز مليون و200 مليون عاطل، 24% هي نسبة البطالة في الفئات العمرية الأقل من 24 سنة، بالنسبة للفئات المتضررة الأكثر في وطننا هي الشباب والنساء وحاملي الشهادات العليا.

حاملي الشهادات العليا، السيد الوزير، هذه 3 سنوات الأخيرة عرفت العدد ولي تضاعف ومرشح أنه يتضاعف أكثر في السنوات المقبلة، بالنسبة للقطاعات اللي إلى ما حللنا القطاعات اللي ممكن تمتص هاذ الأفواج الكبيرة والكبيرة جدا واللي تتزايد سنويا على مستوى

الموضوع لازال مطروحا على طاولة التفاوض مع الوزارة ما مسدوداش فيه الباب بصفة نهائية، النقاش مع الفاعلين مستمر، والمقتضيات اللي تم بواسطتها التجويد لهاذ النوع من الترتي يمكن لنا نعملوبه، أنا ذكرت لك القضية ديال الملاءمة ما بين الشهادة وما بين التكوين لأنه هذا أساسي، انتوما تتقولوا ودي راه هاذ السيد هذا اللي تلقى تكوين راه غادي ينعكس ذاك التكوين ديالو إيجابا على المهمة اللي تيأدي، هاذ الشي اللي بغينا هاذ الشي اللي بغينا بالضبط، ما بغيناش يكون هناك تناقض ما بين الشهادة وبين طبيعة التخصص.

ثم نتعرف على أنه القطاع ديال التعليم العالي تيفتح سنويا ما يقرب من 700 منصب ديال التحويل، يستفيد منها أيضا الحاصلون على الدكتوراه في قطاع التربية الوطنية، وكيينقلو للجامعة أول للمراكز الجهوية ولمهن التربية والتكوين، والمسار لازال مفتوحا والاستفادة من الخبرة ديال هاذ الناس فعلا مهمة ومهمة جدا.

شكرا جزيلًا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

وننتقل إلى سؤال من فريق الأصالة والمعاصرة، وموضوعه تعميم وتنمية التمدريس بالأوساط القروية وشبه حضرية، أعتقد بأنه غادي ما كاين حد، ولهذا أنا أخرته لأن شفت إذن غادي نطبقو عليه القانون على هذا السؤال.

ونشكر السيد الوزير على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الأول موجه لقطاع الشغل والإدماج المهني، وموضوعه ارتفاع معدل البطالة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد مولاي إبراهيم شريف:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير،

تفيد الدراسات وإحصائيات أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط أن معدل التشغيل ببلادنا في تراجع مهول، حيث يتزايد عدد العاطلين ويرتفع معدل البطالة سنويا، وبالتالي فهذه مؤشرات تبعث على الخوف والقلق.

نسائلكم السيد الوزير ما هو مخطط الحكومة لحل معضلة التشغيل في صفوف الشباب لخفض معدل البطالة؟

يعني ما يسمى بالمناخ ديال الشغل، التحسين ديال الظروف ديال مناخ الشغل، البعد الترابي، إذن الإمكانيات الموجودة في المجال الترابي، هذه كلها مقاربات التي لا نزعّم بأنها بين عشية وضحاها غادي تحل المشكل لأنه حتى المشكل ديال التشغيل راه مشكلة تراكمية، راه هاذ الشئ موروث، موروث ديال واحد المجموعة ديال السياسات والمقاربات اللي وصلاتنا فين وصلنا.

ولكن اليوم نحن مدعوون جميعا، دولة وحكومة ومجتمع مدني وجهات وفاعلين مدعوون لكي نتعاون لنواجه هذه المعضلة اللي هي معضلة عالمية بالمناسبة، والبرامج النشيطة هي موجودة في العالم كله يشتغل بها، وكاين أيضا واحد التحدي أن أشرت له اللي هو التحولات التي ستحدث في مجال سوق الشغل، اليوم المؤتمرد ديال منظمة العمل كله كي طرح هذا السؤال اللي هو تحولات سوق الشغل، مستقبل العمل في.. هذه التحديات موجودة.

ولهذا أخيرا احنا مؤخرا غير باش نواجهو هذا الموضوع، أحدثت الحكومة واحد اللجنة ديال اليقظة حول سوق الشغل اللي أولا نرصدهو الإمكانيات ولكن نرصدهو التحولات ونرصدهو أيضا التحولات اللي غادي توقع في المستقبل من هذه الناحية، فهذه مقارنة شاملة والحكومة واعية.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه إنعاش التشغيل، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك حمية:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

زملائي المستشارين،

دائما في قطاع التشغيل وإنعاش الشغل، السيد الوزير عملت الحكومة دوما على تشجيع الشباب من أجل الولوج إلى مراكز التكوين، على أساس أنه غادي يضمن لهم الانخراط في سوق الشغل، إلا أن نسبة الشباب خريجي معاهد التكوين أصبحت مرتفعة، خصوصا في نسبة الإناث، أصبحت تتضاعف أكثر من نسبة الشباب، واش هنالك السيد الوزير لدى الحكومة ولدى وزارتك إستراتيجية من أجل مواكبة هاد الشباب خريجي هذه المعاهد من أجل إدماجهم في سوق الشغل وأخص بالذكر معاهد الصيد البحري؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

سوق الشغل، أول شيء هناك التشغيل الذاتي، كاين القطاع الخاص والقطاع العام.

القطاع الخاص، السيد الوزير، الحكومة ديالكم شفنا على أنها تتراهن أكثر على الاستثمارات الأجنبية بالنسبة للمقاولات الوطنية، ونشوف على تقريبا 70% من النسيج الوطني هي مقاولات صغرى ومتوسطة، المستثمر الأجنبي توفرو لوالعقارالمجهز، توفرو لوالتمويلات البنكية، إمكانية تحويل الأرباح للخارج، ماذا فعلتم مع المقاولات الوطنية واللي بطبيعة الحال نراهن عليها باش تمتص البطالة في بلادنا؟ كذلك كاين مشكل بالنسبة للقطاع الخاص، وهو على أنه لا بد أننا نربطو التشغيل بالتكوين، أشنو هما المؤسسات ديال التكوين في القطاع العمومي المؤهلة باش توفرننا الأطر اللي هي كفاءة خصوصا مع التنافسية، واللي فرضها القطاع الخاص واللي بطبيعة الحال ما يمكنش الإمكانيات ديال المواطن البسيط ما يمكن لها توفرو الولوج لهذه المؤسسات.

بالنسبة للقطاع العام، كاين بطبيعة الحال، كان هناك عدد من المناصب اللي هي تحدث كل سنة، ولكن هاذيك الأعداد اللي تتعطونا تخفي أعداد أخرى مرتبطة بعدد المتقاعدين (Les Retraités) اللي تكونو على مستوى الإدارات العمومية وعلى مستوى المقاولات والجماعات المحلية على مستوى المقاولات والمؤسسات العمومية، وهناك بطبيعة الحال إشكال كبير، أولا أنه الهشاشة اللي ولات الدولة تتلجأ لها مؤخرا على مستوى التوظيف، ننظن على أنه مسألة التعاقد هو النموذج.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

أنا جاوبتكم السيد المستشار على المعطيات، لأنكم أنتوما قولتو التقرير ديال المندوبية ما لم يقله، ولكن هذا ما تيعنيش بأنه المشكلة ديال البطالة ديال الشباب ما موجوداش، احنا واعيين بوجود هاذ المشكلة، والبرنامج الوطني ديال التشغيل تبني على التشخيص، هو نفس التشخيص اللي تنتقاسموه واللي كانت تتنطق به الأرقام ديال المندوبية وغيرها، والمواصفات كلها ديال الشغل في المغرب كلها واعيين بها.

ولهذا البرنامج الوطني يستهدف هاذ التوجهات الإستراتيجية الخمسة ديالو اللي هي دعم خلق مناصب الشغل أي أنه الاستثمار، الاستراتيجيات القطاعية، البرامج ديال التكوين، القانون ديال الشغل

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

فعلا، السيد المستشار، القضية ديال التكوين وديال الملاءمة ديال التكوين مع حاجيات سوق الشغل هذه مسألة مركزية وأساسية، لأنه بطبيعة الحال في البرنامج الحكومي البرنامج الوطني للتشغيل، كما قلت لكم في 5 ديال التوجهات، واحد التوجه أساسي اللي هو الملاءمة ديال التكوين مع حاجيات سوق الشغل، لا على مستوى البرامج ديال التعليم العمومي ولكن على مستوى الجامعة، الروح ديال المقابلة، يعني كترية على المهارات الحياتية والمهارات السلوكية اللي كتخلي الإنسان يقدر يتلاءم مع الحاجيات ديال سوق الشغل، واليوم أيضا عندنا واحد المجموعة ديال البرامج النشيطة، كايين ما يسمى بالتكوينات التحويلية.

اليوم كيممكن لنا كنشغلو وعندنا برامج وعندنا تعاقدات اليوم مع عدد من الفاعلين المهنيين باش ناخذو الشباب اللي خريجي الجامعة في العلوم الرياضية ولا في علوم الفيزياء، في العلوم النظرية، ونديرو لوتكوينات تتلاءم مع الطلبات وهذه الطلبات عندنا الآن واحنا غادي نبدأ ونعالجوها.

بطبيعة الحال لا بد أن أشير بالمناسبة إلى القرار الملكي الذي نتج عن العمل اللي دارتو مجموعة ديال القطاعات الحكومية باش نعاودو نطورو المنظومة ديال التكوين وإنشاء مدن جديدة ديال التكوين اللي غتكون شي حاجة جديدة في الحكامة ديالها وفي المناهج ديالها وغادي تنفتح أيضا على المقابلة لا على مستوى التدبير ديالها، ولا على مستوى ما يسمى بالتكوين بالتناوب، إذن هذه كلها مقاربات، بالإضافة للأبعاد الأخرى كما قلت الجانب الجهوي هو مهم جدا، الجانب ديال تحفيز الاستثمارات، الجانب ديال ما يسمى بدعم خلق مناصب الشغل بالإضافة للملاءمة ديال البرامج ديال التكوين مع حاجيات سوق الشغل، هذه كلها مقاربات اللي كنشغلو عليها وبطبيعة الحال كيخصنا نشغلو عليها جميعا ونتعاملو معها جميعا، لأن المعضلة ديال التشغيل كما قلت راه هي معضلة عالمية ومعضلة مركبة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب على الجواب ديال السيد الوزير، تفضل.

المستشار السيد مبارك حمية:

السيد الرئيس،

شكرا للسيد الوزير على هذه المعطيات.

أنا اللي كنتكلم عليه هو الناس اللي تخرجو وشدو الدبلومات

ديالهم 5 سنين هادي 10 سنين وهما جالسين، راه لا يعقل أن واحد شد البكالوريا ولا يمشي ل (DEUG) خاصو يدخل للمعهد باش يشد حرفة في يدو ويمكن يشد الدبلوم ديالو ويبقى جالس، هادو هما حاليا الحالات اللي كنتكلمو عليهم، ماشي اللي باقي يالاه عاد يتكونو، نتكلمو على خريجين ديال المعاهد ديال التكوين المهني، ديال التكوين الفلاحي كقطاع الصيد البحري.

غادي نمشي السيد الوزير، هي كل جهة بطبيعة الحال في المملكة عندها خصوصيتها، احنا في الجهة الجنوبية عندنا خصوصية، اللي بغى يشتغل خاصو يمشي للصيد البحري بالدرجة الأولى، وعندنا معاهد ديال التكوين في مجال الصيد البحري، ونسبة الخريجين منهم بالنسبة للفتيات ضئيلة جدا، ولكن مثلا نعطيك مثال نعطيك مثال مدينة الداخلة، 20 سنة هاذ المعهد كايين تم تخرج منو 30 فتاة يالاه وحدة اللي دخلت لسوق الشغل، ما قدرش حد يتعامل معه، هذا راه مشكل، خاصكم تواكبوهم السيد الوزير، خاصكم هاذ الناس تمشيو معهم مسجلين في (ANAPC) مسجلين في الإدارات المعنية، خاصكم تواكبهم وتطلبو من المشغلين يشغلهم ويطلعهم على متن المراكب، يشغلوهم في لوزينات، وتمشيو في سوق الشغل، وإلا أش غادي يدير بالدبلوم، شداتو عندها حطتو عندها في الدار 10 سنين ولا 15 سنة.

نفس الشيء بالنسبة في العيون، راه المشكل هو في الخريجين، الواحد يشد الدبلوم ديالو يمشي يبقى جالس في الدار، حتى شي حاجة ما غادي يديرها، وهاذ التكوين كايين وسوق الشغل هو كايين، عندنا الاتفاقية ديال الاتحاد الأوروبي هذه مناسبة كبيرة باش كاع البطالة اللي كايين في الجنوب يحيديو هاذ الخريجين ديال المعهد، شحال كاع كايين من خريجي المعهد؟ راه نسبة ضئيلة السيد الوزير، وهاذ الاتفاقية بطبيعة الحال هي جات باش تنعكس على المنطقة. في الجانب الاقتصادي والاجتماعي وقطاع التشغيل، راه قبل ما يشتغل إن شاء الله غادي يبدأ التفعيل ديالها، خاصكم تطرحو أمامكم السيد الوزير، راه مناسبة مهمة، الناس راهم مسجلين في (ANAPC) كيتسناوها، مسجلين عند الإدارة الوصية على القطاع وكلشي ومناسبة باش تجندوهاذ المجموعة ديال الشباب والشابات في هاذ القطاع باش يوجدو ذاتهم ويجيرو فين يخدمو السيد الوزير.

وشكرا جزيلا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير في ما تبقى لكم من الوقت.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

غير باش نقول ليك بأن الأمور اللي كان شار لها السيد رئيس الحكومة وضعاتها بعين الاعتبار وكيدار واحد العمل جبار في هاذ المجال

العامة والشرعية ديال الزيارات ديالها كما تساءلون السيد المستشار المحترم. أولاً، تقوم بتحريات وأبحاث انطلاقا من المرسوم الذي ينظم عمل المفتشيات العامة، وبهم تفتيش ومراقبة وتدقيق وتقييم تدبير المصالح المركزية واللامركزية.

السبب ديال النزول ديال هاذ القضية؟ إذن ماشي التفتيش ديال الشغل، غير باش حتى لا يقع الخلط، صدر مقال صحفي يوجه اتهام لأطر إدارية تابعة للوزارة بالتورط في تزوير الانتخابات بشركة معينة بتواطؤ مع مسؤول الشركة إلى كان هذا هو الموضوع، احنا ما مشيناش للشركة كنفتشوها ولكن مشينا تذاكرنا مع الناس دياولنا، مع المديرية الإقليمية، مع المعنيين الإداريين، وبطبيعة الحال في إطار جمع المعطيات اتصلنا بالشركة لجمع التحريات، وأفضى البحث إلى أن الاتهامات الواردة في المقال المعني لا أساس لها من الصحة وأن مصالحنا مبرأة من التورط والتستر على تزوير الانتخابات، لأن الانتخابات أصلا ما تدارتش لأن اتصلنا حتى بالمندوبين ديال العمال والمركزية النقابية المعنية كذبت ذلك، فبالتالي لا علاقة ل... احنا عارفين القانون.

وبالمناسبة نضيف لك واحد القضية، هاذ الناس اللي مشاوراهم مفتشين ديال الشغل، والمفتش ديال الشغل راه عندو الشرعية أو عندو انتداب يمكن أي مفتش ديال الشغل لأنه محلف، يمكن يدير التفتيش في أي مكان من الوطن، وهذا لم يحدث وليس هذا هو الذي حدث في الحالة التي نحن بصدددها.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

المفتشية عندها قبعتين، عندها الصلاحيات باش تقوم بالدور ديال المفتشين، هذا هو اللي ..

السيد الوزير،

المفتشية العامة لا يمكن لها حمل قبعتين في نفس الوقت، إذ ليست لها صلاحية ولوج مقرات الشركات، ومفتش الشغل هو الموظف الوحيد بوزارة الشغل الذي له صلاحية ولوج المؤسسات الإنتاجية.

السيد الوزير المحترم،

أحكام المادة 02 من المرسوم المؤرخ في 2011/6/23، في شأن المفتشيات العامة للوزارات قد حددت الإطار القانوني لعمل موظفيها والمنحصر مكانيا في المصالح المركزية واللامركزية التابعة للوزارة دون أن يتعداه إلى أماكن العمل بالشركات الخاصة، غير أن ما وقع بتاريخ السيد الوزير المحترم 2018/10/17 بالداخلة، حيث قام عنصرين

هذا، البرنامج ديال الإدماج بالمناسبة، هاذ البرنامج هذا حقق في الفترة ما بين 2017-2018، حقق برنامج الإدماج حوالي 183.643، وهاذ البرنامج كتنفق عليه الحكومة، الحكومة كتولي الجانب ديال المساهمة الاجتماعية للمقولة وعلى أساس أنه المقاولات تدمج هاذ... إذن كايين هاذ البرامج هاذي، كايين البرامج ديال التحفيز، كايين واحد المجموعة ديال التداوير اللي كنتوصوتو عليها في هاذ المجلس.

ولكن بغيت نعاود نؤكد لك أن الدور ديال الوكالة هو الدور ديال الوساطة ما بين الطلب والعرض، وماشي فقط غير الوساطة، بل أيضا كتقوم بواحد الدور ديال التكوين، خلينا من التكوين الأساسي، خلينا من التكوين اللي كيمكن تدير مراكز التكوين المهني هذه مسألة أخرى، ولكن كنتكلمو على تكوينات ملائمة ديال الملاءمة وديال التقريب ديال الشباب من السوق ديال الشغل وتعطيهم إمكانية ديال الاندماج فيه.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث، هو موضوعه شرعية زيارات البحث والتحري التي تباشرها فرق المفتشية العامة لوزارتكم بمقرات الشركات الخاصة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي دائما لتقديم السؤال.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سؤالنا السيد الوزير المحترم، يتعلق حول مدى قانونية زيارات البحث والتحري التي تباشرها المفتشية العامة التابعة لوزارتكم ببعض المؤسسات؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد المستشار المحترم.

كيظهر لي وقيلة وقع واحد الخلط ما بين المهام ديال المفتشية العامة اللي هي كينظمها واحد المرسوم بقانون وما بين العمل ديال مفتشية الشغل اللي كتقوم بها في إطار المندوبيات الإقليمية اللي كيتولاهها المفتشون ديال الشغل، والموضوع ديالها هو المراقبة ديال تطبيق تشريع الشغل، هذا ما عندو علاقة بهاذ المهمة ديال المفتشية العامة، المفتشية

إلى المعني بالأمر الذين سيعبرون على رغباتهم هذا هو، وراه ما كاينش شي حاجة أخرى، ولكن أنا ما غادي نجابو على شي حاجة ما حد ما عنديش المراسلة التي نشر بعضها في وسائل الإعلام، أنا تنعتمد شي حاجة اللي تتوصلني رسمية.

القضية الثانية أنا أكدت لك السيد المستشار راه وقع خلط بين مهام التفتيش التي يقوم بها أعوان التفتيش وبين مهام المفتشية العامة، لم تقم هذه اللجنة اللي هما مفتشين أصحاب هاذ .. هما مفتشون عندهم الصلاحية باش يمشيوي دخلو، ولكن ما مشاوش بنية نيابة عن مفتشي الشغل المختصين اللي عندهم الاختصاص الترابي، ولكن راه حتى هذو عندهم الاختصاص القانوني غير باش نتفاهمو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

وننتقل إلى السؤال الموجه لقطاع العلاقات مع البرلمان، وموضوعه تأهيل السجون، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد الحسين العبادي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيد الوزير المحترم،

التزمت الحكومة للنهوض بظروف الاعتقال بالسجون وتحسين مستوى الخدمات الأساسية المقدمة للسجناء، وذلك من خلال جوابكم على سؤال فريق العدالة والتنمية بتاريخ 8 ماي 2018 بهذا المجلس، فأقدمت على تأهيل 36 سجن متهالك، وكذا بناء 9 سجون جديدة لتعزيز الطاقة الاستيعابية.

بعد مرور سنة نسائلكم السيد الوزير عن حصيلة ما تم إنجازه؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، تفضل.

السيد مصطفى الخلفي الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

العدد ديال 36 أصبح 38، منذ البرنامج المعتمد 2018-2023، أولا في 2018 تم فتح مؤسسة سجنية جديدة في الناظور، انطلقت المشاريع في 6 مؤسسات في بركان، العرائش، طانطان، هذو 2019 إن شاء الله،

من المفتشية العامة بوزارتكم بالبحث والتحري داخل أماكن العمل بإحدى الشركات بناء على ما نشر بطبيعة الحال ببعض الجرائد يوم 2018/10/11.

ولكن السيد الوزير، يدعو إلى القلق والاستغراب، لأن الأمر ينطوي على تناول واضح على اختصاصات النيابة العامة، بل الأخطر من ذلك أن وزارتكم طالبت الشركة المعنية بإجراء الانتخابات عقب تقرير المفتشية العامة، وهو ما يشكل فضيحة بكل المقاييس، لأن طرق الطعن في نتائج الانتخابات وأجالها وأطرافها منصوص عليها في مدونة الشغل.

للإشارة السيد الوزير المحترم، فهذه النازلة كادت أن تتطور إلى ما لا تحمد عقباه، لذلك نطالبكم السيد الوزير، مجددا .. عمل المفتشية العامة ومحاسبة المخلين بعملهم داخل والعاملين على تحرير تقارير مغلوبة ومجانبة الشرعية والصواب ومنافية للإرادة المولوية ومجهودات الحكومة من أجل تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي بالجهة لتوفير فرص الشغل وخلق الثروة.

السيد الوزير المحترم،

كما نغتنم هذه الفرصة لنخبركم بالرسالة الاحتجاجية المرفوعة من طرف الجمعية المغربية لمفتشي الشغل، بشأن المذكرة الأخيرة المؤرخة في 21 يونيو 2019، حول الحركة الإدارية لأعوان التفتيش برسم سنة 2019، لكونها السيد الوزير المحترم منافية لمضامين رسالة المرحوم الملك الحسن الثاني بتاريخ 15 نونبر 1993، التي وجهت إلى السيد الوزير الأول آنذاك بشأن حركة المسؤولين الإداريين، ذلك أن أعوان التفتيش ليسوا مسؤولين إداريين حتى يتم إجبارهم على الانتقال، ويسري عليهم ما يسري على بقية موظفي الدولة، حيث يشاركون بشكل إرادي في الحركة الانتقالية كل سنة، لذا ندعوكم السيد الوزير المحترم إلى السحب الفوري لتلك المذكرات، استجابة لمطالب هيئة تفتيش الشغل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم فيما تبقى لكم من الوقت السيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

أولا، الكلام اللي قلتي فيما يتعلق بالمذكرة أنا لم أتوصل بعد بأية مذكرة، وحينما سأتوصل بها سأعالجها المعالجة التي تليق بها، المسألة الأولى.

ثانيا، لم يرد في سؤالكم وأنا لا أجييب على أمور لم ترد في السؤال، ولهذا كان ينبغي احترام المسؤولية المشتركة باش أنا نجي نجابوك ونريء الجواب، ولكن باش نقول لك راه هاذ الحركة راه هي حركة سيرجع فيها

الذين يخرجون ثم يعودون، يدخلون إلى السجن بجنح بسيطة ثم يعودون بجرائم أخطر وجنایات، وهو ما يسمى في القانون بحالة العود. فمسؤولية الجميع الآن هو التركيز على إعادة الإدماج عن طريق التكوين الإلزامي لجميع السجناء المصنفين ضمن الفئة النشيطة، كذلك تفعيل الإطار القانوني المنظم لعمل السجناء على غرار الكثير من تجارب الدول، وكذا انخراط مكونات المجتمع في عملية إعادة الإدماج.

في الأخير، أريد أن أثير انتباهكم إلى مسألة تأهيل العنصر البشري الساهر على حفظ أمن المؤسسات السجنية وسلامة ساكنتها وتحقيق أمن المجتمع ككل، فأطر وموظفو سجون المملكة يقومون بمهام جسيمة وفي بيئة مغلقة محفوفة بالمخاطر، وتتطلب درجة عالية من الحس الأمني، إضافة إلى مهام اجتماعية نبيلة وهي تحسين سلوك السجناء قصد إعادة إدماجهم في المجتمع، والحوادث التي تعرض لها الموظفون ديال المندوبية خير دليل على ذلك.

لذلك، ومن باب الإنصاف والتطبيق السليم للمقتضيات الدستورية، نطالب:

أولا، بتحقيق المماثلة في الأجور على غرار باقي القطاعات الأمنية المشابهة.

كذلك نطالب بالتعويض عن حمل السلاح الوظيفي، لأن هاذوناس أصبحوا مؤطرين، محددین في حمل السلاح.

الرفع من التعويض عن الأخطار.

التعويض عن أعباء المهام الليلية.

التمكين من التعويض عن السكن، خاصة أن مفروض عليهم أنهم يسكنو داخل المدارات الحضرية وكذلك مراجعة النظام الأساسي للسجون وخاصة مسطرة الترقى.

نحن مع تجويد الخدمات، لكن..العناصر البشرية، فالزي وحده لا يمكن أن يكفي بل..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

في ما تبقى لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، متفق معك والمندوبية العامة لإدارة السجون تشتغل على موضوع تحسين الوضعية وإرساء مماثلة فعلية، وهذا الموضوع تم طرحه في مجلس الحكومة مؤخرا عند مناقشة مراسيم الحوار الاجتماعي.

ثانيا، السياسة ديال إعادة الإدماج، عندنا الآن دبا مثلا 83.000

ثم 2020 وجدة وأصيلا، ثم بعد ذلك الجديدة 2 في 2021، هذا البرنامج اللي حاليا خدام.

على مستوى التأهيل ديال المؤسسات السجنية اللي هي متهالكة 14 استكملت العملية ديال التأهيل، و17 انطلقت بالإضافة إلى المركب السجني ديال عين السبع اللي عندو مشروع ديال التقسيم والتأهيل، بمعنى 14 تم الانتهاء منها، 18 في الطريق، زائد 6 مؤسسات سجنية جديدة، تم إغلاق 2 مؤسسات سجنية ديال الخميسات والناظور اللي كانوا قدام ديال الناظور اللي كان..

هاذ البرنامج يأتي في إطار توجه يقوم، أولا، على الأنسنة ديال الظروف ديال السجن، لأن الشخص عندو عقوبة سالبة للحريات ما يمكنش نعاقبوه مرة ثانية بوضعية ديال السجون متهالكة ما فيهاش شروط ديال السلامة والأمن وما تتوفرش الشروط ديال إعادة الإدماج فيما بعد، لأن كاينة سلسلة من البرامج التأهيلية، وهذه مناسبة باش نهناؤ أزيد من 170 سجين اللي نجحو في البكالوريا، هنالك برنامج ديال محو الأمية، وهنالك برامج خاصة بمكافحة الإدمان.

في العملية ديال البناء، تم بناء 3 وحدات صحية خاصة بمكافحة الإدمان في السجون الحالية، البرنامج يأتي في إطار اتفاق مع وزارة الاقتصاد والمالية، ومؤخرا تم توجيه رسالة باش يتدار الشطر الثاني من هاذ الاتفاق.

المحصلة ما هي؟ أن نسبة الاكتظاظ اللي كانت في حدود 45% في 2012، الآن تراجعت إلى 36%، ومازلنا نطمح لما هو أكثر.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الوزير على المعطيات اللي اعطيتونا، ونسجل بدورنا التقدم الحاصل بخصوص تأهيل وإعادة بناء السجون المتهالكة وجعلها تحترم كرامة السجناء، كما نسجل بارتياح كذلك كون السياسة العقابية بالمغرب أصبحت تقوم على احترام حقوق السجين إلى حد ما كما هو متعارف عليه دوليا.

لا أريد الحديث الآن على مشاكل الاكتظاظ بالسجون، فأسبابه أوضحت واضحة، نطالب الحكومة وخاصة وزارة العدل الإسراع بتقديم قانون المسطرة الجنائية، نظرا لما يتضمنه من إجراءات جديدة ستكون فأل خير من أجل الحد من الاعتقال الاحتياطي، خاصة أن النسبة كما ذكرتم هي 36% بعدما كانت 40%.

أريد هنا السيد الوزير أن أطرح سؤالا موضوعيا مهما، هل السياسة العقابية الرامية إلى التهذيب والإصلاح وإعادة الإدماج قد حققت الأهداف ديالها؟ مع الأسف الجواب لا، وما يؤكد ذلك هو عدد السجناء

وتلقى المهنيون، السيد الوزير بارتياح عميق في أواخر سنة 2018 وعدا من وزارتك الموقرة برنامج تكويني من أجل مدهم بالبطاقة المهنية بصفة مجانية، يعني الوزارة غادي تتكلف بالمصاريف، إلا أنه لم يتم ربط القرار بالتفعيل.

ولذلك سؤالنا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، السيد الوزير، هو متى سيتم الشروع في تفعيل هذا القرار؟ وتوضيحات، السيد الوزير، أشنوهي الفئات ديال السائقين المستهدفة؟ واش جميع السائقين أو بوحدهم الذين تشير إليهم المادة 310 من المدونة، يعني الناس الذين كانوا يزاولون مهنة السياقة قبل صدور القانون، يعني قبل 2010؟ وكذلك أنواع التكوينات المستهدفة، واش جميع التكوينات أم فقط التكوينات المستمرة الإلزامية؟ وكذلك المدد ديال البرامج الزمنية للتفعيل ديالها، مع العلم أن المراقبة ديال السياقة المهنية أنها تم التأجيل ديالها إلى سنة 2021، مما سيشجع حتما على العزوف عن طلب هذا التكوين والعزوف وكذلك التراخي في طلب هذا التكوين؟

إذن اليوم نقول لك السيد الوزير واحد المسألة هو أنه منذ إعلان هذا الوعد من طرف الوزارة، لم يتم إنجاز ولو دورة تكوينية واحدة، يعني في ظرف واحد السنة ونصف، لأن 2021 هي غدا، في ظرف السنة ونصف اللي بقات ما غاديش نتمكنو من تسوية هاذ الوضعية ديال الأعداد الهائلة، وخصوصا أن بعض المؤسسات المعتمدة أنها أقلت أبوابها.

إذن كيفاش غادي إعملو السيد الوزير لأن، كما تعلمون، دائما ملي تتقرب المراقبة عاد تيكون التهافت على مراكز التكوين؟ فهذا شيء السيد الوزير، لا يستقيم لأن حالة السواء اللي خاصها تكون هو أنه من بعد 10 سنوات و11 سنة خاصنا نكونو صفيينا هاذ المسألة في مدونة السير، وحالة السواء هي الوحدة القياسية التي يجب أن يرد إليها كل انحراف من أجل أن يوقف عليه، فهذا انحراف يجب تقيومه.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس استهلكتم وقتكم الكافي. السيد كاتب الدولة تفضل.

السيد محمد نجيب بوليف كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء مكلف بالنقل:

السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار المحترم.

هو أنت أدري بهذه الملف باعتبارك شريك رئيسي وأساسي للوزارة في العملية ديال المتابعة ديال الملف ديال النقل ومنه التكوين المرتبط بالبطاقة المهنية، الوزارة بالفعل تولي الاهتمام الضروري والأساس للعنصر البشري على أساس أن العنصر البشري خاصو يكون مواكب،

في الساكنة السجنية و21.000 في قضايا المخدرات، عدد منهم كان من الممكن عوض العقاب يكونو في مؤسسة ديال العلاج.

تقرير رئاسة النيابة العامة الأخير طرح ضرورة توفير هاذ مؤسسات العلاج، دبا الآن عندنا في المغرب حوالي 16 مؤسسة، آخرها التي دشنت من طرف جلالة الملك حفظه الله في بن سليمان وقبلها هاذ السنة في مراكش، الآن نفعلو المادة 8 من ظهير 74 باش نتقدمو في حل هاذ الإشكال.

السياسة ديال الأئسنة نواصلها، مثلا اللوجيات ومحلات النظافة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة تم إرساؤها، وهذه واحد الخطوة مهمة، مثلا الإلغاء ديال القفة اللي كانت عبء على الأسر المغربية وتحمل الدولة النفقات ديال التغذية، ثم مؤخرا النفقة ديال التغذية ديال الأشخاص اللي في الحراسة النظرية في مخافر الشرطة، فهناك مسار حقوقي غاديين فيه تدريجيا لاحترام كرامة السجناء وتحسين ظروف الإيواء وتيسير شروط الاندماج.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الموجه لكتابة الدولة المكلفة بالنقل، وموضوعه السياقة المهنية والتكوين في مهن قطاع النقل، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال، السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد عبد الإله حفطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زملائي وزميلاتي المحترمين،

كما تعلمون السيد الوزير، تم إحداث السياقة المهنية بموجب القانون 52.05 بمثابة مدونة السير، التي تنص على ضرورة متابعة تكوين تأهيلي أولي أدنى من أجل الحصول على البطاقة المهنية، وكذلك ضرورة متابعة تكوين مستمر إلزامي إجباري من أجل تجديد هذه البطاقة.

السيد الوزير،

رغم المجهودات المبذولة التي بذلتها وزارتك الموقرة، سواء في مجال تكوين السائقين، سواء من خلال مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل أو من خلال المؤسسات الخمس والثلاثين المعتمدة في القطاع الخاص، فلم تتمكن الوزارة من إتمام البرنامج التكويني في أفق الزمن المسطر له سواء 2015 أو 2016 أو 2017.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد كاتب الدولة على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموالي موجه لقطاع الأسرة والتضامن والمساواة، وموضوعه الاهتمام بالأطفال التوحدين، في البداية أريد أن أرحب بالسيدة الوزيرة، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكم عن مدى اهتمام الوزارة بالأطفال التوحدين وما قدمتموه أويمكن لكم تقديمه من مساعدة ودعم لأسرهم لإنقاذهم وتأهيلهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة بسيمة الحقاوي وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أذكر فقط أننا سنة 2014 قمنا ببحث وطني للإعاقاة في المغرب الذي أفرز معطيات تتعلق بوضع الإعاقاة بجميع أنواعها في المغرب وكذلك عدد ووضعية الأشخاص ذوي الإعاقاة الذهنية، ومن بينهم الإعاقاة التوحدية، أي الأشخاص ذوي التوحد، وأنتم تعلمون أن في العالم 1% من الساكنة تعاني من التوحد، وبالتالي إسقاطا على الأرقام المتواجدة بالمغرب عندنا تقريبا واحد 33.000 شخص ذو إعاقاة التوحد.

في 2014 كذلك قمنا بأول مؤتمر حول التوحد، مما أفرز مجموعة من التوصيات أخذناها بعين الاعتبار، أهمها وأولها هو ضرورة إيجاد مهنين مؤهلين في الموضوع، أي تكوين وتأهيل مهنين في التوحد لأن الآباء يذهبون إلى الخارج، يطلبون الخبرة الضرورية باش يعرفوكيفاش يتعاملومع ولادهم.

كذلك المهنين عندهم نقص كبير في هذا المجال، فقد قمنا بعمل غير مسبق وهو إطلاق البرنامج الوطني التأهيلي الأول في المغرب الخاص بالتوحد، وأسميناه "رفيق"، ونحن نرافق المعنيين بإعاقاة التوحد، هذا البرنامج غادي يخرج 180 خبير مختص مغربي وكذلك 3600 ممارس لمواكبة الأطفال والأشخاص الذين يجدون أنفسهم في حالات التوحد.

منذ صدور المدونة 52.05 في 2010 والبرامج التي تم العمل بها وخاصة الذين كانوا قبل حاصلين على.. كانوا يشتغلون في القطاع فبرمجت كما تعلم عدة حصص، وتم التأجيل ل 3 أو 4 مرات على أساس أنه بالفعل كيواكبو المهنين هذا التكوين.

القرار الأخير الذي اتخذته الوزارة هو بالفعل أن يكون هذا التكوين بالمجان في التكوين الأولي والتكوين المستمر بالنسبة للمهنين المزاولين، وتعلم السيد المستشار أنه لما تقرر أي إدارة والوزارة بأن التكوين سيكون بالمجان بمعنى أن كل أولئك الذين من المفروض أنه برمجاوا تكوينات ولكن غادي يؤديو عليها واحد المبلغ، فأكد أنهم سينتظرون المجانية، فإذا هذا النفس دبال الانتظار، هو نفس اللي هو عام واللي ساد داخل المهنين.

اليوم نحن أجرينا الإحصاء النهائي اللي عندنا فيه 180.000 سائق مهني سيستفيد، اليوم الميزانية اللي هي مبرمجة السيد المستشار المحترم 30 مليار سنتيم، وبالتالي هذا المبلغ نحن الآن بصدد، أولا إعادة النظر في المقرر 2713.10 اللي مرتبط بالقرار ديال المدة اللي اليوم هذه المدة غادي نحاولو أننا بالفعل نواكبها بالانتظارات ديال المهنين وأيضا الباطرونا اللي كان في كثير من الأحيان علاش ما كانواوش تيجيو المهنين يديرو التكوين لأنه كان فيه واحد الجهة 30 يوم، وواحد الجهة أخرى فيها 45 يوم بالنسبة للتكوين الأولي كما تعلم، فمماكانوش الباطرونا ما تبيغوش يخليو الناس ديالهم يمسيو لأن تيقولو لهم غادي تديو لنا بزاف ديال الوقت، إلى مشيتو ما غاديش ترجعو ما غاديش تلقاو الخدمة ديالكم، إذن احنا بالنظر إلى تطلعات المهنين وبالنظر إلى هذه المسألة اللي جات ديال المجانية غادي نقلصو تقريبا بالثلثين هذه المدة على أساس أنها تصب في العمق وتمشي لما هو ضروري وإلزامي واللي خاص ضروري أن هذا المهني يتعلمو.

فإذا نحن اليوم في إطار تغيير القرار راه داز تقريبا بالمراحل كلها ديالو، لأن تغيير القرار تيدوز عبر الأمانة العامة للحكومة، عبر الاستشارة مع المهنين وعبر المجلس الحكومي راه احنا غادي نحسمو فيه نهائيا باش يتم التصويت عليه، ثم أيضا البرمجة ديال الاعتمادات، تكلمت أنا على 30 مليار سنتيم، اليوم كايين الصندوقين، كايين (SIGMA) ديال المديرية وكايين (FART) اللي هو الصندوق الآخر اللي من خلاله هو اللي غادي يكون الرافد الرئيسي والأساسي من الناحية المالية باش ندبرو هذا التكوين ديال 30 مليار.

إذن احنا في الترتيبات النهائية مع وزارة المالية في هذا الصدد، وكايين القرار اللي خاصنا نوقعو مع القطاع الخاص ومع (OFPPPT) اللي هو مرتبط بهذه المجانية وكيفاش غادي تم، فإذا هذا أيضا كايين اتفاقية اللي غادي نوقعوها، راه الصيغة النهائية ديال هذه الاتفاقية راه تقريبا حسمناها، مع وزارة الاقتصاد والمالية مازال خاصهم يزيدو يضبطو فيها شي حاجة باش نعرضوها كصيغة نهائية على المهنين باش نصادقو عليها، غادي نكملوها غادي ندخلو للتطبيق إن شاء الله.

97.13 لاسيما المادة 9 منه القاضية بتوفير وبالحق في دعم والمساندة والأدوات التقنية المساعدة للأشخاص في وضعية إعاقة، وإن كان من أشخاص في حاجة ومن أسر في حاجة إلى هذه المساعدة فهم هؤلاء الأسر الذين يوجد داخلهم الطفل التوحدي.

ثم هذه مناسبة لتساءل عن دعم مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لرجال التعليم أنه هناك من يقول أنها تخصص منحة شهرية للأسر التي يوجد فيها طفل توحدي بالنسبة لرجال التعليم، ولكن القليل من يعلم بهذا، القليل من الأسر التي تعلم بهذا، وبالتالي لا بد من حملة تحسيسية مواكبة للمجهود الذي تقومون به.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيدة الوزيرة فيما تبقى لك من الوقت، شي 18 ثانية أعتقد.

السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

تعلمون أن الوزارة في إطار تفعيل القانون الإطار، تشتغل على دراسة تبني على مخرجاتها كيفية تنظيم الدعم الاجتماعي الذي يوجه للأشخاص في وضعية إعاقة.

ثانيا، من قبل هذي واحد 7 سنين أو 8 سنين ما كانت حتى حاجة في الواقع، اليوم عندنا بحث تقول لنا أشنو كايين فيما يتعلق بالتوحد، عندنا مخرجات المؤتمر عندنا التكوين، عندنا برامج، عندنا دعم، عندنا واحد مجموعة ديال الأشياء، ولكن أنت ذكرتي النماذج ديال الجمعيات الي ما تتشتغلش ميزان وذكرتي الصعوبات.

بغيت نقول لك بأنه هناك جمعيات الي هي تتقوم بواحد العمل مهم جدا في إطار السياسة العمومية التي أطلقتها الوزارة، وهناك نماذج شاهدة على أنه بالإمكان إدماج الشخص الذي يعاني من التوحد بشكل طبيعي جدا، وكايينين الناس حاملين الشهادات، كايين الي خذا حتى الدكتوراه من التوحديين، خاصنا فقط أننا نواكبهم ونقدمو لهم المساعدة.

السيد رئيس الجلسة:

آخر سؤال في هذه الجلسة، ودائما مع فريق العدالة والتنمية في سؤال ثاني، وموضوعه حصيلة المرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام، الكلمة لكم.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

من جهة أخرى أبرمنا اتفاقيات مع تحالفين للجمعيات المختصة ذات الخبرة في هذا المجال، واحدة منهم كنتشتغل على الشباب ذوي الإعاقة، واليوم مولنا واحد المشروع مهم جدا اللي من خلاله غادي نخرجو بواحد الدليل الي كيحدد الكيفية ديال الممارسة الفضلى في مجال مواكبة الشباب ذوي التوحد.

أذكر كذلك أن أعلى دعم نقدمه للجمعيات التي تشتغل على الإعاقة هو الدعم اللي كيتعطى للجمعيات الي كيتشتغلو على التوحد، بحيث أن السقف هو 1500 درهم وهذه الجمعيات تتمتع به لأن الكلفة ديال التوحد هي عالية، والدولة متفهمة، لذلك الدعم المرصود هو أعلى دعم يوجه للجمعيات في هذا الباب.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على التوضيحات.

في الحقيقة هاذ البرنامج "رفيق" برنامج طموح، ونثمن المجهودات الحكومية المبذولة في معالجة ودعم الأشخاص في وضعية إعاقة بشكل عام وفي حالة التوحد بشكل خاص.

كما نثني على المجهودات والقيمة المضافة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بقيادة جلالة الملك، من خلال إنشائها مجموعة من المراكز كمركز طنجة الرائد، ولكن نعتبر أن هذه المجهودات لازالت غير كافية، ولازالت الأسر تعاني الشيء الكثير مع الأطفال التوحديين، بل تكاد تنقلب حياة كل أسرة بها طفل يعاني التوحد إلى جحيم وأحيانا يتسبب في تشتيت شمل الأسر، خاصة وأنه ثقافة التعامل مع الطفل التوحدي لازالت ثقافة متواضعة في مجتمعنا، ناهيك عن التكلفة التي أشرتم إليها أنها تكلفة مرتفعة وضرورة توفير مرافق دائم للطفل التوحدي لتحسين سلوكاته وردات فعله وجعله يتجاوب مع محيطه.

للأسف أنه مجموعة من الأسر تلتجئ إلى الحلول السهلة، إما إنكار وجود طفل توحدي داخل الأسرة أو التخلي عن هذا الطفل وتعريضه للتشرد والضيق، أو حجزه في داخل البيت في ظروف غير إنسانية، بالتالي أنه الوضع ديال الأطفال التوحديين بالمغرب لازال وضعا غير مريح وغير مطمئن، ولازلنا نؤكد على ضرورة بذل مزيد من الجهد ومن المبادرات في هذا الاتجاه.

ثم أنه لا بد من التنبيه السيدة الوزيرة لحكامة الجمعيات المشتغلة في هذا المجال، الكثير من الأسر يشتكون من الجشع ومن استغلال الجمعيات لظروفهم ومطالبتهم بتكاليف مالية مرتفعة جدا، ثم لا بد من الإشارة ومن الإلحاح على دورة تفعيل مقتضيات القانون الإطار

السادة المستشارين المحترمين،

أحدث المرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام بموجب قرار السلطة الحكومية المكلفة بالتضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بتاريخ 13 أكتوبر 2014 لرصد وتتبع صورة المرأة في مختلف الوسائط الإعلامية ومحاربة الصور النمطية عنها وتحسين صورتها في الإعلام.

لذا، نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن حصيلة هذا المرصد وأثره في تحسين صورة المرأة في الإعلام؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

هاذ المرصد الوطني لتحسين الصورة في الإعلام هو كان واحد المطمح ماشي غير ديال قطاع المرأة ولكن للحكومة وللجمعيات المشتغلة في هذا الميدان، على أساس أن مجموعة من الممارسات التي تستهدف المرأة من قبيل العنف الذي يخلف آثار جسيمة في حياة المرأة وفي عيشها هي في الواقع تقوم على كليشيهات وعلى صورة نمطية يحملها الرجال عن النساء، وبالتالي هاذ الصورة هذه غالبا ما تسرب إلى الجماهير العريضة عبر الإعلام من خلال الصورة التي تتداول في هذا الإعلام.

لذلك كانت عندنا الرغبة أننا نحاربو هاته الصور النمطية من خلال، أولا، رصد ما يتم عبر مختلف الوسائط الإعلامية، وبالتالي اتخاذ القرارات الضرورية من أجل محاربة هاته الصور النمطية، في تكامل مع الأدوار التي يقوم بها المرصد الوطني لمحاربة العنف، وهاتين الآليتين تقومان بالرصد واليقظة إزاء هاته الظاهرة، وبغيت نقول لكم بأنه هناك اشتغال مهم، طبعا هو في بدايته على دليل مفاهيمي لصورة المرأة في الإعلام، تعزيز ودعم قدرات أعضاء المرصد لكي يقومو بدورهم وكذلك الاشتغال على معالجة بعض ما يمر على الشاشة.

ننتظر طبعا من المرصد، وأنتم تعلمون أننا شكلناه بتشكيلة ثلاثية، تتألف من جمعيات المجتمع المدني، من ممثلي القطاعات الحكومية ومن ممثلين لمراكز البحث، هاذ التشكيلة عاطيبتها واحد النوع من الاستقلالية مع المواكبة ودعم هذا المرصد، عاد تجددو باش نركزو الحكامة في إطار العمل الذي يقوم به هذا المرصد، تجددت الهيكلية وتجددو الناس اللي هما كيشغلو في المرصد، الآن هناك الطور الثاني اللي بدا بالاشتغال على تطوير آليات الرصد وكذلك التبري لتقديم أول تقرير لهذا المرصد، وهو التقرير السنوي اللي كيقدمو فيه الإنجازات ديالهم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الرئيس، اتفضل.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا على الجواب ديالكم.

هو فعلا المرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام هو واحد المبادرة مهمة حكومية مهمة، الهدف من الإنشاء ديالها هو تتبع صورة المرأة في مختلف الوسائط الإعلامية المكتوبة السمعية البصرية والرقمية، ومحاربة الصور النمطية عن المرأة وتحسين صورتها في الإعلام.

السيدة الوزيرة،

بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف المرصد، احنا الهدف ديالنا من السؤال هو التحسين ديال الأداء ديال هاذ المرصد باش يقوم بالأدوار ديالو، سواء في المجال ديال الرصد والتتبع وإحداث بنك ديال المعلومات حول الصور النمطية المرصودة في مختلف وسائل الإعلام والإنجاز ديال البحوث والدراسات ذات العلاقة بالمجال وإنجاز التقارير السنوية لتقييم هذه الصورة، علاش؟ لأن اليوم السيدة الوزيرة مازالت عموم وسائل الإعلام، وخصوصا البصرية تتعامل مع المرأة كسلعة، تتعامل معها كجسد، دورها هو الإغراء والإثارة، تتعامل معها باحتقار ودونية في المسلسلات والبرامج الفكاهية، والمرصد في 2018 فعلا انتقد واحد العدد ديال البرامج ديال رمضان التي أساءت للمرأة وتعاملت معها بواحد النوع ديال الاحتقار وديال الدونية.

إذن كاين مختلف الإعلانات التجارية اللي كتدور فهاذ الوسائط الإعلامية لا تجد سوى جسد المرأة لإغراء المشاهدين للإقبال على المنتج المروج له، إذن هاذ المشاهد كلها المرصد خاصو يقوم بالدور ديالو، أولا لتحسين صورة المرأة في الإعلام، والمرصد عندو واحد العدد ديال الكفاءات واحد العدد ديال الطاقات من الرجال والنساء اللي يمكن يقوم بالدور ديالو كما يجب.

وبالتالي احنا الهدف ديالنا هو هاذ المرصد يقوم بالدور ديالو في الرصد والتتبع من أجل التحسين ديال الصورة ديال المرأة.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة الكلمة لكم فيما تبقى من الوقت إذا رغبتم في ذلك.

السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

أنا أولا اشكر السيد المستشار على هاته الغيرة على صورة المرأة والاستعداد للانخراط إلى جانب الآليات التي أحدثت لهذا الشأن لكي تقوم الجماهير العريضة بدورها كذلك في رفض مثل هذه العروض، التي تبخس في الواقع حضور المرأة في المجتمع بأدوارها التنموية، بإسهاماتها وبوزنها داخل المؤسسات.

جلسة تشريعية.

اليوم بالفعل كلنا نرفض مثل هاته العروض، فعلينا جميعا مؤسسات وآليات وكذلك الجمهور الذي يتابع ويرقب هذا التعامل الرخيص مع المرأة، اليوم هاذ الجلسة بهذا السؤال وهذا الجواب كنظن بأننا قمنا ببعض التحسيس كذلك الناس باش يبقاو يرفضو ويعبرو على الرفض دياهم، والمؤسسات المعنية تبقى تقدم المرأة بشكل مشرف، أن تساهم في البرامج الحوارية، أن تأتي لكي تقدم نموذج عن النساء الفاعلات داخل المجتمع، هذا ما نرجوه من الإعلام المغربي.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة في هاته الجلسة. بهذا نكون قد أنهينا جلسة المراقبة، وغادي نمشيو مباشرة إلى

محضر الجلسة رقم 231

التاريخ: الثلاثاء 21 شوال 1440هـ (25 يونيو 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث وعشرون دقيقة، إبتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة والثلاثين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

1. مشروع قانون رقم 32.18 يقضي بتغيير وتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية؛

2. مشروع قانون رقم 35.13 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة للنهوض بالأعمال الاجتماعية والثقافية لفائدة موظفي قطاع المياه والغابات؛

3. مشروع قانون رقم 10.19 يوافق بموجبه على الاتفاق على شكل تبادل رسائل بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي بشأن تعديل البروتوكولين رقم 1 ورقم 4 من الاتفاق الأورو- متوسطي المؤسس لشراكة بين المملكة المغربية من جهة، والمجموعات الأوروبية والدول الأعضاء بها، من جهة أخرى، الموقع ببروكسيل في 25 أكتوبر 2018؛

4. مشروع قانون رقم 14.19 يوافق بموجبه على اتفاق الشراكة في مجال الصيد المستدام بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي وعلى بروتوكول تطبيقه وكذا على تبادل الرسائل المرافقة للاتفاق المذكور، الموقع ببروكسيل في 14 يناير 2019؛

5. مشروع قانون رقم 11.19 يوافق بموجبه على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF)، الموقع بكينغالي (رواندا) في 21 مارس 2018؛

6. مشروع قانون رقم 90.18 يوافق بموجبه على الاتفاق حول نظام المدارس البريطانية في المغرب، الموقع بلندن في 5 يوليو 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛

7. مشروع قانون رقم 97.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بنيودلهي في 19 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الهند؛

8. مشروع قانون رقم 99.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن تسليم المجرمين، الموقع بنيودلهي في 13 نوفمبر 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية الهند؛

9. مشروع قانون رقم 100.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن المساعدة القانونية في الميدان الجنائي، الموقع بنيودلهي في 12 نوفمبر 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية الهند؛

10. مشروع قانون رقم 103.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون القانوني والقضائي في المواد المدنية والتجارية وتبليغ الطيات والوثائق والإنبات القضائية وتنفيذ الأحكام والأوامر والمقررات التحكيمية، الموقع بنيودلهي في 12 نوفمبر 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية الهند؛

11. مشروع قانون رقم 104.18 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 19 يوليو 2017 بين حكومة المملكة المغربية والأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ممثلة بالأمانة التنفيذية، من أجل احتضان وحدة التنسيق الإقليمي طبقا للملحق الأول من الاتفاقية المذكورة، وعلى الاتفاق التكميلي له الموقع بالرباط في 7 ديسمبر 2017 بين حكومة المملكة المغربية والأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛

12. مشروع قانون رقم 01.19 يوافق بموجبه على اتفاق المقر الموقع بمراكش في 10 ديسمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية والاتحاد الإفريقي بشأن إنشاء مقر المرصد الإفريقي للهجرة بالرباط؛

13. مشروع قانون رقم 07.19 يوافق بموجبه على اتفاق البلد المضيف المبرم بالرباط في 11 ماي 2016 بين حكومة المملكة المغربية ومنظمة الأمم المتحدة ممثلة ببرنامج المستوطنات البشرية التابع للأمم المتحدة بشأن إنشاء المكتب الوطني للمملكة المغربية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

نخصص هذه الجلسة للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة التالية:

- أولا: مشروع قانون رقم 32.18 يقضي بتغيير وتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية؛

- ثانيا: مشروع قانون رقم 35.13 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة للنهوض بالأعمال الاجتماعية والثقافية لفائدة موظفي قطاع المياه والغابات؛

- كذلك 11 اتفاقية دولية التي غادي نقرأ كل واحد حينما نصل إلى دراستها والتصويت عليها.

وقبل الشروع في الدراسة، أريد باسمكم جميعا أن أشكر أعضاء لجنة العدل والتشريع وكذلك رئيسها وكذلك أعضاء لجنة الخارجية ورئيسها، وكذلك لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية.

كما أشكر السادة الرؤساء وكذلك رئيس المجموعة، والسادة

وخاصة ما يهم المادة 40 من قانون المسطرة الجنائية والمادة 49 والمادة 104 والمادة 299 والمادة 366 والمادة 390، حيث شملت عددا من التعديلات، والتي ستشكل إلى جانب التعديل الذي طال المادة 4 من مدونة الحقوق العينية حصنا منيعا في وجه مرتكبي أفعال الاستيلاء على أملاك الغير، وستحقق الحماية والردع المطلوبين لمواجهة هذا المشكل.

مرة أخرى، أجدد باسم السيد وزير العدل، شكري لكم على التعاون والتجاوب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

أعتقد بأنه التقارير وزعت عليكم جميعا أو على الفرق على الأقل والمجموعة، توزع عليكم.

الآن كما كالعادة لمن أراد أن يتدخل لمناقشة هذا المشروع له ذلك.

إذن غادي ننتقلو للتصويت:

كاين مادة وحيدة وفريدة التي يتألف منها مشروع القانون.

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

إذن، وافق المجلس على مشروع قانون رقم 32.18 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية.

الآن نمر للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 35.13 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة للنهوض بالأعمال الاجتماعية والثقافية لفائدة موظفي قطاع المياه والغابات، المودع لدى مكتب المجلس من لدن السيد رئيس الحكومة.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

السيد حمو أوحلي كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات المكلف بالتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أقدم أمام أنظار مجلسكم الموقر مشروع القانون رقم 35.13 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية والثقافية لفائدة موظفي قطاع المياه والغابات.

ففي إطار بلورة التوجهات الملكية السامية الداعية إلى العناية والاهتمام بالعنصر البشري، وتفعيلا للتدابير ذات الصلة المضمنة في

رؤساء الفرق ورئيس المجموعة، كما أشكر السيد وزير العدل والسيد كاتب الدولة المكلف بالتنمية القروية وكاتبة الدولة في الخارجية على الجهود التي بذلوها جميعا في سبيل الدراسة المعمقة للنصوص المعروضة على جدول أعمالنا لهذه الجلسة.

ونستهل الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 32.18 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية المحال علينا من طرف مجلس النواب.

الكلمة للحكومة لتقديم مشروع القانون، تفضل السيد الوزير.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمين والمحترمات،

يشرفني نيابة عن السيد وزير العدل، الذي يوجد في مهمة رسمية خارج أرض الوطن، أن أقدم مشروع قانون رقم 32.18 الذي يتمم ويغير بعض مقتضيات قانون المسطرة الجنائية، والذي يأتي في إطار تعزيز الترسنة القانونية لبلادنا من أجل التصدي لظاهرة الاستيلاء على عقارات الغير، وهو البرنامج الذي انطلق بعد الرسالة الملكية التي وجهها جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، إلى وزير العدل بشأن التصدي الفوري والحازم لهذه الظاهرة، حيث شكلت هذه الرسالة نقطة تحول مفصلي في التعامل مع هذا الموضوع، بعد أن نبه جلالته إلى خطورتها وإلى استفحاليها، فضلا عن مساسها بالأمن القانوني والعقاري وبحق الملكية التي يضمنه دستور المملكة، وهو ما من شأنه التأثير سلبا على مكانة وفعالية المنظومة القانونية لبلادنا.

تنفيذا للتوجهات الملكية السامية تم إحداث لجنة عهد إليها بتتبع موضوع أفعال الاستيلاء على عقارات الغير، تحت إشراف وزارة العدل، وضمت العديد من القطاعات الحكومية والهيئات والمؤسسات، وكان من نتائج عمل هذه اللجنة أن قامت بتشخيص وسعت إلى إرساء مقاربة استعجالية شاملة ومتكاملة، ومن النتائج ذات البعد القانوني، ما يهم معالجة الثغرات التي يستغلها مرتكبو أفعال الاستيلاء لارتكاب أفعالهم الإجرامية، ومنها وجود قصور تشريعي بشأن صلاحية السلطات القضائية المختصة لعقل العقارات محل الاعتداء.

وفي هذا الصدد جاء هذا المشروع الذي قدم إلى البرلمان، وتم التصويت عليه بالإجماع على مستوى المجلس الأول في 31 ماي 2019، ثم صوتت عليه لجنة العدل والتشريع هنا بمجلس المستشارين بالإجماع، بتاريخ 17 يونيو 2019.

المشروع يتضمن إضافة سلسلة من الفقرات لتعزيز دور السلطة القضائية في إرساء الأمن العقاري ومكافحة الاستيلاء على أملاك الغير،

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 9:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 13:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 14:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 15:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 16:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 17:

الموافقون، بالإجماع.

البرنامج الحكومي ولنتائج الحوار الاجتماعي القاضي بتعميم الأعمال الاجتماعية بقطاع الوظيفة العمومية وتحسين الخدمات وتنظيمها في إطار قانون موحد، تم إعداد مشروع هذا القانون الذي يرمي إلى تحسين وتطوير الخدمات المقدمة لتستجيب لطموح وتطلعات جميع الفئات العاملة بالقطاع.

وقد اعتمد مشروع هذا القانون في تركيبته على 4 فصول تجمع بين الحكامة الجيدة في التسيير الإداري واحترام مبدأ الاستقلالية المعتمدة لدى الهيئات المكلفة بتدبير الشأن الاجتماعي، وسيئات بهذه المؤسسة تقديم عدة خدمات وأنشطة لفائدة الموظفين العاملين بقطاع المياه والغابات، وكذا الموجودين في حالة إلحاق أو وضع رهن الإشارة والمتقاعدین.

وخلال دراسته من قبل زملائكم في لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بمجلسكم الموقر، تم تقديم مجموعة من التعديلات بلغ عددها 27 تعديلا، وهمت 14 مادة، وقد وافق أعضاؤها بالإجماع على التعديلات الواردة بخصوص 6 مواد، ورفض تعديل مادة واحدة وتجويد صياغة 7 مواد، ومن بينها المادة 7 التي تهم تشكيل أجهزة وهيكل المؤسسة، حيث تم الرفع من تمثيلية النقابات الأكثر تمثيلا، مع الأخذ بعين الاعتبار فئة العاملين بالقطاع من مهندسين وتقنيين وفرسان، فهادوتيتسماو "حاملي السلاح".

للإشارة فإن مشروع هذا القانون يعتبر مطلبنا ملحا وخطوة جادة لبلوغ الأهداف الحقيقية لتكريس روح الانتماء لقطاع المياه والغابات وتدعيم الأخلاقيات المبنية على القيم المشتركة بين مختلف الفئات العاملة به.

وفي الختام، اسمحو لي، السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، أن أتقدم بشكري الخالص إلى لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية، رئاسة وأعضاء، على تجاوبهم، راجيا أن تحظى هذه الصيغة الجديدة بموافقتكم كما كان عليه الشأن داخل اللجنة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

باب المناقشة مفتوح، من أراد أن يناقش وأن يتدخل، ما كاينش؟

التقارير إذا كانت التقارير موجودة، غادي نبدأو.

إذن ندخلو في عملية التصويت.

المادة الأولى كما عدلتها اللجنة.

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:

لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF)، الموقع بكيكالي (رواندا) في 21 مارس 2018 :

4. مشروع قانون رقم 90.18 يوافق بموجبه على الاتفاق حول نظام المدارس البريطانية في المغرب، الموقع بلندن في 5 يوليوز 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛

5. مشروع قانون رقم 97.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بنيودلهي في 19 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الهند؛

6. مشروع قانون رقم 99.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن تسليم المجرمين، الموقع بنيودلهي في 13 نوفمبر 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية الهند؛

7. مشروع قانون رقم 100.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن المساعدة القانونية في الميدان الجنائي، الموقع بنيودلهي في 12 نوفمبر 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية الهند؛

8. مشروع قانون رقم 103.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون القانوني والقضائي في المواد المدنية والتجارية وتبليغ الطيات والوثائق والإنايات القضائية وتنفيذ الأحكام والأوامر والمقررات التحكيمية، الموقع بنيودلهي في 12 نوفمبر 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية الهند؛

9. مشروع قانون رقم 104.18 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 19 يوليوز 2017 بين حكومة المملكة المغربية والأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ممثلة بالأمانة التنفيذية، من أجل احتضان وحدة التنسيق الإقليمي طبقا للملحق الأول من الاتفاقية المذكورة، وعلى الاتفاق التكميلي له الموقع بالرباط في 7 ديسمبر 2017 بين حكومة المملكة المغربية والأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛

10. مشروع قانون رقم 01.19 يوافق بموجبه على اتفاق المقر الموقع بمراكش في 10 ديسمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية والاتحاد الإفريقي بشأن إنشاء مقر المرصد الإفريقي للهجرة بالرباط؛

11. مشروع قانون رقم 07.19 يوافق بموجبه على اتفاق البلد المضيف المبرم بالرباط في 11 ماي 2016 بين حكومة المملكة المغربية ومنظمة الأمم المتحدة ممثلة ببرنامج المستوطنات البشرية التابع للأمم المتحدة بشأن إنشاء المكتب الوطني للمملكة المغربية.

إذن غادي نعطي الكلمة للحكومة لتقديم هذه المشاريع 11 دفعة واحدة.

المادة 18:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 19:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 20:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 21:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 22:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 23:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 24:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 25:

الموافقون: بالإجماع.

إذن الآن غادي نعرض مشروع القانون برمته للتصويت.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق المجلس على مشروع قانون رقم 35.13 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة للنهوض بالأعمال الاجتماعية والثقافية لفائدة موظفي قطاع المياه والغابات.

إذن الآن غادي نمرؤ للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين الرامية إلى الموافقة على 11 اتفاقية دولية والمحالة جميعها على المجلس من مجلس النواب، وهي:

1. مشروع قانون رقم 10.19 يوافق بموجبه على الاتفاق على شكل تبادل رسائل بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي بشأن تعديل البروتوكولين رقم 1 ورقم 4 من الاتفاق الأوروبي-متوسطي المؤسس لشراكة بين المملكة المغربية من جهة، والمجموعات الأوروبية والدول الأعضاء بها، من جهة أخرى، الموقع ببروكسيل في 25 أكتوبر 2018؛

2. مشروع قانون رقم 14.19 يوافق بموجبه على اتفاق الشراكة في مجال الصيد المستدام بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي وعلى بروتوكول تطبيقه وكذا على تبادل الرسائل المراقبة للاتفاق المذكور، الموقع ببروكسيل في 14 يناير 2019؛

3. مشروع قانون رقم 11.19 يوافق بموجبه على الاتفاق المؤسس

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقرين،

نيابة عن السيدة كاتبة الدولة موجودة في مهمة رسمية خارج أرض الوطن، يسعدني أن أقدم مجموعة مشاريع اتفاقيات:

أولا، على المستوى الثنائي هنالك اتفاقية بين المملكة المتحدة البريطانية العظمى وإيرلندا الشمالية تهم نظام المدارس البريطانية في المغرب، ثم هنالك سلسلة من الاتفاقيات مع جمهورية الهند.

- على المستوى الثنائي، اتفاق بشأن الخدمات الجوية، اتفاق بشأن تسليم المجرمين، اتفاق بشأن المساعدة القانونية في الميدان الجنائي، ثم اتفاق بشأن التعاون القانوني والقضائي في المواد المدنية والتجارية وتبليغ الطيات والوثائق والإنبات القضائية، 4 اتفاقيات مع الهند كل واحدة منها مدعمة بمشروع القانون.

أما على المستوى المتعدد الأطراف فهنالك مجموعة اتفاقيات:

- الاتفاقية الأولى المؤسسة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF)؛

- أما الاتفاقية الثانية على المستوى الإفريقي، فهتم اتفاق المقر الموقع بمراكش 10 دجنبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية والاتحاد الإفريقي بخصوص إنشاء مقر المرصد الإفريقي للهجرة.

وللعلم فإن الاتفاقيات التي توقع مع الاتحاد الإفريقي يتم إرفاقها بإعلان تفسيري صريح يقطع الباب على أي تأويل أو تفسير أو أي شيء يمكن أن يوظف من أجل الانتقاص من الوحدة الترابية للمملكة.

ثم هنالك اتفاقين على مستوى الاتحاد الإفريقي.

يهتم الاتفاق الأول والذي جاء على شكل تبادل رسائل بشأن تعديل البروتوكولين رقم 1 و4 من الاتفاق الأورو متوسطي المؤسس للشراكة بين المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء من جهة، والمملكة المغربية من جهة أخرى والذي وقع ببروكسيل في 25 أكتوبر 2018، وهو الاتفاق الذي ينص بوضوح على أن المنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري القادمة من أقاليمنا الجنوبية ستستمر في الاستفادة من نفس التفضيلات الجمركية المنصوص عليها في اتفاق الشراكة، كما يؤكد على أن أية اتفاقية تشمل أقاليمنا الجنوبية لا يمكن التفاوض بشأنها والتوقيع عليها إلا من طرف المملكة المغربية في إطار سيادتها الكاملة على هذا الجزء من أراضيها.

الاتفاق الثاني مع الاتحاد الأوروبي يشمل مجال الصيد المستدام ومع بروتوكول تطبيقه وتبادل الرسائل المرافقة لهذا الاتفاق، والذي وقع

ببروكسيل في 14 يناير 2019، وجاء بنفس التوجه والحيثيات بما يعزز، لأن كين اتفاقيتين تعززان مسار الشراكة الإستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي، وفي نفس الوقت الدفاع عن مقتضيات الوحدة الترابية للمملكة وحماية مصالحها العليا.

أما الاتفاقيين الأخيرين، فهما أيضا متعدد الأطراف ومع الأمم المتحدة.

- الاتفاق الأول: وقع بالرباط في 19 يوليوز 2017 ومع الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، من أجل احتضان وحدة التنسيق الإقليمي، طبقا للملحق الأول من الاتفاقية المذكورة وعلى الاتفاق التكميلي الذي وقع بالرباط في 7 دجنبر 2017.

- أما الاتفاقية الأخيرة، فأیضا مع الأمم المتحدة وتهم اتفاق البلد المضيف المبرم بالرباط في 11 ماي 2016 والذي وقع مع منظمة الأمم المتحدة، ممثلة ببرنامج المستوطنات البشرية بشأن إنشاء المكتب الوطني للمملكة المغربية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

باب المناقشة مفتوح لمن أراد ذلك، التقارير، خذو التقارير، الله يرضى عليكم.

وغادي ندوزو مباشرة للتصويت على كل مشروع على حدة.

الاتفاقية الأولى، راها عندكم.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق المجلس على مشروع قانون رقم 10.19 يوافق بموجبه على الاتفاق على شكل تبادل رسائل بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي بشأن تعديل البروتوكولين رقم 1 ورقم 4 من الاتفاق الأورو-متوسطي المؤسس لشراكة بين المملكة المغربية من جهة والمجموعات الأوروبية والدول الأعضاء بها من جهة أخرى، الموقع ببروكسيل في 25 أكتوبر 2018.

غادي نعرض الآن الاتفاقية الثانية:

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق المجلس على مشروع قانون رقم 14.19 يوافق بموجبه على اتفاق الشراكة في مجال الصيد المستدام بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي، وعلى بروتوكول تطبيقه وكذا على تبادل الرسائل المرافقة للاتفاق المذكور. الموقعة ببروكسيل في 14 يناير 2019.

غادي نبدي نقرا فقط الرقم، الله يرضى عليكم.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق المجلس على مشروع قانون رقم 104.18 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 19 يوليوز 2017 بين حكومة المملكة المغربية والأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ممثلة بالأمانة التنفيذية، من أجل احتضان وحدة التنسيق الإقليمي طبقا للملحق الأول من الاتفاقية المذكورة، وعلى الاتفاق التكميلي له الموقع بالرباط في 7 ديسمبر 2017 بين حكومة المملكة المغربية والأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

غادي نعرض الآن مشروع قانون رقم 01.19

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق المجلس على مشروع قانون رقم 01.19 يوافق بموجبه على اتفاق المقر الموقع بمراكش في 10 ديسمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية والاتحاد الإفريقي بشأن إنشاء مقر المرصد الإفريقي للهجرة بالرباط.

غادي نعرض أخيرا مشروع قانون رقم 07.19.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق المجلس على مشروع قانون رقم 07.19 يوافق بموجبه على اتفاق البلد المضيف المبرم بالرباط في 11 ماي 2016 بين حكومة المملكة المغربية ومنظمة الأمم المتحدة ممثلة ببرنامج المستوطنات البشرية التابع للأمم المتحدة بشأن إنشاء المكتب الوطني للمملكة المغربية.

شكرا السيد الوزير.

شكرا أخواتي إخواني.

رفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة للرئاسة.

أولا: مشروع قانون رقم 32.18 بقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية:

1- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمين،

يتشرف فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين بالتجاوب مع

الاتفاقية الثالثة.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق المجلس على مشروع قانون رقم 11.19 يوافق بموجبه على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF)، الموقع بكينشاسا (رواندا) في 21 مارس 2018.

الاتفاقية 4.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق المجلس على مشروع قانون رقم 90.18 يوافق بموجبه على الاتفاق حول نظام المدارس البريطانية في المغرب، الموقع بلندن في 5 يوليوز 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية.

الاتفاقية 5.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق المجلس على مشروع قانون رقم 97.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بنيودلهي في 19 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الهند.

الاتفاقية 6.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق المجلس على مشروع قانون رقم 99.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن تسليم المجرمين، الموقع بنيودلهي في 13 نوفمبر 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية الهند.

أعرض الآن الاتفاقية 7.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق المجلس على مشروع قانون رقم 100.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن المساعدة القانونية في الميدان الجنائي، الموقع بنيودلهي في 12 نوفمبر 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية الهند.

الآن غادي نعرض للتصويت مشروع قانون رقم 103.18

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق المجلس على مشروع قانون رقم 103.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون القانوني والقضائي في المواد المدنية والتجارية وتبليغ الطيات والوثائق والإنايات القضائية وتنفيذ الأحكام والأوامر والمقررات التحكيمية، الموقع بنيودلهي في 12 نوفمبر 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية الهند.

غادي نعرض الآن الاتفاقية، مشروع قانون رقم 104.18.

لتفشي ظاهرة الاستيلاء على عقارات الغير، نستشف أنه جاء لسد الثغرات القانونية في هذا الإطار، والتي تتجسد أساسا في عدم توفر السلطات القضائية المختصة على صلاحية عقل العقارات المستولى عليها ومنع التصرف فيها إلى حين البت في القضية.

السيد الرئيس المحترم،

لا شك أن العقار يعتبر مرتكزا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره البنية التي تقوم عليها مختلف السياسات العمومية، لذا فإن أي مساس به يترتب عليه نتائج سلبية تؤدي إلى زعزعة ثقة الفاعلين الاقتصاديين، لذلك قامت جل الدول بتحسين أنظمتها العقارية بالعديد من القواعد القانونية والإجراءات الشكلية لحماية الملكية العقارية من التعدي والتراخي والاستيلاء، ولمواجهة هذه الظاهرة التي تهدد استقرار المعاملات العقارية وحماية المتعاملين لتحقيق الأمن القانوني، دعت الرسالة الملكية الموجهة إلى وزير العدل والحريات في 30 دجنبر 2016 إلى ضرورة ابتكار إجراءات تضمن معالجة أي قصور قانوني أو مسطري من شأنه أن تشكل ثغرات تساعد على استمرارية الاستيلاء على عقار الغير، وتضيف الرسالة الملكية أن استمرارية التشكي بشأن نفس الموضوع لهودليل على تواصل استفحال هذه الظاهرة ومؤشر على محدودية الجهود المبذولة لمكافحتها. حيث يلاحظ فتور على مستوى تتبع معالجتها القضائية، وأيضا قصور في تدابير مواجهتها الوقائية.

السيد الرئيس المحترم،

إن النص الذي نحن بصدد مناقشته اليوم يندرج ضمن منظومة النصوص التي تروم تحقيق الأمن القانوني وحماية حقوق المواطنين من ظاهرة الاستيلاء على عقاراتهم وما يسببه من إساءة إلى نظام الملكية العقارية ببلادنا، على اعتبار أن حق الملكية من أوسع الحقوق العينية وأقواها من حيث السلطات والضمانات التي يمنحها للمالك، إذ يخول لصاحبه سلطة الحصول على جميع المنافع، وهو حق له قدسيته ويمنع المساس به والاعتداء والتراخي عليه وحظر انتزاعه من قبل الغير، إلا وفق الشروط والضوابط التي حددها القانون، فالملكية الخاصة من أبرز مظاهر حرية الإنسان واستقلاله، وهذا ما نصت عليه المادة 17 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1789 التي تعتبر الملكية حقا مقدسا لا يجوز انتهاك حرمة، ولا يجوز حرمان صاحبه منه، إلا إذا قضت بذلك ضرورة المصلحة العامة تثبت قانونا وبشرط التعويض العادل والمدفوع مقدما، لذلك أحاطها المشرع المغربي بمجموعة من المقتضيات القانونية وارتقى بها إلى مصاف الحماية الدستورية بموجب الفصل 35 الذي ينص: "يضمن القانون حق الملكية، ويمكن الحد من نطاقها وممارستها بموجب القانون، إذا اقتضت ذلك متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ولا يمكن نزع الملكية إلا في الحالات ووفق الإجراءات التي ينص عليها القانون".

مضمون مشروع قانون رقم 32.18 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية. والذي ينتظر منه أن يساهم في تعزيز التدابير القانونية لتحقيق الأمن العقاري الذي يشكل إحدى المداخل الأساسية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي، ولتعزيز الإقلاع الاقتصادي للمملكة.

كما ينتظر منه أن يمنح الحق للسلطات القضائية المختصة لاتخاذ قرار عقل العقار موضوع الاستيلاء والمنع من التصرف فيه، إلى حين البت في الدعوى العمومية المتعلقة بالتزوير والاستيلاء.

بالإضافة إلى إننا نأمل من مشروع القانون هذا، أن يعمل على سد الفراغ القانوني الذي كان ولازال يستغله مافيا العقار من أجل إبرام استغلال طول أمد الدعاوي العقارية لتيسير عملية توطين الاستيلاء على عقار الغير بشكل غير قانوني، وهذا ما يتضرر منه المواطنين المغاربة خصوصا المقيمين بالخارج منهم. بالإضافة إلى المستثمرين الأجانب.

وحيث أن مشروع قانون هذا، سيعمل على تمكين وكيل جلالة الملك بالمحكمة الابتدائية أن يتقدم إلى السيد رئيس المحكمة الابتدائية بطلب إصدار أمر بعقل العقار في إطار الأوامر المبنية على طلب (المادة 40 من قانون المسطرة الجنائية). كما ينتظر أن يمنح هذا المشروع نفس الإمكانية القانونية للسيد الوكيل العام لجلالة الملك لدى محكمة الاستئناف، أن يتقدم بطلب إلى السيد الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف لإصدار أمر بعقل عقار، إذا تعلق الأمر بجريمة من الجرائم التي تمس بحق الملكية العقارية (المادة 49 من قانون المسطرة الجنائية).

ونتمنى في فريق الأصالة والمعاصرة أن يشكل هذا المشروع قانون، دفعة قوية للجهود المبذولة من أجل التصدي العملي للشبكات المنظمة التي تستعمل الوسائل الاحتيايلية من أجل وضع اليد دون وجه حق على الملكيات العقارية للغير، خصوصا وأن ملف الاستيلاء على عقارات الغير، يحظى بمتابعة خاصة من طرف جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

2- مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن أتدخل في مناقشة مشروع قانون رقم 32.18 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية.

إن هذا النص موضوع مناقشتنا اليوم وبعد استقرائه، ونظرا

السيد الرئيس المحترم،

إن مضمون هذا المشروع قانون يهدف إلى معالجة القصور التشريعي بمنح المحكمة حق اتخاذ تلقائيا أو بناء على ملتمس من النيابة العامة أو بطلب من الأطراف الإجراءات التحفظية لحماية الملكية العقارية عن طريق تجميد العقار إذا تعلق الأمر بجريمة من الجرائم التي تمس بحق الملكية، ونحن في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نثمن هذه المبادرة التشريعية الهامة وسنصوت عليها بالإيجاب.

3- مداخلة فريق العدالة والتنمية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين بالجلسة العامة للتصويت على مشروع قانون رقم 32.18 القاضي بتغيير القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية.

أستهل كلمتي بالتأكيد على أن مشروع القانون رقم 32.18 ما هو إلا لبنة أخرى في مسار إرساء الأمنين القانوني والعقاري ببلادنا، واستجابة فورية لتعليمات الرسالة الملكية السامية لمواجهة ظاهرة الاستيلاء على عقارات الغير، التي تضرب في العمق حق الملكية المكفول دستوريا، وتزعزع الثقة في مدى نجاعة القانون ومؤسساته في حماية الحقوق المرتبطة بهذا الحق.

كما لا تفوتني الإشارة إلى توافق الرؤية داخل لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان مستشارين وحكومة بخصوص هذه التعديلات، والتي عكسها التصويت عليها بالإجماع، في تجسيد حقيقي لسرعة استجابة القانون لحاجات المجتمع ومعالجته لمختلف الظواهر السلبية.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تأتي مقتضيات القانونية التي جاء بها مشروع القانون 32.18 في إطار التدابير التشريعية المتخذة للتصدي لظاهرة الاستيلاء على عقارات الغير من خلال منح ممثل النيابة العامة على مستوى محاكم درجة أولى وعلى مستوى محاكم الاستئناف وقاضي التحقيق والمحكمة، الصلاحية في اتخاذ تدبير عقل العقار موضوع التصرف، كإجراء تحفظي إلى حين البت في القضية بموجب حكم حائز لقوة الشيء المقضي به، وذلك لتدارك الفراغ التشريعي في هذا الشأن وتعزيزا لدور القضاء في حماية الحقوق وصونها عبر منح الجهات القضائية السالفة الذكر الحق في حماية كل عقار عن طريق عقله من كل التصرفات التي قد تطاله إلى حين صدور حكم بات في الموضوع، وذلك في إطار محاكمة تستوفي شروطها العادلة وتستحضر كل ذي حق، وبالتالي تقطع الطريق على كل

من سولت له نفسه المساس بالحق في الملكية تحت أي ذريعة كانت.

لكن وإن حاز مشروع القانون 32.18 تثمينا لغاياته ومقتضياته لا بد لنا كفريق العدالة والتنمية من إثارة مجموعة من الملاحظات التي سطرناها على الشكل التالي:

- ضرورة توصيف جريمة الاستيلاء على عقارات الغير وتحديد الأفعال المكونة لها ضمن مجموعة القانون الجنائي؛

- الفصل 366 من هذا القانون لم يورد على وجه التحديد الجهة المعنية برفع إجراء عقل العقار؛

- نثمن الضمانة القانونية المتعلقة بإمكانية الطعن في قرار عقل العقار سواء كان بالرفض أو بالقبول وذلك على خلاف مقتضيات العامة المنظمة للأوامر المبينة على طلب (الفصل 148 ق م م) والتي تقضي أن هذه الأوامر لا تقبل الطعن بالاستئناف إلا في حالة الرفض وداخل أجل 15 يوما من تاريخ النطق به.

وعموما فإننا في فريق العدالة والتنمية نعي الظرفية الخاصة التي تم فيها تقديم هذا القانون والتي تأتي للتصدي للمس الجسيم بحق الملكية الذي تفرزه أفعال الاستيلاء على عقارات الغير.

لذلك، سيصوت فريقنا بالإيجاب على مشروع القانون رقم 32.18 يقضي بتغيير القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية، آمين أن يسهم في تحقيق الأهداف المرجوة منهما.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4- مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة مشروع قانون رقم 32.18، يقضي بتغيير وتنظيم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية.

السيد الرئيس،

في البداية لا بد من التنويه بالنقاش الجاد والمسؤول الذي عرفته لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمناسبة دراستها لهذا المشروع القانون، كما نشيد أيضا بالتفاعل الإيجابي للسادة المستشارين والذي سيساهم لامحالة في استكمال اصلاح منظومة العدالة في الجانب المتعلق بحماية حقوق الأشخاص من مرتكبي أفعال الاستيلاء على عقارات الغير.

ونحن في الفريق الحركي نثمن عاليا، مضامين ومقتضيات هذا المشروع الهام والذي تقدمت به الحكومة، وتطبيقا للرسالة الملكية

تشريعية أو تنظيمية.

وإن من شأن خروج هذا المشروع إلى حيز التطبيق، سد الفراغ التشريعي فيما يخص صلاحية السلطات القضائية المختصة، من نيابة عامة وقضاء تحقيق وهيئات الحكم، في الأمر باتخاذ الإجراءات التحفظية اللازمة لمنع التصرف في العقار محل اعتداء، إما عن طريق التزوير أو باستعمال وسائل تدليسية.

ويأتي مشروع القانون، من أجل إضفاء الشرعية الإجرائية بعدما كانت بعض السلطات القضائية تلجأ إليه في إطار أبحاث جنائية، لكنها كانت تعارض بغياب إطار قانوني ناظم له، وذلك من خلال التنصيص على منح وكيل الملك صلاحية الأمر باتخاذ الإجراءات التحفظية اللازمة لحماية الملكية العقارية موضوع اعتداء، بما في ذلك تجميد العقار، والمنع من التصرف فيه طيلة مدة سريان مفعول الأمر الصادر بشأنه الفقرة 9 من المادة 40 من قانون المسطرة الجنائية والفقرة 12 من المادة 49 من والفقرة الأخيرة من المادة 104. من قانون المسطرة الجنائية

وينص المشروع على منح المحكمة، إما تلقائياً أو بناء على ملتمس من النيابة العامة أو طلب من الأطراف، صلاحية الأمر باتخاذ الإجراءات التحفظية اللازمة بما في ذلك تجميد العقار، إذا تعلق الأمر باعتداء على الملكية العقارية، بالإضافة إلى التنصيص على منح المحكمة صلاحية البت في الإجراءات التحفظية المتخذة، بما في ذلك الأمر الصادر بتجميد العقار خلال كافة مراحل القضية.

السيد الرئيس،

إن هذا الوضع لا يقلص من عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية فقط، بل يسيء إلى مصداقية القضاء، وإلى مصداقية ونزاهة مؤسسات الدولة بصفة عامة، ويجعل الاستثمار بالمغرب مغامرة محفوفة بالمخاطر.

وتفعيل هذا القانون من شأنه التصدي لظاهرة الاستيلاء على عقارات الغير، لاسيما جراء استعمال وكالات مزورة في بعض الأحيان، كما نعتبر أن تنامي هذه الظاهرة يؤثر سلباً على مناخ الاستثمار ويلحق ضرراً بحقوق الغير وذويهم.

ثانياً: مشروع قانون رقم 35.13 بقضي باحداث وتنظيم مؤسسة للنهوض بالأعمال الاجتماعية والثقافية لفائدة موظفي قطاع المياه والغابات.

1- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أندخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة

التي وجهها الملك محمد السادس نصره الله وأيده الى السيد وزير العدل بشأن التصدي الفوري والحازم لأفعال الاستيلاء على عقارات الغير، حيث نبه جلالته الى خطورة هذه الظاهرة وتواصل استفحالها وعلى مساسها بالأمن القانوني والعقاري وبحق الملكية المنصوص عليه في الدستور، وتنفيذا للتوجهات الملكية السامية تم احداث لجنة عهد اليها بتتبع موضوع جميع أفعال الاستيلاء على عقارات الغير وفق منهجية تشاركية تضم جميع الجهات والمؤسسات المعنية عن طريق معالجة قضائية تقوم على تتبع القضايا المعروضة وضمان التطبيق السليم للقانون فيها والبت فيها داخل اجل معقول، الا ان الواقع العملي اثبت وجود قصور تشريعي يستوجب إعداد هذا المشروع القانون الهام للتصدي لهذه الظاهرة.

السيد الرئيس،

اننا في الفريق الحركي نسجل بإيجاب أهمية هذا المشروع الهام الذي سيشكل لامحالة قيمة مضافة للترسانة القانونية في مجال صيانة الحقوق المنصوص عليها في الدستور، وسيقف حصناً منيعاً في وجه مرتكبي أفعال الاستيلاء على عقارات الغير.

وانطلاقاً من أهمية هذا المشروع وأهدافه الإيجابية فإننا في الفريق الحركي سنصوت بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

5- مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أندخل باسم الفريق الاشتراكي لمناقشة مشروع قانون رقم 32.18 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 01-22 المتعلق بالمسطرة الجنائية، هذا المشروع الذي يعتبر إضافة نوعية وضمانة حقيقية لحماية عقارات الأشخاص من السطو والتزوير، حيث أصبحت ظاهرة الاستيلاء غير المشروع على عقارات الغير تشكل هاجساً يسيئ إلى نظام الملكية العقارية ببلادنا ويؤثر سلباً على مناخ الاستثمار فضلاً عما تلحقه هذه الظاهرة من ضرر بحقوق الغير، خاصة وأن من أسباب الاستيلاء الغير المشروع على عقارات الغير سواء تعلق الأمر بمغاربة أو أجانب يمثل الأساس في عدم الحضور الشخصي للملاك في إبرام التصرفات القانونية المرتبطة بهذه الأموال العقارية.

كما يأتي هذا المشروع تنفيذاً للتعليمات السامية المضمنة في الرسالة الملكية الموجهة إلى وزير العدل بتاريخ 30 دجنبر 2016 بخصوص التصدي الفوري والحازم لأفعال الاستيلاء على عقارات الغير، حيث تم تشكيل لجنة تضم ممثلي القطاعات الحكومية المعنية والمهمن القضائية، لإيجاد حلول واتخاذ قرارات وتدابير وقائية سواء كانت

المياه والغابات.
وشكرا.

2- مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة مشروع قانون 35.13 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة للنهوض بالأعمال الاجتماعية والثقافية لفائدة موظفي قطاع المياه والغابات، والتي ساهمت في إغناء وتجويد هذا المشروع قانون المعروض على أنظارنا.

هذا المشروع الذي تعامل معه الفريق بالإيجاب بهدف دعم التوجهات الملكية السامية الذي تدعو إلى العناية بالموارد البشرية والتي تضمنتها خطب جلالته.

هذا وإن هذا المشروع يروم تحسين وتطوير الخدمات المقدمة وتدعيمها لخدمات اجتماعية وثقافية من الجيل الجديد بما يستجيب لتطلعات النسيج الاجتماعي لموظفات وموظفي القطاع.

وقد ثمنا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ما جاء في هذا النص من مقتضيات تهدف لإعمال الحكامة الجيدة في التسيير الإداري، واحترام مبدأ الاستقلالية المعتمد لدى الهيئات المكلفة بتدبير الشأن الاجتماعي، وبذلك فقد استحضر هذا المشروع التجارب الناجحة في مجال العمل الاجتماعي تحقيقا للأهداف الأساسية الآتية:

- تعميم الاستفادة من التغطية الصحية التكميلية وكذا التأمين عن العجز والوفاة؛

- توفير مرافق اجتماعية وترفيهية ورياضية لفائدة المنخرطين وعائلاتهم؛

- تسهيل عملية إسكان الموظفين وتقديم وسائل الدعم.

وقد حرصنا كمستشارين على استفادة الموظفين العاملين بقطاع المياه والغابات، والملحقون بالقطاع، إضافة للمتقاعدين وذوي الحقوق، وأن تشكل فروع جهوية إلى جانب اللجنة المديرية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

نظرا لأهمية هذا المشروع ودوره في الرقي بالخدمات الاجتماعية والثقافية لفائدة موظفي المياه والغابات ومتقاعدي القطاع وذوي حقوقهم يصوت الفريق الاستقلالي بنعم على هذا القانون.

مشروع قانون رقم 35.13 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة للنهوض بالأعمال الاجتماعية والثقافية لفائدة موظفي قطاع المياه والغابات. وبداية نتوجه بالشكر الجزيل للسيد الوزير على العرض الذي قدمه كما نعزّز بالروح الإيجابية التي طبعت أشغال هذه اللجنة الموقرة والتي ساهمت في إغناء وتجويد هذا المشروع قانون المعروض على أنظارنا.

إننا اليوم، السيد الرئيس المحترم، في إطار سياق متواصل لإعطاء نفس جديد للجانب الاجتماعي بمختلف القطاعات والمؤسسات الحكومية بهدف تطوير وتجويد الخدمات الاجتماعية المقدمة لأطر وموظفي الإدارات العمومية ومن بينهم موظفي قطاع المياه والغابات، سياق يستهدف النهوض بمؤسسات الخدمات الاجتماعية وتعزيز حكامتها وتبديرها وتمتعها بكل الصلاحيات المخولة لمؤسسات الأعمال الاجتماعية في العديد من القطاعات مع ما يعنيه ذلك من استقلال مالي وإداري.

السيد الرئيس المحترم،

لقد عرفت العديد من جمعيات الأعمال الاجتماعية والمؤسسات اختلالات في أعمال مبادئ الحكامة والشفافية في التدبير المالي، كما كشفت تقارير المجلس الأعلى للحسابات، اختلالات في تسييرها وتبديرها.

وأمام الصورة السلبية لتدبير أغلب هذه الجمعيات والمؤسسات، وضعف الحكامة في تسييرها، وغياب معايير موحدة وناجحة لكيفية اختيار مديريها، فقد كان من اللازم فتح ورش إعادة النظر في هذه المؤسسات، بالانتقال إلى نموذج المؤسسة المعتمدة على معايير التدبير العصرية، من مجلس إداري ونظام محاسباتي وشفافية في التسيير والتدبير، والقطع مع منطق المقاربة الجموعية، التي كشفت عن قصور وضعف النجاعة وآليات الرقابة، ما ساهم في محدودية العمل الذي تأسست من أجله، وهو تقديم خدمات اجتماعية تهم الصحة والسكن والتخفيف وتوفير مرافق وأندية لموظفي القطاعات الحكومية.

كما أصبح من الضروري اليوم تفعيل مقتضيات الوثيقة الدستورية التي أكدت على ضرورة إخضاع الخدمة العمومية بجميع مستوياتها إلى معايير الشفافية، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد الرئيس،

لقد بدا واضحا أن هذا المشروع قانون سيساهم بشكل كبير في تحسين وتطوير الخدمات المقدمة لهذه الفئة من الموظفين وأفراد أسرهم، استجابة لحاجياتهم المتزايدة وهم الذين يضطلعون بدور بارز في حماية الغابات وتطوير النظم الإيكولوجية الوطنية، ويشغلون في ظروف صعبة ويواجهون العديد من التحديات والأخطار، يتعين معها تشجيعهم وتقديم كل صور الدعم والتحفيز لهم.

لكل هذه الاعتبارات، فإننا، في فريق الأصالة والمعاصرة، نصوت بالإيجاب على مشروع قانون رقم 35.13 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة للنهوض بالأعمال الاجتماعية والثقافية لفائدة موظفي قطاع

3- مداخلة فريق العدالة والتنمية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

نعتبر في فريق العدالة والتنمية أن مشروع القانون المتعلق بإحداث مؤسسة للنهوض بالأعمال الاجتماعية والثقافية لفائدة موظفي قطاع المياه والغابات، يندرج في إطار رؤية شمولية تروم مأسسة وتحديث قطاع الأعمال الاجتماعية لمختلف قطاعات الوظيفة العمومية، وذلك بهدف تجاوز الإكراهات والصعوبات التي يعرفها تدبير هذا المجال من طرف جمعيات للأعمال الاجتماعية، مما يجعلها غير قادرة على أداء دورها بالشكل الذي يستجيب لطموحات وانتظارات منخرطيها.

وفي هذا الإطار، وسعياً لتجاوز مختلف الإشكالات التي تعوق الاستفادة من الخدمات الاجتماعية المتنوعة والضرورية وبجودة عالية، فإن المشروع الحالي المتعلق بقطاع المياه والغابات، يندرج ضمن سياسة حكومية إرادية لإعادة تنظيم وتأهيل مختلف المؤسسات المهتمة بالجوانب الاجتماعية في الوظيفة العمومية. ونعتبر أن إحداث مؤسسة خاصة بالأعمال الاجتماعية لهذا القطاع الحيوي، يعتبر من الأهمية بمكان، ليس فقط لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لشريحة واسعة من الموظفين، ولكن أيضاً لإضفاء وترسيخ مبادئ الحكامة والشفافية والمسؤولية في مجال ظل لعقود طويلة يعرف قصوراً حقيقياً.

السيد الرئيس المحترم،

إن إحداث مؤسسة تعنى بقطاع الأعمال الاجتماعية لموظفي ومستخدمي قطاع المياه والغابات، يعتبر حاجة ملحة للاعتبارات التي ذكرناها سالفاً، كما سيشكل رافعة مهمة من شأنها تلبية حاجيات موظفي القطاع في مختلف المجالات من خلال الاضطلاع بمجموعة من المهام منها:

في مجال السكن:

- تشجيع المنخرطين على تأسيس تعاونيات للسكن بغرض بناء محلات مخصصة للسكنى، أو اقتناء الأراضي اللازمة لهذا الغرض؛

- إبرام اتفاقيات مع الهيئات العامة أو الخاصة المتخصصة في منح القروض السكنية والخاصة بالتجهيز والبناء لتمكين المنخرطين من الحصول على محلات معدة للسكنى أو اقتناء الأراضي اللازمة لهذا الغرض بأئمنة مناسبة وبشروط تفضيلية.

في المجال الصحي:

- تمكين المنخرطين وأزواجهم وأبنائهم من الاستفادة من نظام التغطية الصحية التكميلية والتأمين عن العجز والوفاة؛

- إبرام اتفاقيات مع الهيئات المتخصصة في المجال الصحي لتمكين المنخرطين وأزواجهم وأبنائهم من الاستفادة من الخدمات الصحية وفق احتياجاتهم.

في المجال الثقافي والترفيهي:

- توفير مرافق اجتماعية وترفيهية ورياضية لفائدة المنخرطين وأزواجهم وأبنائهم، لا سيما مراكز للاصطياف ومخيمات للعطل ودور للحضانة ورياض للأطفال، والإشراف على تنظيمها وتسييرها؛

- تنظيم أنشطة ذات طابع ثقافي وترفيهي لفائدة المنخرطين وعائلاتهم؛

- القيام بأنشطة إعلامية وتواصلية بين هياكل المؤسسة والمنخرطين بها؛

وغيرها من الخدمات الاجتماعية والثقافية، وهو ما من شأنه تعزيز الاستقرار النفسي للموظفين، وضمان اشتغالهم في ظروف ملائمة تراعي أهمية القطاع.

إن المشروع الحالي والرامي إلى إحداث المؤسسة المذكورة بهدف تلبية طموحات وانتظارات منخرطيها في إطار من الشفافية، عمادها إطار قانوني واضح يضبط عملها ويحدد بدقة التزاماتها تجاه المعنيين بخدماتها، من خلال التكفل الكلي أو الجزئي بالجوانب الاجتماعية للموظفين. وكل ذلك من خلال مقتضيات قانونية نعتقد في فريق العدالة والتنمية، أن من شأنها المساهمة في تجاوز النقائص والتعثرات التي وسمت أعمال وأدوار الجمعية الحالية، بما تحمله هذه المقتضيات من مستجدات وصلاحيات تنظيمية وقانونية تروم تطوير أدوارها وتدقيق مهامها وتوسيع الخدمات التي تقدمها في المجال الاجتماعي والثقافي، وتوسيع قاعدة المشمولين بخدماتها، وهو ما سيمكن من الارتقاء بأدوارها للنهوض بالبعد الاجتماعي في هذا القطاع.

كما أن تحقيق هذه الأهداف لن يتأتى إلا من خلال مقتضيات قانونية وتنظيمية جديدة، تعيد الاعتبار للعمل الاجتماعي بالنسبة للموظف العمومي، على اعتبار أهمية العمل الاجتماعي في الرفع من إنتاجيته ومردوديته، والإسهام في تحقيق الأمان الوظيفي الذي هو الركيزة الأساسية في الوظيفة العمومية، وتجاوز الاختلالات التي طبعت قطاع الأعمال الاجتماعية بمختلف الإدارات والمصالح العمومية، وهو ما سينعكس لا محالة إيجابياً على أداء وفعالية المكون البشري الذي هو الحجر الأساس في أي قطاع.

وعليه، سيصوت فريقنا بالإيجاب على مشروع القانون.

والسلام عليكم ورحمة الله.

4- مداخلة الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر لأعرض وجهة نظرنا في مشروع القانون رقم 35.13 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة للنهوض بالأعمال الاجتماعية والثقافية لفائدة موظفي قطاع المياه والغابات.

في البداية لا بد من التنويه والإشادة بالنقاش الذي عرفته لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية، خلال مناقشة هذا المشروع الهام، والذي يهدف بالأساس إلى بلورة التوجهات الملكية السامية الداعية إلى العناية والاهتمام بالعنصر البشري، وكذا تحسين وتطوير الخدمات المقدمة وتطعيمها بخدمات اجتماعية وثقافية جديدة، تستجيب لطموح وتطلعات النسيج الاجتماعي للموظفين، بالإضافة إلى الحكامة الجيدة في التسيير الإداري واحترام مبدأ الاستقلالية المعتمد لدى الهيئات المكلفة بتدبير الشأن الاجتماعي.

السيد الرئيس،

نحن في الفريق الحركي نشتم هذه الخطوة التشريعية المهمة باعتبارها قفزة نوعية، الغرض منها التحسين والارتقاء بالخدمات الاجتماعية وتوسيع مجالاتها بما يعزز العناية بالعنصر البشري كرافعة أساسية للتنمية، وكونها ستخدم مصالح الموظفين وسترسخ أسس ومبادئ ومساطر التدبير الشفاف والحكامة الجيدة، أملى إعطاء هذا القانون الطابع الإستعجالي، استحضارا لأهدافه الاجتماعية والثقافية النبيلة.

السيد الرئيس،

نظرا لأهمية هذا المشروع ولكل الاعتبارات السالفة الذكر، فإننا في الفريق الحركي سنصوت إيجابا عليه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

5- مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي في مناقشة مشروع قانون رقم 35.13 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة للنهوض بالأعمال الاجتماعية والثقافية لفائدة موظفي قطاع المياه والغابات، وهو المشروع الذي يدرج ضمن مرحلة جديدة فيما يخص تدبير الشأن الاجتماعي بالنسبة لقطاع المياه والغابات على غرار باقي القطاعات الأخرى.

السيد الرئيس،

إن مشروع القانون رقم 35.13 الذي نحن بصدد مناقشته، يهدف بكل تأكيد إلى تنظيم عمل هذه المؤسسة وتحديثها عبر إدخال مجموعة من المبادئ من شأنها أن تعمل على ترسيخ الحكامة الجيدة على مستوى التسيير الإداري والمالي، وتكافؤ الفرص وتحقيق عدالة اجتماعية بين الموظفين في ظل المبادئ الأساسية لدستور المملكة، وبلورة التوجهات السامية لعاهل البلد التي تنص على الاهتمام بالعنصر البشري عن طريق تحسين وتطوير الخدمات المقدمة وتطعيمها بخدمات اجتماعية وثقافية إضافية تستجيب لطموح وتطلعات هذه الشريحة، مع توسيع مجالاتها، لتكون في مستوى التحديات الكبرى التي تواجه تدبير ملف الشأن الاجتماعي لفئة الموظفين.

السيد الرئيس،

لكل هذه الأسباب وغيرها، لا يمكننا إلا أن نصوت لصالح هذا المشروع، ولكل مشاريع القوانين التي ترمي إلى تقويم الاختلالات التي تعرفها بعض جمعيات الأعمال الاجتماعية، خاصة على مستوى التسيير الإداري والمالي، وإخضاعها لآليات المراقبة والمحاسبة، وإلزامها بضوابط الحكامة والشفافية والنزاهة في تسييرها، وبالتالي ربط المسؤولية بالمحاسبة، والقضاء على التدبير الارتجالي في تدبير الشأن الجماعي، وتقوية الدور التي تقوم به مؤسسات الأعمال الاجتماعية القطاعية، ومساعدتها على إحداث خدمات اجتماعية جديدة تواكب التطور الذي يعرفه المجتمع المغربي.

والسلام عليكم.

6- مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كلنا يعلم الأهمية الإيكولوجية للمجال الغابوي الذي يمثل 9 مليون هكتار من الأراضي أي ما يناهز 12% من المساحة الإجمالية لبلادنا. وكذلك الدور الاقتصادي المتمثل في تنمية الصناعات المحلية التي تعتمد على الاستغلال المنظم لموارد الملك الغابوي وتوفير مداخل مباشرة وغير مباشرة تقدر قيمتها بما يقارب 7 مليار درهم سنويا إلى ميزانية الدولة. هناك أيضا الدور الاجتماعي والمتمثل في خلق ما يقارب 10 ملايين يوم عمل للسكان القروية المجاورة التي تشكو من الفقر والتهemis. مما يساهم في استقرار الساكنة القروية في المناطق النائية والصعبة عبر توفير بعض سبل العيش الأولية.

هناك وضع تنظيمي مؤسسي شاذ بالقطاع منذ صدور دستور 2011 حيث استمر تسيير هذا القطاع عبر "مندوبية سامية" علما أن الدستور الجديد ألغى "المندوبيات السامية" من الهيكلة الحكومية كما

عقارية هائلة تمكن المؤسسة الاجتماعية المقبلة من إنشاء وتطوير منشآت سكنية وسياحية ورياضية وترفيهية وثقافية لفائدة منخرطيها. لأجل ذلك للإسهام في إغناء هذا المشروع ولتجويد النص القانوني بما يخدم مصالح الموظفين ويرسخ أسس ومبادئ ومساطر التدبير الشفاف والحكمة الجيدة، أدخلنا مجموعة من التعديلات والملاحظات والتي وضعها الفريق لدى اللجنة المختصة نوردها كما يلي:

1- ضرورة إعادة النظر في طريقة تكوين أجهزة وهيكل المؤسسة، والرفع من تمثيلية النقابات الأكثر تمثيلاً؛

2- الأخذ بعين الاعتبار تمثيلية فئة المهندسين الغابويين؛ فئة التقنيين الغابويين؛ وفئة الأعوان (الفرسان). عبر انتخابات حرة ونزيهة تقوم بها إدارة المياه والغابات على غرار ما هو معمول به في باقي الإدارات. بدلاً من تمثيلية الجمعيات المهنية النشيطة، حيث إنها لا تمثل الموظفين من الناحية القانونية، لأن معيار الجمعية النشيطة الذي يتحدث عن القانون غير ممكن ضبطه، وبالتالي يمكن أن يتحول تعيين ممثلي هذه الجمعيات إلى ربع حقيقي، وكذلك لأن عدد الجمعيات قد يتجاوز 3 وهو فعلاً مرشح لذلك، ومن تم صعوبة الاختيار بين الجمعيات المتعددة لتمثيل نفس الفئة؛

3- حذف تمثيلية الفروع الجهوية من أجهزة المؤسسة، وذلك لتفادي احتمال وجود تعارض قانوني يكون سبباً موجبا للطعن دائماً في تشكيل اللجنة المديرية ومن تم عرقلة سير المؤسسة بشكل تام؛

4- ضمان تمثيلية حقيقية للموظفين في اللجنة المديرية للمؤسسة ومنع هيمنة أي طرف عليها بما يحقق الحكامة الجيدة ويضمن فعالية المؤسسة في الاستجابة للخصائص المهول الذي يشهده القطاع، في مجال الخدمات الاجتماعية رغم المؤهلات التي يتوفر عليها، خصوصاً في القدرة على تعبئة العقار المناسب لإقامة المشاريع الاجتماعية.

وختاماً نطالب بالتعجيل بإخراج هذه المؤسسة لحيز الوجود، لوضع حد لحالة الفوضى واللامسؤولية التي تداربها الأعمال الاجتماعية في القطاع بواسطة جمعية لا تتوفر فيها شروط الكفاءة والحكمة الجيدة. وحيث أن هناك مجموعة من الملاحظات والمطالب بلورها الفريق من خلال تعديلات حظيت بقبول اللجنة، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نصوت بالإيجاب على نص المشروع.

ثالثاً: مشاريع الاتفاقيات:

1- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمين،

ينص على ذلك الفصل 87 من الدستور. بل رغم إحداث كتابة الدولة المكلفة بالتنمية القروية والمياه والغابات منذ 5 أبريل 2017 فكتابة الدولة هذه، لم تر النور إلى يومنا هذا، الشيء الذي أوقع القطاع في فوضى في التسيير تستغلها مافيا الغابات في تنفيذ اعتداءات خطيرة على الغابة أحياناً بتواطؤ مع بعض المسؤولين الذين يستفيدون من الصراعات الداخلية بين أجنحة السلطة المسيرة للقطاع وما يقع بشكل يومي في مناطق الأطلس المتوسط وما يحدث في غابات معمورة والريف دليل آخر على ذلك.

وعلى مستوى الموارد البشرية هناك خصائص مهول و"شيخوخة" ملحوظة، حيث يشتغل في القطاع أقل من 4800 موظف والعدد مرشح لمزيد من التقلص بفعل التقاعد وهزالة المناصب المالية، وكذا ضعف الميزانية السنوية التي يتم رصدها للقطاع، مما ينعكس على ضعف الاستثمارات فيه وقلة وتمهالك وسائل العمل من بنيات إدارية في المصالح الخارجية على الخصوص، ومساكن الموظفين وسيارات الخدمة ووسائل الاتصال والمعدات الإدارية والتقنية والوقائية. هناك أيضاً نظام المنح والتعويضات الهزيلة والغير عادلة، واستمرار التمييز بين الموظفين، واعتبار غير حاملي السلاح منهم بمثابة "موظفين من الدرجة الثانية" ويظهر ذلك جلياً في استمرار حرمان هؤلاء الموظفين وعددهم 3200 موظف، من الاستفادة من "النظام الخاص للتعويضات" الذي تم وضعه بشكل حصري على الموظفين الميدانيين أو ما يعرف بحاملي السلاح. بل حتى جمعية الأعمال الاجتماعية التي يفترض أن تكون متنفساً وملاذاً اجتماعياً، يخفف من معاناة هذه الفئة من الموظفين بما تقدمه من خدمات وأنشطة اجتماعية للموظفين وأسرهم، أضحت جزءاً من المشكل، حيث يتم انتخاب مسؤوليها في ظروف مريبة بشكل دائم مما يفسر حالة التحكم في تسيير هذه الجمعية من طرف مكتب مركزي ومكاتب جهوية لا أحد يمكنه الوثوق في ممارساتها الإدارية والمالية في غياب تقارير دورية وافتحاصات من طرف جهات مسؤولة ومحايدة، وهو ما يطرح عدد من علامات الاستفهام حول مصداقية المشاريع والأنشطة التي تقوم بها هذه المؤسسة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نحن اليوم بصدد مناقشة مشروع قانون 13.35 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية والثقافية لفائدة موظفي قطاع المياه والغابات، ونحن باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل نثمن ذلك ونتمنى من خلال مناقشة ودراسة هذا المشروع أن يسد الخصاص المهول الذي خلفته الجمعية وأن يستجيب لتطلعات كل الموظفين والموظفين وأن تكون هذه المؤسسة في مستوى المؤسسات الاجتماعية الرائدة في هذا المجال والتي تقدم خدمات جلية للموظفين والأطر والمستخدمين. خصوصاً أن قطاع المياه والغابات يتوفر على إمكانات

صحيح أن اتفاق الشراكة في مجال الصيد البحري المستدام، بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي، ستكون له إيجابيات كثيرة على الاقتصاد الوطني، من خلال حوكمة مجال الصيد البحري، لكن من الواجب العمل على حماية المصالح العليا للوطن والحفاظ على الثروة السمكية، لذا نعتقد أن اللجنة المشتركة التي تناط بها مهمة تتبع تطبيق مقتضات هذا الاتفاق، يجب أن تتمتع بصلاحيات واسعة تمكنها من ضمان تطبيقه السليم دون المساس بمصالح المغرب.

السيد الرئيس،

استنادا على السالف ذكره، وعلى غرار باقي الاتفاقيات، قررنا في فريق الأصالة والمعاصرة التصويت بالموافقة على مشروع قانون رقم 14.19 يوافق بموجبه على اتفاق الشراكة في مجال الصيد المستدام بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي وعلى بروتوكول تطبيقه وكذا على تبادل الرسائل المرافقة للاتفاق المذكور، الموقع ببروكسيل في 14 يناير 2019.

شكرا.

2- مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

المملكة المتحدة لبريطانيا وإيرلندا الشمالية.

جمهورية الهند.

اتفاق بشأن الخدمات الجوية.

اتفاق بشأن تسليم المجرمين.

اتفاق بشأن المساعدة القانونية في الميدان الجنائي.

اتفاق بشأن التعاون القانوني والقضائي في المواد المدنية والتجارية وتبليغ الطيات والوثائق والإنبات القضائية.

بالنسبة للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF) اتفاق المقر الموقع بمراكش في 10 ديسمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية والاتحاد الإفريقي بخصوص إنشاء مقر المرصد الإفريقي للهجرة بالرباط.

اتفاق بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي على شكل تبادل رسائل بشأن تعديل البروتوكولين رقم 1 ورقم 4 من الاتفاق الأورو متوسطي المؤسس لشراكة بين المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء بها من جهة، والمملكة المغربية من جهة أخرى، موقعة ببروكسيل في 25 أكتوبر 2018.

اتفاق الشراكة في مجال الصيد المستدام بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي وبروتوكول تطبيقه وتبادل الرسائل المرافقة لهذا الاتفاق الموقع في بروكسيل في 14 يناير 2019.

اتفاق موقع بالرباط في 19 يوليوز 2017 بين حكومة المملكة المغربية والأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من أجل

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة للمساهمة في مناقشة مشروع القانون رقم 14.19 يوافق بموجبه على اتفاق الشراكة في مجال الصيد المستدام بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي وعلى بروتوكول تطبيقه وكذا على تبادل الرسائل المرافقة للاتفاق المذكور، الموقع ببروكسيل في 14 يناير 2019.

السيد الرئيس،

لا شك أن مشروع قانون رقم 14.19 يوافق بموجبه على اتفاق الشراكة في مجال الصيد المستدام بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي وعلى بروتوكول تطبيقه وكذا على تبادل الرسائل المرافقة للاتفاق المذكور، الموقع ببروكسيل في 14 يناير 2019، يأتي لتأكيد العلاقات العريقة التي تربط بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي، الذي يعتبر شريكا إستراتيجية وحليفا سياسيا مهما لبلادنا، ويعتبر أيضا اتفاقا بالغ الأهمية، ليس فقط من الناحية الاقتصادية، بل أيضا من حيث دلالاته السياسية، التي تفيد اعترافا صريحا وواضحا على أن المملكة المغربية تمارس سيادتها الكاملة والمطلقة على أقاليمها الجنوبية، وعلى أنها جزء لا يتجزأ من التراب الوطني المغربي، شأنها شأن باقي الأقاليم في شمال البلاد وشرقها وغربها دون أدنى مركب نقص.

ولا تفوتنا الفرصة هنا، لنثمن العمل الكبير والجاد الذي تقوم به الدبلوماسية المغربية الرسمية، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي حققت خلال السنوات الأخيرة إنجازات غاية في الأهمية، تجسد في تقوية العلاقات الثنائية مع العديد من الدول في القارات الخمس، وتوج بسحب العديد من الدول اعترافها بالكيان الوهمي آخرها حكومة سلفادور، وكذا الدور الهام الذي تلعبه الدبلوماسية البرلمانية في الدفاع على القضايا الوطنية والتعريف بقضيتنا الأولى، إضافة إلى الدبلوماسية الموازية بمختلف روافدها، التي عززت من حضورها في الساحة الدولية ودفاعها على المصالح العليا للوطن، وعلى رأسها قضية وحدتنا الترابية، فالدبلوماسية المغربية دائما ما كانت تسعى إلى تحقيق التمازج بين الثقافات والحضارات.

السيد الرئيس،

قبل العودة إلى مضامين اتفاق الشراكة في مجال الصيد المستدام بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي وعلى بروتوكول تطبيقه وكذا على تبادل الرسائل المرافقة، لا بد أن ننوه كذلك، بالعمل الجاد والجدار الذي قامت به اللجنة المشتركة بين البرلمان المغربي والأوروبي، من خلال مواكبتها لمراحل نقاشه والمصادقة عليه، بهدف استكمال جميع الإجراءات الرامية إلى إدخاله حيز التطبيق، ما يؤكد على الرغبة المشتركة للطرفين من أجل تعزيز التعاون بينها، على الرغم من توالي المناورات الخسيسة والدينية لخصوم الوحدة الترابية التي تحاول دائما التشويش على مسار إعداد مثل هذه الاتفاقيات التي تفند وتضرب في العمق الأطروحة الانفصالية.

المغربية وجمهورية الهند:

7. مشروع قانون رقم 100.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن المساعدة القانونية في الميدان الجنائي، الموقع بنيودلهي في 12 نوفمبر 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية الهند؛

8. مشروع قانون رقم 103.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون القانوني والقضائي في المواد المدنية والتجارية وتبليغ الطيات والوثائق والإنبات القضائية وتنفيذ الأحكام والأوامر والمقررات التحكيمية، الموقع بنيودلهي في 12 نوفمبر 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية الهند؛

9. مشروع قانون رقم 104.18 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 19 يوليو 2017 بين حكومة المملكة المغربية والأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ممثلة بالأمانة التنفيذية، من أجل احتضان وحدة التنسيق الإقليمي طبقا للملحق الأول من الاتفاقية المذكورة، وعلى الاتفاق التكميلي له الموقع بالرباط في 7 ديسمبر 2017 بين حكومة المملكة المغربية والأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛

10. مشروع قانون رقم 01.19 يوافق بموجبه على اتفاق المقر الموقع بمراكش في 10 ديسمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية والاتحاد الإفريقي بشأن إنشاء مقر المرصد الإفريقي للهجرة بالرباط؛

11. مشروع قانون رقم 07.19 يوافق بموجبه على اتفاق البلد المضيف المبرم بالرباط في 11 ماي 2016 بين حكومة المملكة المغربية ومنظمة الأمم المتحدة ممثلة ببرنامج المستوطنات البشرية التابع للأمم المتحدة بشأن إنشاء المكتب الوطني للمملكة المغربية.

وهي المشاريع التي جاءت في سياق احتفال بلادنا بالانتصار الكبير للدبلوماسية المغربية تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، ومواكبة من الحكومة المغربية وعمل دؤوب من طرف وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، في تكامل مع الدبلوماسية البرلمانية، والتي كان آخرها سحب جمهورية الإكوادور اعترافها بالكيان المزعوم، وهو ما يشكل ضربة قاصمة لهذا الكيان والجهات الواقفة خلفه، على اعتبار أن دول أمريكا اللاتينية كانت تعتبر من بين أشد الدول دفاعا عن ما يسمى بـ"حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير" و"تصفية الاستعمار" وغيرها من الشعارات الكاذبة التي بدأت اليوم تتكسر على صخرة جدية وواقعية وعملية المقترح المغربي المتمثل في منح الأقاليم الجنوبية حكما ذاتيا تحت السيادة المغربية.

كما نلتئم اليوم في جو من الاعتزاز بعد تصويت البرلمان الأوروبي، في 12 فبراير 2019، بأغلبية 415 صوتا، على اتفاق الشراكة في مجال الصيد المستدام بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي، إثر قرار المحكمة الأوروبية في 27 فبراير 2018. وهو الاتفاق الذي يعكس اعتراف الاتحاد الأوروبي بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية.

احتضان وحدة التنسيق الإقليمي طبقا للملحق الأول من الاتفاقية المذكورة، وعلى الاتفاق التكميلي له الموقع بالرباط في 7 ديسمبر 2017، بين حكومة المملكة المغربية والأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

اتفاق البلد المضيف المبرم بالرباط في 11 ماي 2016 بين حكومة المملكة المغربية ومنظمة الأمم المتحدة ممثلة ببرنامج المستوطنات البشرية التابع للأمم المتحدة بشأن إنشاء المكتب الوطني للمملكة المغربية.

3- مداخلة فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين في هاته الجلسة العامة المخصصة للتصويت على مشاريع قوانين الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التالية:

1. مشروع قانون رقم 14.19 يوافق بموجبه على اتفاق الشراكة في مجال الصيد المستدام بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي وعلى بروتوكول تطبيقه وكذا تبادل الرسائل المرافقة للاتفاق المذكور، الموقع ببروكسيل في 14 يناير 2019؛

2. مشروع قانون رقم 11.19 يوافق بموجبه على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF)، الموقع بكينغالي (روندا) في 21 مارس 2018؛

3. مشروع قانون رقم 10.19 يوافق بموجبه على الاتفاق على شكل تبادل رسائل بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي بشأن تعديل البروتوكولين رقم 1 ورقم 4 من الاتفاق الأورو-متوسطي المؤسس لشراكة بين المملكة المغربية من جهة، والمجموعات الأوروبية والدول الأعضاء بها، من جهة أخرى، الموقع ببروكسيل في 25 أكتوبر 2018؛

4. مشروع قانون رقم 90.18 يوافق بموجبه على الاتفاق حول نظام المدارس البريطانية في المغرب، الموقع بلندن في 5 يوليو 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛

5. مشروع قانون رقم 97.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بنيودلهي في 19 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وجمهورية الهند؛

6. مشروع قانون رقم 99.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن تسليم المجرمين، الموقع بنيودلهي في 13 نوفمبر 2018 بين المملكة

وجب التقاط الإشارات الواضحة برفض كل مكونات الشعب المغربي المخطط المشؤوم القاضي بتصفية القضية الفلسطينية من خلال "صفقة القرن" و"ورشة البحرين" المعبر عنه في مسيرة حاشدة بالرباط يوم الأحد 23 يونيو 2019، فالقضية الفلسطينية هي قضية أم لكل المغاربة، سواء كمؤسسات أو كمواطنين.

وعليه، وانسجاما مع روح الإجماع التي طبعت أشغال لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة أثناء الدراسة والتصويت على مشاريع قوانين الاتفاقات التي بين أيدينا، فإننا في فريق العدالة والتنمية سنصوت بالإيجاب على هاته الاتفاقيات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4- مداخلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

جرت العادة أن الحكومة المغربية تعرض على البرلمان الاتفاقيات الموقعة مع الدول والمنظمات الدولية والمجموعات الاقتصادية والمؤسسات المالية الدولية دفعة واحدة، وتمارس ضغطا على المؤسسة البرلمانية للمصادقة على مشاريع القوانين للموافقة على هذه الاتفاقيات، دون إعطاء الوقت الكافي للفرق والمجموعات البرلمانية للإطلاع على هذه الاتفاقيات ومناقشتها بما يخدم المصالح العليا للوطن.

وفي نفس الاتجاه، وبنفس الطريقة عرضت الحكومة على مجلسنا الموقر إحدى عشرة (11) اتفاقية جملة واحدة من ضمنها ثلاث (3) اتفاقيات وردت مشاريع القوانين التي توافق عليها قبل المصادقة عليها من لدن مجلس النواب وذلك في خرق سافر للفصل 84 من الدستور، حيث طلبت الحكومة من مجلس المستشارين برمجة جلسة المصادقة على مشاريع القوانين يوم أمس 24 يونيو 2019 على الساعة الثالثة والنصف زوالا، قبل شروع مجلس النواب في المناقشة والتصويت على هذه النصوص والتي لم تتم إلا في اليوم الموالي أي يوم 25 يونيو 2019 حيث تم التبليغ بتوصل المجلس به وإدراجه بالجلسة العامة في نفس الوقت ويتعلق الأمر بمشاريع القوانين الثلاثة:

مشروع قانون 10.19 يوافق بموجبه على الاتفاق على شكل تبادل رسائل بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي بشأن تعديل البروتوكولين رقم 1 و رقم 4 من الاتفاق الأوروبي-متوسطي المؤسس لشراكة بين المملكة المغربية من جهة، والمجموعات الأوروبية والدول الأعضاء بها من جهة أخرى، الموقع ببروكسيل في 25 أكتوبر 2018؛

مشروع قانون 14.19 الذي يوافق بموجبه على اتفاق الشراكة في مجال الصيد المستدام بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي وعلى

وهي مناسبة كذلك لنجدد التأكيد على صوابية عودة المغرب المؤسسية لمنظمة الاتحاد الإفريقي قبل سنتين، وعلى الحيوية والدينامية التي أعطتها هاته العودة للاتحاد، والتي تتجلى اليوم بوضوح في تبني مقترح صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، بإحداث مرصد إفريقي للهجرة، من طرف قادة الدول الإفريقية، والذي ستحتضن مدينة مراكش مقره الرئيسي، وهو المرصد الذي سيعمل على ثلاث واجهات رئيسية وهي: الفهم والاستباق والمبادرة. بغية تدبير متوازن وشمولي لإشكالية الهجرة، من خلال تطوير عملية الرصد وتبادل المعلومات بين البلدان الإفريقية.

وفي هذا السياق نؤكد على أهمية توقيع بلادنا على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة القارية الإفريقية الحرة (ZLECAF) خلال الدورة الاستثنائية العاشرة لمؤتمر الاتحاد الإفريقي، المنعقدة بكيغالي برواندا في 21 مارس 2018، من أجل تيسير التجارة الإفريقية عبر وضع آليات للتبادل الحر مثل:

- المرصد الإفريقي للتجارة (يوجد قيد الدراسة)؛

- إحداث منصة افريقية للتجارة الرقمية من طرف مفوضية الاتحاد الإفريقي وذلك بتعاون مع الجاليات الإفريقية خصوصا الشباب من أجل خلق حوالي 600000 شركة صغيرة ومتوسطة ما بين 2019 و2023.

ولعل في انضمام المغرب إلى هاته الاتفاقية تجسيد صريح لفلسفة التعاون جنوب-جنوب التي ما فتى جلالته الملك محمد السادس، حفظه الله، ينادي بها، إلى جانب كونه -أي الانضمام لمنطقة التجارة القارية الإفريقية الحرة- مؤشر على أن عودة المغرب لمنظمة الاتحاد الإفريقي قرار استراتيجي بالنسبة لبلادنا يرمي إلى تحقيق تنمية شاملة ومندمجة قادرة على توفير سبل العيش الكريم لكل مواطن إفريقي عبر استثمار المؤهلات البشرية والطبيعية والتاريخية التي تزخر بها، وليس مجرد نهج تكتيكي للدفاع عن قضية الصحراء.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن ما تم تحقيقه من مكاسب على المستوى الدبلوماسي، ما كان ليتم لولا انخراط بلادنا بشكل تلقائي واستباقي في إصلاحات سياسية هيكلية، جعلت المغرب اليوم يحظى بتقدير واحترام عدد من المؤسسات والفاعلين الدوليين، وذلك من خلال اختيار مسارات الإصلاح في ظل الاستقرار، وهو مسار مخالف تماما للخيارات التي كانت مطروحة على الساحة الدولية.

وبطبيعة الحال فإن هذا المسار ما كان ليكون لولا الإنصات الدائم والتفاعل المستمر والإيجابي مع نبض الشارع المغربي، ومن هنا

على المفاوضات المحتملة بشأن ترسيم حدود المناطق البحرية، وبصفة عامة حقوق الدول الأخرى؟ والفقرة الثالثة من الاتفاق على شكل تبادل رسائل تنص على أنه " يبرم هذا الاتفاق دون المساس بموقف الاتحاد الأوروبي بخصوص وضعية الصحراء الغربية وموقف المملكة المغربية بشأن هذه المنطقة "

- الفقرة رقم 4 من المادة 12 من اتفاق الشراكة في مجال الصيد يعتبر تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية للمغرب نفس الشئ بالنسبة للنقطة رقم 2 من المادة الرابعة والمادة السادسة من نفس البروتوكول بروتوكول تطبيق الاتفاق؛

- المقابل المالي لاتفاق الشراكة في مجال الصيد لا يكفي حتى لتعويض الخسائر البيئية التي تكبدها سفن صيد الاتحاد الأوروبي بمناطق الصيد، ناهيك عن استنزاف الثروة السمكية والقضاء على بعض الأنواع؛

- تنص المادة 18 من اتفاق الشراكة في مجال الصيد والمادة 17 من بروتوكول تطبيق هذا الاتفاق على أن الاتفاق يمكن أن يطبق بشكل مؤقت مباشرة بعد التوقيع عليه من طرف مجلس الاتحاد الأوروبي دون أي اعتبار للبرلمان المغربي؛

- كما أن اتفاق الشراكة من أجل الصيد المستدام تفادي أي حديث عن حرية الانتماء النقابي بالنسبة للبحارة مكتفيا فقط بحرية تأسيس الجمعيات في النقطة 9 من المادة الثالثة من الاتفاق؛

- لا يوجد بالاتفاق بنود صريحة وصارمة للحفاظ على الثروة السمكية واستدامة المخزون السمكي وإنما إشارات باهتة في هذا المجال تتحدث على أنه يمكن عند الاقتضاء " اعتماد بعض التدابير الرامية إلى استدامة الموارد السمكية، وتحدث أيضا على تعاون" وليس التزام السفن الأوروبية بالخضوع للمراقبة؛

- في مقابل هذا التساهل من الجانب المغربي نجد حرص الاتحاد الأوروبي على تخفيض التعويض المالي والمساهمة المالية كلما انخفضت إمكانيات الصيد؛

- الاتفاق أعطى إمكانيات صيد غير محدودة بالنسبة لفئة الصيد التقليدي للسمك السطحي وكذا لفئة الصيد القاعي والصيد التقليدي لسمك "التونة"

- بالقصبة وحدد الكوفا أو الحصص السنوية فقط بالنسبة للصيد السطحي الصناعي بشباك الجرو والشبكة الدائرية، وهو ما يهدد بشكل قطيع الثروة السمكية ويخلق أضرارا بيئية جسيمة على مجال الصيد في المياه المغربية.

وشكرا.

بروتوكول تطبيقه، وكذا على تبادل الرسائل المرافقة للاتفاق المذكور، الموقعة ببروكسيل في 14 يناير 2019؛

مشروع قانون 11.19 الذي يوافق بموجبه على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF) الموقع بكينغالي في 21 مارس 2018.

وهذا الإستعجال غير مبرر من طرف الحكومة فإذا علمنا أن هذه الاتفاقيات إثنان منها وقعت في أكتوبر 2018 وآخرها وقع في يناير 2019، وانتظار 4 أشهر لإحالتها على البرلمان هو تماطل غير مفهوم بالنظر إلى الأهمية البالغة التي تكتسبها هذه الاتفاقيات وحرمان المؤسسة التشريعية من حقها في مناقشتها والضغط من أجل تمريرها يوم الثلاثاء 25 يونيو 2019، موعد انعقاد الجلسة العامة في خرق سافر للنظام الداخلي لمجلس المستشارين، الذي ينص على التوصل بتقارير اللجن على الأقل 48 ساعة قبل عرضها في الجلسة العامة، وبمنظرة سريعة على جزء من هذه الاتفاقيات، (لأنه يستحيل الإطلاع عليها جميعها، بالنظر إلى الحيز الزمني الجد ضيق الذي أحييت فيه قبل عرضها في الجلسة العامة للمصادقة عليها) فإنه يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- عرض عدة اتفاقيات دفعة واحدة وفي جلسة واحدة وضمن عرض واحد جد مقتضب يمس بحق البرلمانين في مراقبة عمل الحكومة؛

- الضغط على المؤسسة التشريعية لتمرير إحدى عشر (11) اتفاقية دفعة واحدة وتمرير تسعة (9) اتفاقيات جد مهمة خلال يومين لدى غرفتي البرلمان مما يعتبر مسا باستقلالية السلط. فقد صادق مجلس النواب في جلسة عامة على الاتفاقيات الثلاث المذكورة أنفا يوم 24 يونيو وضغطت الحكومة على الغرفة الثانية لكي تصادق اللجنة المختصة في نفس اليوم على هذه الاتفاقيات لتعرض يوم الثلاثاء 25 يونيو 2019 على الجلسة العامة وتتم المصادقة عليها، كل هذا بدعوى حلول استحقاق آخر يوم 27 يونيو 2019 علما أن المجلس الوزاري صادق على هذه الاتفاقيات يوم 4 يونيو 2019؛

بالنسبة لاتفاقية الشراكة في مجال الصيد المستدام، نتساءل هل للمغرب القدرة، والكفاءة على مراقبة كل مياهه الإقليمية؟ وقد أثبتت التجربة الخرق المستمر لسفن الصيد الأوروبي لاتفاق الصيد البحري.

ما هي التدابير التي اتخذها ويتخذها المغرب لمكافحة المحافظة على الثروة السمكية، ومكافحة الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم INN؟

فالبرغم من أن توقيع الاتفاق في حد ذاته يعتبر انتصارا دبلوماسيا وسياسيا في ما يتعلق بالقضية الوطنية فإن البند "ح" من الفصل الأول من الاتفاقية والمتعلق بتعريف منطقة الصيد، يتحدث عن الصحراء الغربية، ويتحدث على أن هذا التعريف لمنطقة الصيد لا يؤثر

محضر الجلسة رقم 232

التاريخ: الأربعاء 22 شوال 1440هـ (26 يونيو 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وخمس وأربعون دقيقة، إبتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة عشرة صباحا.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة للاستماع لرد السيد رئيس الحكومة عن تدخلات الفرق والمجموعة البرلمانية في إطار مناقشة الحصيلة المرئية لعمل الحكومة.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيد وزير الدولة المحترم،

السيد وزيرين المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تطبيقا لأحكام الفقرة الأولى من الفصل 101 من الدستور، والمادة 237 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة للاستماع لرد السيد رئيس الحكومة، عن تدخلات الفرق والمجموعات البرلمانية بالمجلس في إطار مناقشة الحصيلة المرئية لعمل الحكومة.

وقبل أن أعطي الكلمة للسيد رئيس الحكومة، أود التذكير بأن هذه الجلسة العامة هي الثالثة من نوعها التي نعقدتها في إطار دراسة الحصيلة المرئية لعمل الحكومة، وذلك بعد تقديم عرض السيد رئيس الحكومة أمام مجلسي البرلمان في الجلسة العامة المشتركة يوم الاثنين 13 ماي من السنة الجارية، وكذا الاستماع لتدخلات الفرق والمجموعات بالمجلس في إطار المناقشة في الجلسة العامة التي عقدها مجلسنا يوم الاثنين 3 يونيو 2019.

والآن استأذنكم لأعطي الكلمة للسيد رئيس الحكومة المحترم، تفضل السيد الرئيس.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أريد أولا أن أشكر جميع السيدات والسادة المستشارين المحترمين على تفاعلاتهم ومناقشاتهم للحصيلة المرئية لعمل الحكومة التي سبق أن قدمتها أمام مؤسستكم التشريعية الموقرة بغرفتها بتاريخ 13 ماي 2019.

ويشكل هذا اللقاء آخر فصول هذه المحطة الدستورية المتميزة التي تأتي في إطار تنزيل مقتضيات الفصل 101 من الدستور بعد مناقشة هذه الحصيلة وتقديم الرد على مداخلات السادة النواب بمجلس النواب، وبالنسبة لي فهي فرصة للحكومة للتفاعل مع المقترحات التي عبر عنها المتدخلون باسم مختلف الفرق والمجموعات بمجلس النواب مع أنني سأقوم بتوضيح رأي الحكومة في بعض ما ورد فيها من أمور نعتبرها إما غير منصفة للحكومة وحصيلتها أو أنها تحمل معطيات غير دقيقة.

وأنتهز هذه الفرصة للتأكيد مجددا على أهمية هاذ المحطة الدستورية المتميزة في تعزيز التواصل بين المؤسسة التشريعية الموقرة ومن خلالها مع الرأي العام الوطني.

وأسجل في البداية أيضا اعتزازي بالمواقف المشرفة لمختلف الفرق والمجموعات بمجلس المستشارين بخصوص قضية الصحراء المغربية وإعلانها عن التعبئة والانخراط ومعها مختلف مكونات الشعب المغربي والقوة الحية للأمة وراء جلاله الملك حفظه الله، للدفاع عن الثوابت الوطنية للمملكة، وفي مقدمتها قضيتنا الوطنية العادلة والتصدي لكافة مناورات أعداء وخصوم الوحدة الترابية للمغرب ودحض أطروحة الانفصال ونقضها، وقد تمكن المغرب بفضل الله تعالى ثم بفضل هذا التلاحم والإجماع الوطنيين من تحقيق مكاسب مضطردة آخرها سحب كل من دولتي سلفادور والبرباد اعترافهما بالكيان الوهبي ودعم الموقف المغربي الراسخ بشأن وحدتنا الوطنية والترابية.

السيد الرئيس المحترم،

لقد شكلت هذه المناقشة مناسبة أخرى أكدت فيها الفرق المشكلة للأغلبية الحكومية بمجلس المستشارين، إذا كان الأمر يحتاج إلى تأكيد على انسجامها وتعبئتها وانخراطها البناء في مساندة العمل الحكومي ودعم مختلف الأوراش الإصلاحية للحكومة، وقد تميز خطابها بالموضوعية وبتثمين ما تحقق من إنجازات مقدرة وتقديم النقد البناء وعدد من الملاحظات والاقتراحات الهادفة لتجويد العمل الحكومي والأداء الحكومي وتقويم مساره إذا تطلب الأمر ذلك.

وهذه المناسبة، أود أن أؤوه أيضا بمداخلات بعض الفرق الأخرى وإن لم تكن من فرق الأغلبية التي تميزت بالموضوعية في مناقشتها للحصيلة المرئية.

وطبعا لا يفوتني أن أشكر أيضا فرق المعارضة التي حرصت على ممارسة حقها الدستوري من خلال مساهمتها في مناقشة هذه الحصيلة المرئية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد كنا ننتظر من كافة السيدات والسادة المستشارين، نقاشا موضوعيا وتقييما منصفًا لمضامين الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، إذ اخترنا في العرض الذي قدمناه خطاب الوضوح والصراحة والواقعية في سياق دقيق، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، غير أن هذا لم يكن دائما القاعدة، وهذا الأمل لم يكتمل ونحن نتابع أحيانا بعض التدخلات التي أثرت مرة أخرى اللجوء إلى خطاب التبخيس والتينيس، فصرنا نسمع تشكيكا في معطيات وأرقام صادرة عن مؤسسات رسمية، وكيل عبارات قذحية وأحيانا مشينة من قبيل أن الحكومة ضربت أغلب المكتسبات عرض الحائط، وأغلب، وبدأت تقود البلاد نحو المجهول، وأنها لم تنتج سوى فقدان المصداقية السياسية، وأنها نجحت فعلا في تقسيم الأغلبية الحكومية وتقسيم الشعب المغربي وخلق الحقد والكراهية في صفوفه بسياستها الانتقائية.

انتهى النقل عن بعض المداخلات.

وأساءل وأنا أتساءل: بالله عليكم، هل بهذا الخطاب السوداوي والمغرق في السوداوية تظن بعض فرق المعارضة أنها تمارس بحق دورها الدستوري؟

ما هي القيمة المضافة لعمل المعارضة إذا كان مجرد تبخيس مستمر وإسهام بهذا التبخيس المستمر في زعزعة الثقة في العمل السياسي وفي الشأن العام وفي المؤسسات؟

ثم أين هو الدور الحقيقي للمعارضة في مراقبة عمل الحكومة عبر نقد بناء، عبر مقترحات، عبر مبادرات تخدم المصالح العليا للوطن بعيدا عن خطاب التبخيس هذا؟

إن الحكومة إذ تذكر وتذكر إنجازات حصيلتها وتبشر بما تقدم على عدد من الواجهات، فإنها واعية بالإكراهات والتحديات وبالتطلعات المشروعة للمواطنين، وتعي بأن البيئة السياسية والمؤسسية ومناخ الاستقرار الذي تنعم به بلادنا يعد فرصة للوطن لتحقيق المزيد من المكتسبات في طريق تعزيز البناء الديمقراطي.

ولذلك نحن لما قدمنا الحصيلة، قدمناها بمؤشرات رقمية واضحة، قدمناها بمعطيات واقعية، قدمناها حتى باستشرافات مستقبلية قريبة وقدمناها بمعطيات ومؤشرات رقمية صادرة عن المؤسسات الدستورية للمملكة.

ولكن البعض مع الأسف تعمد تجاهل مضامينها وخاض في نقاش بعيد عن حس الموضوعية والإنصاف.

وإذا كنتم قد صفقتم لما قلتم بأنه ضرب أغلب المكتسبات عرض الحائط فبالله عليكم، كيف يمكن أن يكون هناك ضرب لمكتسبات وأن تكون هذه الحكومة كما قلتم فاشلة ومشتتة وتوقع اتفاقا مع شركائها بشأن الحوار الاجتماعي بعد سنتين فقط من عمرها، واتفاق كلفته

المالية التي هو 14.6 مليار درهم أعلى من جميع الاتفاقيات السابقة، الاتفاق 26 أبريل ديال 2011 كانت كلفته 15 مليار وهذا 16 مليار، 16 مليار صحيح.

الحكومة قلصت نسبة البطالة بشهادة المندوبية السامية للتخطيط، صحيح نحن نطمح إلى أكثر ولكن قلصت نسبة البطالة، الحكومة رفعت ميزانية القطاعات الاجتماعية بشكل غير مسبق التعليم والصحة.

الحكومة رفعت مستوى الدعم لعدد من الفئات الاجتماعية، حكومة ساهمت في رفع نسبة التمدن، حكومة قلصت نسبة الهدر المدرسي، كان 2010: 400 ألف طفل يغادرون الدراسة واليوم قلصنا إلى ما يقرب النصف.

حكومة قلصت عدد وفيات الأطفال وعدد وفيات الأمهات، وهو ما بيناه بالأرقام والمؤشرات التي لا غبار عليها.

تحدث بعض إخواننا في المعارضة عن ما أسموه الإفلاس وعدم محاربة الفساد وكيف يستقيم هذا الكلام ويصح في حق حكومة استطاعت أن تقلص الفساد وأن تكون سببا في ارتفاع ترتيب المغرب من بين الدول في مؤشر ملامسة الرشوة بـ 17 رتبة في سنتين فقط لأول مرة في تاريخ المغرب، حكومة ارتفع في عهدها حجم الاستثمارات الأجنبية، حكومة حققت تقدم إيجابي في مؤشر مناخ الأعمال، ما ننساوش بأن في 2010 كان في الرتبة 128 واليوم في الرتبة 60 وكان منذ سنتين في المرتبة 69، بمعنى في ظل هذه الحكومة في سنتين تحسن مناخ الأعمال بـ 9 مراتب، وإن شاء الله غادي يتحسن فهاذ السنة أيضا في 2019 بـ 4 أو 5، حكومة استطاعت أن توقف تصاعد نسبة المديونية، وبيننا هذا بالرقم، وغادي نرجع له، وهي كلها مؤشرات دولية لم تحابي المغرب ولا حكومة المغرب، مؤشرات دولية لا تحابي المغرب، فلولا وجود إنجاز حقيقي على الأرض بينته وأوضحته في الحصيلة لما تمكننا من تحقيق هذا التحسن، ولا اعترفت تلك المؤشرات فعلا بهذه النتيجة.

وقد كنت أمس في باريس مع منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي وما قاله لتوقيع الاتفاق مع (L'OCDE) اتفاق مغرب، اتفاق القطري رقم 2 الثاني هو دليل على الثقة في المغرب بالمناسبة، لأن هذا غير مسبق وأيضا الكلمات التي سمعناها والتقارير التي أصدرتها هذه المنظمة حول الاقتصاد المغربي وتطور الاقتصاد المغربي، وهي تشتغل بالخصوص على الحكامة وعلى التنافسية أو على المعايير الدولية فهاذ المجالات وفي مجالات غيرها، كله إيجابي بل تثمين لما يقوم به المغرب والتي قام به في هذه السنوات الأخيرة.

ولأجل ذلك فاحنا لا نشاطر المعارضة نظرتها التشاؤمية وخطابها المغرق عموما في السلبية، بحيث لم نلمس، في بعض التدخلات ماشي كلها، نقدا بناء ولم نسجل في كثير منها اقتراحات عملية وبدائل واقعية، بل كان في الغالب انطباعات وكلام مرسل مقابل ما قدمناه نحن من

أرقام ومن معطيات.

إذن هذيك القضية غالب المكتسبات لم تضرب بالعكس، جميع المكتسبات اللي كانت تعززت وتقوت أكثر في ظل هذه الحكومة بالأرقام وبالمعطيات، صحيح نحن متفقون على أن الخصاص لا يزال كبيرا وأن خصاصنا نقلصو هاذ الخصاص، ولكن نحن نتقدم فهاذ المستوى بخطى ثابتة بإذن الله.

كما أنه أمر مؤسف أن تطلق من تحت قبة البرلمان اتهامات كبيرة من قبيل الحديث عن منطق الغنيمة والوزيعة في التعيين بالمناصب العليا والصفقات، بل ذهب أحدهم وقال أنتم عينتم كل المعنيين من حزبكم، وأنا ما عرفتش هاذ القضية منين جات، طيب أعطبونا أرقام، أعطبونا أسماء.

وأنا قلت مرارا التعيين في المناصب العليا مفتوح أمام الناس، اللي عندو يعطينا معطيات أو شكايات أو شكايات أو انتقادات بالأسماء أو بالأمثلة، أنا أتعهد كرئيس الحكومة أي شكاية من هذا النوع أن أحقق فيها، وأنا أعمل على أن نمضي في التحقيق إلى أبعد مدى وإلى آخر مستواه.

ولذلك فيجب أن لا نطلق الكلام على عواهنه، ذلك أن الخطاب من هاذ النوع السلبي والسياسي المأزوم والمشفع أحيانا بأسلوب اللمز والتشنيع والامتهام، أحيانا مشى في بعض المداخلات إلى حد التشكيك في الوطنية، وهذا غريب جدا، هذا هو الذي يسهم في مزاج سيء، هو الذي يسهم في تنفير المواطنين والمواطنين والشباب بالخصوص من الأحزاب السياسية ومن السياسة ومن المؤسسات ويشكك فيها، إذن دير خطاب موضوعي واقعي.

لذلك أدعو نفسي وأدعو الجميع حكومة وبرلمانا إلى أن نعمل جميعا على أن نرتقي بخطابنا السياسي ونتحرى فيه الموضوعية والإنصاف، ونلتزم فيه بضوابط وأدب الاختلاف والنقد والتقييم، لأننا نقف جميعا بمسؤولية أمام المواطنين والمواطنين الذين يتابعون ما نقوم به وما نقوله، ولا يستقيم أن نكون نحن سببا في عزوف أو سببا في تعزيز ثقة هؤلاء المواطنين في المؤسسات وفي العمل السياسي.

وكما قلت مرارا أنا بطبيعة الحال كانت بعض الأمور اللي تقالت، أنا ما غاديش نرد عليها، أنا تحترم جميع الأحزاب السياسية أما الحزب ديال السي علال الفاسي أنا فوق راسي وعينيا وأنا كتحترم السي علال الفاسي، أنا راه العلاقة راه كبيرة، كبيرة، ولكن جيو معانا للطريق، ماشي معقول، ماشي معقول، واش أنتما أنتما، الأمين العام قدامي وقعتم على اتفاق وتبخسون هذا الاتفاق، كايين واحد شوية الخطاب اللي فيه واحد الشوية خاصو يتقاد واحد شوية، ماشي أنت لا ماشي أنت، أنت ما تدخلت، اللي تدخلو..

إلا دافعت على الشعب قل الله يجازيكم بخير جينا لهنا للبرلمان كنعقولو الحكومة لم تستطع أن تنجح اتفاقا ديال الحوار الاجتماعي،

الحكومة جمدت الحوار الاجتماعي، ودابا الحكومة الحمد لله وقعت الحوار الاجتماعي، ديرو الخطاب متوازن، قبل نتفهم، ولكن من بعد قول الحكومة نجحت مع جميع الشركاء، هذا ماشي نجاح ديال طرف واحد، كلنا نجحنا، نجحت في أن توقع الاتفاق الاجتماعي، راه احنا بغينا ما نكرهوش، احنا الحكومة ما نكرهوش نديرو أحسن، ولكن ما تحقق شيء جيد، احنا راه اتصلبنا شرائح عديدة من المواطنين والمواطنين كيشكروننا، بعدا قبل ما نوقعواش كانوا كيقول لينا؟ عندي الرسائل، باقي الرسائل، كيقول لنا لاش أنتما بغيتو توقعوه هاذ الشيء، احنا نفذوه وصافي، من قبل فاش تأخرنا واحد الشوية في الحقيقة تأخر نسبي، كانوا بزاف ديال المواطنين والمواطنين كيقول لنا نطالب الحكومة هاذ الشيء اللي اقترحت في الحوار الاجتماعي تنفيذو وخا ما يبغوش النقابات يوقعوه، احنا قلنا لهم لا، احنا شركاء وبغينا نمشيو ذاك الشيء، نمشيو حتى..

ووصلنا الحمد لله ووقعنا هاذ الاتفاق، وقولوا الحمد لله وقعنا الاتفاق.

كيفاش هاذ القضية ما تحمدوش الله على واحد العمل اللي درناه مجموعين؟ هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية، كنا كنجيو هنا، هاذ الهضرة قلتها المرة الثالثة وأنا كنعقولها، كنا كنجيو هنا وكينوضو برلمانيين إما في مجلس النواب ولا هنا، كيقول لك لماذا تيسير؟ أنا عندي الجماعة، أنا رئيس جماعة ذاك تيسير ما كيسيرش علي، وجماعة حدايا فيها تيسير، دابا عممنا تيسير، إوا صفقو على هاذ القضية، أنتما طلبتو، احنا استجبنا.

دابا هناك أمور كثيرة، عملية، واقعية، كان يطالب بها الناس من المعارضة درناها، دابا بحال إلى ما كايناش، ضرب عليها الطم، صافي، ومشي كيقولو، لا.

هذا هو خطاب الموضوعية، تقول هاذ الشيء تحقق، مزيان، ولكن احنا كنعطالو بالمزيد، هاذ الخلل نقص ولكن هاذ الشيء ما كافيش، باش يكون الخطاب متوازن، هاذ الشيء اللي كنعطالو، احنا لا نطالب من المعارضة أن تكون مصفقة للحكومة، احنا غير بركة علينا غير الأغلبية الحمد لله راه كاينة، والأغلبية التي لا تصفق، حتى هي تتدخل وتتقد ولكن بمنطق متوازن.

بعض المداخلات رجعاتنا ثاني للبلوكاج الحكومي، فهمتني، رجعاتنا للبلوكاج الحكومي، وبدات تتقول ما سببه من فراغ سياسي ومؤسستي، كأنها لم تكن شريكة في تلك المرحلة، في المفاوضات وفي الصعود أو النزول، وحقيقة الأمر أن الجميع يعرف أن احنا راه طوينا هذيك الصفحة، وأن الحكومة الحالية لا تحتمل تلك المسؤولية ما كتحملهاش، احنا نهارة عين جلاله الملك هاذ الحكومة، بدينا كنعشغلو، وصوت مجلس النواب، انطلقنا في تنفيذ البرنامج الحكومي، ولذلك نحن قدمنا حصيلة لسنتين وخلال هاتين السنتين من عمر الحكومة

تتويج لمسلسل مبتكر، مبتكر لأسلوب تتبع تنفيذ البرنامج الحكومي وهذا الشيء أنا أعلنت عنه، أنا منذ سنتين بدءا من البرمجة والتتبع والتنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية، وكل ذلك استنادا وانطلاقا من مضامين البرنامج الحكومي.

كما أن إعداد الحصيلة تم تأطيره بمقاربة محكمة تم الحرص فيها على تحقيق التفاعلية مختلف التدخلات من خلال إعداد المخطط التنفيذي للبرنامج الحكومي الذي درناه هاذي سنتين، كان برنامج حكومي درنا مخطط تنفيذي للبرنامج الحكومي، درنا وحدة خاصة لمتابعة هذا التنزيل، درنا لجنة بين وزارية لتتبع وتيسير تنزيل البرنامج الحكومي، وهذه المقاربة المحكمة هي التي مكنت من بلورة وثيقة متكاملة للحصيلة المحلية لعمل الحكومة، تعرض الواقع الفعلي لتقدم تنفيذ التزامات البرنامج الحكومي إلى حدود نصف الولاية، وفق خيط ناظم تؤطره رؤية الحكومة في مختلف المجالات.

وأنا أستحضر هاذ المنهجية أريد أن أجدد التنويه وأجدد الشكر لكافة مسؤولي وأطر القطاعات الحكومية الذين عملوا بجدية في سبيل إنجاح هذه المنهجية التي هو عمل مستمر.

السيد الرئيس،

سأحاول التفاعل مع تدخلات السيدات والسادة المستشارين من خلال المحاور الأساسية الثلاثة الآتية:

المحور الحقوقي والمؤسسي؛

المحور الاقتصادي؛

المحور الاجتماعي.

وسأختصر في بعضها وأتوسع في بعضه الآخر على حسب ما أتى في تدخلات السيدات والسادة المستشارين.

أولا، مآل تنزيل خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

أولا، خاصنا نفتخرو أن بلادنا اليوم عندها هاذ خطة العمل الوطنية، واحدة من 39 بلدا في العالم التي عندو خطة العمل الوطني في المجال الديمقراطي وحقوق الإنسان، وأنها خطة وضعت بمنهجية تشاركية وتشاورية موسعة، جميع الجمعيات الحقوقية والمؤسسات المتدخلة في المجال الحقوقي ومتدخلين كثيرين ساهموا فيها، فغير هاذ العملية هاذي، هي يجب أولا أن نتمنوها، هاذي راه ماشي سهلة، وبالتالي فهاذ الخطة التي ترجمت بعد ذلك إلى مخطط تنفيذي التي هو موجود، الآن يبدأ تنفيذ هاذ المخطط التنفيذي.

إذن هاذ المخطط التنفيذي استكملة السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان، والذي كان مشرفا على وضع الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، واستكمل وضع المخطط

تحقق أكثر ما لم يتحقق في بعض المجالات في ظل الحكومات بكامل ولايتها، وهاذ الشيء بالأرقام، وهو ما يفند ما يقال عن سوء التدبير وفشل وهدر الزمن السياسي، إلى آخره، بالعكس اقتصدنا الزمن السياسي، واستطعنا بالأرقام أن نحقق أمور مهمة، وبطبيعة الحال حتى المواطنين والمواطنات سيلمسون هذا.

والغريب أن هناك من أنكر علي حتى الابتسامة أثناء عرض الحصيلة، والفرحة بالمنجزات والأرقام والمؤشرات، وبغيتوتصادرو حتى حق رئيس الحكومة في الابتسامة، هاذ الشيء الذي بقي، دليل على أنه لم يكن هناك شيء ينتقد في الحصيلة، سنتخذ غير الأشكال وبعض الأمور، فهل تريدون مصادرة حق رئيس الحكومة حتى في الابتسامة وفي الإشادة بحصيلة نقدر أنها إيجابية وواعدة وجيدة تهم سنتين فقط من العمل الحكومي، وأن المؤشرات المحققة تعد إن شاء الله بحصيلة أفضل في مستقبل الأيام.

بطبيعة الحال فإن الأطر والكفاءات الوطنية التي تناضل في مختلف المجالات والإدارات والمؤسسات هي التي تحس أكثر بالجهد بالعمل الذي تقوم به بلادنا، لأنهم تيشغلون في الميدان وتيشوفون، وبالنتائج التي تحدثنا عنها في هذه الحصيلة.

أما غيرهم فينطبق عليه المثل الأمازيغي: "أوندكيس تابلا، أونكيس تكيث، أبلا صودا العواز" بمعنى واحد تيشغل وواحد غير ينتقد، لا خاصنا نكونونحسو بالجهد ديال هذوك الناس علاش؟ هي هذيك هي الترجمة تقريبا الأمازيغية صعب نترجمها لشي لغة أخرى، كاي شي معاني واحد الحلوة ما.

السيد الرئيس:

شبيهة بالنملة والصرصار، ياك السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة:

إيه.

ولذلك أنا أؤكد مرة أخرى فهاذ المقدمة أنه الحمد لله حصيلة الحكومة فيها الكثير مما يمكن أن يعزبه وفيها الكثير مما يمكن الإشادة به وفي كثير الإنجازات لبلادنا، وإن كنا لا ننكر بطبيعة الحال أن هناك انتظارات أكبر وخصاص أيضا نحتاج إلى أن نتعاون جميعا لتجاوزها.

كانت هناك بعض المداخلات أيضا حول منهجية تقديم الحصيلة، وبطبيعة الحال هنا كان تناقض، شي تقول اعطيتونا غير خطاب عام بدون إنجازات واقعية، شي تقول كثرت علينا بالأرقام الجامدة.

فغير الله يجازيكم بخير تجمعو واتفقو وقولوا لنا وحدة فهم، وحدة فهم، والحقيقة والصحيح أن تقديم الحصيلة يجمع بين المستوى السياسي وبين مستوى الأرقام والإنجازات الواقعية التي قدمها.

وأريد أن أذكر بأن إعداد وتقديم هذه الحصيلة لعمل الحكومة جاء

بالأرقام ما فيهاش أسمو وكنزيدو نقطة كل سنة، وصلنا اليوم ل 5% .
ومن جهة ثانية، هناك الميثاق الوطني للاتمرکز الإداري، والذي أستغرب حتى هو هاذ الميثاق الوطني للاتمرکز الإداري، كما قلت لكم، ربما كنت شي مرة هنا أو في مجلس النواب، 17 خطاب ملكي أو رسالة ملكية من الرسالة ديال 2002 ديال جلالة الملك إلى الوزير الأول الذي يطالب فيه بإخراج ميثاق اللاتمرکز الإداري.

وفي خطاب ديال العرش ديال 2013 جلالة الملك تيقول: "ونحن ننتظر إخراج ميثاق اللاتمرکز الإداري الذي ناديت بإخراجه منذ 10 سنوات". هذا في الخطاب ديال 2013.

وكرر جلالة الملك الدعوة إلى إخراجه هنا في افتتاح البرلمان في 2013، ودعا إليه بعد ذلك.

بعد ذلك هذه الدعوة ملكية كل الحكومة تيقول لها خرجوا احنا تحلينا بالجرأة والنجاعة والسرعة والالتقائية، هذا دليل على الالتقائية، لأن ميثاق اللاتمرکز الإداري من بين الأمور اللي كانت تتصعبو هو أن خاص الالتقاء يكون بين مختلف المتدخلين، لأن كل واحد عندو رأي، عندو إشكالات، عندو عواقب، عندو خصائص ذاتية، كل قطاع ولذلك باش تجمع هاذ الشئ وتحاول تلقى واحد خيط ناظم وواحد الوسط اللي يجمع بين هاذ التطلعات والانتظارات والخصائص والعواقب ديال كل طرف، هو عمل دؤوب قمنا به بطبيعة الحال مع جميع المتدخلين لنخرج ميثاق اللاتمرکز الإداري في دجنبر 2018. راه هذا شيء مهم جدا، غير هادي بوحدها راه الحكومة الحمد لله حققت فيها نقلة.

وأخرجنا بعد إخراج ميثاق اللاتمرکز الإداري خرجنا المرسوم الذي يسطرو ويحدد النموذج ديال المخطط المديرى للقطاعات الحكومية.

ونحن الآن في المرحلة الأولى اللي هي 6 شهور كما حددها الميثاق، 6 شهور الأولى هو وضع واعتماد مخططات المديرية للقطاعات، وعندنا نظام حكامه لهاذ الورش هي لجنة وزارية يرأسها رئيس الحكومة في عدد من المتدخلين الأساسيين بطبيعة الحال، الأمانة العامة للحكومة، وزارة الداخلية، وزارة المالية، وزارة الوظيفة العمومية ويرأسها رئيس الحكومة ومعه اللجنة التقنية للتتبع في هاذ القطاعات.

قامت هاذ اللجنة التقنية بأكثر من 21 اجتماع، واجتمعت بعدد من القطاعات باش تعطي أولا باش تكون عندنا نسير بنفس الطريقة في إعداد مخططات المديرية، باش يكون رفع القدرات، إعطاء التجربة وهاذ الشئ خدامين عليه بصفة مستمرة، مستمرة واجتمعت اللجنة الوزارية الآن أربع مرات، واللجنة التقنية عدد من المرات، وصادقنا في آخر لقاء على أول مخطط مديري، ركزنا عليه باش يكون مخطط مديري نموذجي باش يمكن لأخرين حتى هما يستفدو منو، واحنا بصدد الآن العمل إن شاء الله نشتغلو الأسبوع أو الأسبوعين المقبلين نخرجو مخططات مديريةية أخرى، على أساس أنه في آخر يوليوز 2019 غادي تكون مخططات المديرية عندنا موجودة، وبالتالي غادي تكون عندنا خريطة

التنفيذي، انخرط فيه الجميع، وفق مقارنة تشاركية مرة أخرى، وهذا المخطط التنفيذي هو إطار تعاقدي يمكن من تعبئة مختلف المتدخلين والفاعلين المعنيين، سواء الرسميين أو غير الرسميين بالمناسبة، في إطار من التكامل والتنسيق والالتقائية ومراعاة لأدوار كل واحد منهما، وهو وثيقة إجرائية تترجم تدايير الخطة إلى أنشطة كفيلة بإعمالها مع تحديد الجهة المسؤولة عن التنفيذ والشركاء والجدولة الزمنية للإنجاز والنتائج المنتظرة من الأنشطة المبرمجة، ومؤشرات القياس تساعد على التتبع والتقييم، هاذ الشئ كل شي موجود، ويمكن في اللجنة المعنية أن تستدعوا السيد وزير الدولة، وللإطلاع على التفاصيل في هذا المخطط التنفيذي.

وعملت الحكومة أيضا ليس فقط على المستوى المركزي، ولكن أيضا على المستوى الترابي، وفق مقارنة تشاركية وتعاقدية، عملت على أن يواكب الفاعل الترابي أعمال مضامين هذه الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك من خلال الشروع في إعداد المخططات التنفيذية الترابية، بتنسيق مع مجالس كافة جهات المملكة باستحضار مقومات الجهوية المتقدمة والمخططات الجهوية للتنمية والمخططات الإجرائية القطاعية.

وفي هذا الصدد، عقدت عدد من اللقاءات، تصل الآن إلى ثمان لقاءات مع مجالس وأعدت للتوقيع على اتفاقية الشراكة بين وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان ومجالس الجهات، وبرمجت لقاءات لتعزيز قدرات الفاعلين المحليين وخلق دينامية على المستوى الترابي، من خلال برامج للتعبئة والتحسيس وكذا برمجت ورشات عمل لتعزيز أدوار الجامعة على مستوى الجهات، وهاذ الشئ كامل تنفذ فيه جزء مهم وستنفذ أجزاء أخرى.

إذن هذا واحد المخطط تنفيذي ديال خطة العمل، اللي عندو حتى برنامج للتنفيذ يسير حتى على المستوى الترابي.

على مستوى الجهوية المتقدمة وتنزيل ميثاق اللاتمرکز الإداري، أريد أن أتفق مع بعض المداخلات التي أكدت على ضرورة المضي قدما في تنزيل ورش الجهوية المتقدمة وتكريس الحكامة الترابية وتثبيت الجهة كفاعل أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار التكامل مع أدوار الدولة وباقي الجماعات الترابية، والحكومة واعية بهاذ الورش وأعطت له أهمية، وقد أجبنا هنا في هاذ المنبر الموقر على أسئلة متعددة، مرتبطة بهاذ المجالات.

أريد أن أقول بأن الحمد لله فيما يخص الموارد المالية المخصصة للجهات، القانون حدد الوتيرة، واحنا راه ماضين في الوتيرة ننفذها كما هي، كما محددة في القانون التنظيمي للجهات، واضحة أن نصل إلى 10 ملايين درهم في أفق سنة 2021، احنا راه غاديين، ووصلنا هاذ العام 8.4 مليار درهم، احنا غاديين ننفذ ذلك على حسب ما هو موجود في القانون التنظيمي الذي صادقتم عليه أنتم، إذن هادي واضحة، لأنها محددة

مشروع القانون الإطار للتربية والتكوين، مشروع القانون التنظيمي المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، مشروع القانون التنظيمي للإضراب، وبالتالي فهذه مسؤولية المؤسسة التشريعية إن شاء الله ونحن ننتظر المصادقة عليها نهائيا.

بخصوص مشروع القانون المتعلق بالانقابات، بنقابات العمال والمنظمات المهنية للمشغلين والذي ورد في الدستور أيضا المطالبة بإخراجه، فيتم العمل حاليا على إعداد صيغة أولية بتنسيق بين القطاعات الحكومية المعنية قصد التشاور معها في مرحلة ثانية مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين.

أنتقل بعدها السيد الرئيس إلى المحور الاقتصادي والذي في بدايته غادي نستغرب طريقة مناقشة المعارضة للشق الاقتصادي من الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، حيث بعض المرات بدون أرقام، ولكن اتهامات ولا مصادرات ولا غير أفكار، وأحيانا عدد من المعطيات وأرقام ومؤشرات بعيدة كل البعد عن الحقيقة، حتى لا أقول شيء آخر.

ذلك أن هناك تقارير تصدر إما كل شهر أو كل ثلاثة أشهر، وقت ما غنجيو للمداخلة تنحينو الأرقام ديالنا مع آخر رقم صدر، لأن بدون هذا، فنحن لا نتابع وأحيانا نسبب واحد شوية دالتغليط للرأي العام، وأحيانا نمضي في نهج التبخيخ، أحيانا تنحس بأنه منهج في بعض المداخلات مع الأسف، وسأبين باللموس ما أراه صحيحا في هذه المعطيات الاقتصادية.

أولا، نسبة نمو الاقتصاد الوطني، حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط المغرب حقق سنة 2018 نسبة نمو تقدر بـ 3% وذلك على الرغم لأن السنة الفلاحية كانت متوسطة، حيث تراجع تطور نسبة القيمة المضافة الفلاحية من 15% سنة 2017 إلى 40% سنة 2018.

وفي آخر التوقعات الأخيرة التي أعلن عنها بنك المغرب يوم 18 يونيو الجاري راجع بنك المغرب نسبة النمو المتوقعة للارتفاع، وأنا أتوقع أنهم سيراجعون نسبة النمو بالارتفاع أكثر قبل نهاية هذه السنة، ذلك أن المعطيات الواقعية كتحررك، راجع نسبة النمو المتوقعة سنة 2019 إلى 2.8% بدل 2.7، كما توقع أن ترتفع نسبة النمو سنة 2020 إلى 4%.

وعلاقة بهذا الأمر لابد من التأكيد على أن بلوغ متوسط نسبة النمو ما بين 4.5 إلى 5.5 كهدف في متم هذه الولاية الحكومية، انطلق من قناعتنا بضرورة تحقيق نمو هيكلي مستدام وليس فقط نمو ظرفي.

فإذا كان الاقتصاد الوطني في الحقيقة لا يزال يتأثر بالعوامل الخارجية، وهذا شيء متوارث ماشي خلقناه في سنتين، ماشي عامين درنا فيه المغرب النمو الاقتصادي مرتبط بالتساقطات المطرية أو بالناتج الفلاحي، هذا شيء متوارث، عوامل حصيلة السنوات الفلاحية ولكن أيضا تقلبات الأسعار على الصعيد الدولي وخصوصا أسعار

هندسة لما هي الاختصاصات التي سننقلها إلى الإدارات اللامركزية؟ وما هي الاختصاصات التي سنفوضها؟ وما هي الاختصاصات التي لن تنقل ولن تفوض؟ هاذي هو العمل اللي خدامين فيه دابا هو عمل بحال يعني دقيق جدا، لأن غادي تمشي كل إدارة من الاختصاصات، كل اختصاص اختصاص تتقول هذا نخلي، هذا نقلو، هذا نفوضو، إلى آخره.

ولكن النقل والتفويض على مدى 3 سنوات بمعنى أشنوهي النقل اللي يمكن تنقل من الآن، أشنوهو النقل ديالو، خاصو الإعداد لأن خاص معه الموارد البشرية، خاص معه الموارد المالية، خاص التكوين والإعداد بالخصوص، لأن ما يمكنش تنقل واحد اختصاص بلا ما تدير القدرات ديال الإدارة اللامركزية باش تمارس الاختصاص، حتى هو التكوين ونقل الموارد البشرية إلى آخره.

إذن هو عمل هندسة متكاملة إن شاء الله وغادي نكونو ناجحين فيها ونحن سنكون أول دولة في الجنوب اللي غادي تديرهاذ النموذج واللي غادي يولي نموذج يحتدى به، وهاذ الشيء أنا سمعناه من متدخلين دوليين اللي مهتمين غير باللاتمركز.

فإذن احنا في واحد الورش مهم جدا واحنا خدامين فيه ونتج فيه واحنا في آخريوليوز إن شاء الله إلى عندنا هاذ الهندسة عاد غادي نبدأو كيفاش النقل دالاختصاصات وهو الورش كله فيه ثلاث سنوات ابتداء من دجنبر 2018.

إذن احنا عندنا خريطة واضحة ورؤية واضحة واحنا غاديين تنطبقو فيها لكن تحتاج إلى مداها الزمني العادي، المدى الزمني إلى كان خاص 3 سنين، راه خاصني 3 سنين ما يمكنش نديرو في شهر وواضح.

المجهود التشريعي للحكومة.

لا يمكن أن أنكر على السيدات والسادة المستشارين المحترمين تطلعهم إلى الإسراع في المجال التشريعي في مزيد من إصدار نصوص تشريعية، وأيضا إلى استكمال إصدار بعض النصوص التشريعية الهامة، سواء تلك التي تدخل في إطار تنزيل الدستور أو غيرها من النصوص التشريعية، هذا طموحنا جميعا، احنا كاملين بغينا هاذ الشيء نديروه.

لكن ما أستغربه هو إنكار المجهود التشريعي والتنظيمي المتميز الذي قدمته هذه الحكومة في نصف ولاية فقط، والذي جعل فترة السنتين الماضيتين من أخصب الحقب على مدى العقدين الأخيرين في مجال الإنتاج القانوني للحكومة، تمت دراسة أكثر من 430 مشروع، نص قانوني وتنظيمي صادقت عليهم الحكومة أو اعتمدهم وتصادق عليهم في المجلس الوزاري، منها أكثر من 150 مشروع قانون والحكومة عازمة بالتأكيد على رفع وتيرة هذا الإنتاج القانوني والتنظيمي.

أما بالنسبة لبعض مشاريع القوانين التي تساءل عنها السيدات والسادة المستشارين فهي معروضة على المؤسسة التشريعية الموقرة.

والتجارية، تفيد أن المغرب أحدث 92700 مقاوله جديدة في سنة 2018، أي بزيادة 20% بالمقارنة مع 2017، وهو أكبر ارتفاع شهدته بلادنا منذ 10 سنوات، منذ 10 سنوات لم يكن هناك ارتفاع لإحداث المقاولات مثل ما تم سنة 2018 بالمقارنة مع 2017، هادي أرقام ديال المكتب المغربي للملكية الصناعية، وبالمقابل غادي نجيوللمقاول الذاتي بوحده، حتى هو ارتفع وحققنا الأرقام ديال 2021 من الآن تجاوزنا العتبة ديال 100 ألف، هذا دليل على الثقة في الاقتصاد الوطني ودليل على أن التحفيزات ديال الحكومة والمساعدات ديالهم جاو الشباب واستافدو منها وأنه استاجبو لها، الشركات التي تفلس لأول مرة منذ سنوات تراجع عددها، لأول مرة منذ سنوات تراجع عددها، فتراجعت بين 2018-2019 من 8020 شركة سنة 2017 إلى 7900 شركة تقريبا سنة 2018، وهو أول انخفاض من الشركات المقبلة على الإفلاس منذ 10 سنوات أيضا.

الأرقام صادمة، لأن الكلام العام يمكن تقول كلام عام، ولكن عندما نأتي للأرقام صادمة ما عندك ما تدير لها، نقصت هذا وزاد هذا، من مؤسسات معترف بها ليست مؤسسات تنفيذية ماشي تابعة للحكومة، لكن هاد الشيء ما جاش غير هكذا، جاء نتيجة إصلاحات جوهريه قمنا بها، أنتم صادقتم على القانون الذي أتت الحكومة به في قضية صعوبة المقاوله، وهو القانون الذي يقضي بنسخ وتعويض الكتاب الخامس من القانون المتعلق بمدونة التجارة، وهذا القانون من الإصلاحات الجوهريه ذات الوقع المباشر على حياة المقاوله، لأنه كيوفر مواكبة ودعم لهذه المقاوله التي تعيش صعوبات، سواء في إطار الوقاية من الصعوبات أو سواء أثناء المرحلة التي كنعيش فيها هاد المقاوله الصعوبات، وهو القانون الذي كان منتظر منذ فترة طويلة، الحمد لله، راه أنتم شركاء في هذا الملف، إذن قولوا الحمد لله احنا حققنا مجموعين واحد العمل للمقاوله.

وأنتم دابا درتي واحد العمل وكتبخسو، قول درنا حاجة مهمة وباقى خاصنا نديرو شي حاجة أخرى.

ولابد أن أعيد التذكير بجمله من الإصلاحات الهامة التي اتخذتها هذه الحكومة.

شوف، خرجو من هناك الفضاء الداخلي السوداني، خرجو لفضاء الأمل الواسع، لابد أن أعيد التذكير بجمله من الإصلاحات الهامة التي اتخذتها هذه الحكومة لتحفيز الاستثمار الخاص ودعم المقاوله وخاصة المقاوله الصغرى والمتوسطة.

أولا، إصلاح ورش المراكز الجهوية للاستثمار، هاد القانون اللي حتى هو صادقتم عليه أنتم، ملي جابتو الحكومة واللي تحلات فيه بالجرأة والإلتقائية إصلاح جوهري للمراكز الجهوية للاستثمار.

ثانيا، مواصلة وتسريع، هادي غير مسبوقه، عملية استرجاع متأخرات الضريبة على القيمة المضافة (TVA) جات الحكومة حطات

المحروقات، البترول والغاز.

إلا أن الإصلاحات التي باشرتها الحكومة تساهم بطريقة مضطربة في الحد من هذه التأثيرات هذا هو الهدف، الهدف من الإصلاحات اللي كتدار باش نحدو من التأثيرات الخارجية على نسبة النمو أو التأثيرات الظرفية بالأصح على نسبة النمو بطريقة تدريجية، كل سنة كنقلو التأثير ديال هاد الأسباب الظرفية، هاد الشيء ما يمكنش يتخلق في سنة واحدة، لكن هو سيرورة، وإن شاء الله احنا غاديين له، ذلك أنه كما تعلمون النمو الاقتصادي عندو جوج محددات، عندو المحددات الهيكلية الطويلة الأمد وهي الإصلاحات الهيكلية التي تقوم بها الحكومة، مثل مثلا التكوين، تنمية الرأسمال البشري، تعزيز التحول الهيكلية للاقتصاد الوطني نحو قطاعات ذات قيمة مضافة عالية، تحسين مناخ الأعمال اللي هو جزء أساسي، تشجيع الاستثمار اللي هو جزء أساسي من العوامل الهيكلية في دعم النمو، محاربة الفساد لأن الفساد كيضيع لنا جزء كبير من النمو، تجويد حكامه المقاولات والإدارة.

في هذا الإطار، عملت الحكومة على بلورة عدد من الإصلاحات الهيكلية بغية تحسن أكبر ومستدام لمعدل النمو على المدى المتوسط والبعيد، وهاد الشيء النتائج ديالو، ونحن متأكدون بأنها غتكون على المدى المتوسط.

النوع الثاني محددات ظرفية لنسبة النمو، تتعلق أساسا بالميزانية العامة، كما تعلمون يعتبر الاستهلاك الداخلي للأسر والاستهلاك ديال الإدارة العامة، أهم محرك للاقتصاد الوطني غير أن الحكومة الحالية لم تسلك خيار تحسین النمو على المدى القصير من خلال بعض الآليات قصيرة المدى وعن طريق الإخلال بالتوازنات الماكرو اقتصادية، وذلك تفاديا للإضرار والمخاطرة بحقوق الأجيال المقبلة وباستقرار الاقتصاد الوطني.

فلذلك نحن الرؤية عندنا واضحة، وإن شاء الله سنجني ثمارها، وذلك لن يتم على المدى القصير وإنما على المدى المتوسط والطويل، وهذا دليل إضافي على أن الحكومة تنظر بالخصوص بالإجراءات ديالها إلى المصلحة الوطنية وليس إلى الهاجس السياسي الانتخابي، نحن لا ن فكر فيه، أي الانتخابات المقبلة احنا كنفكرو باش نقومو بالواجب ديالنا فهاد اللحظة وغادي نقومو به والباقي له مدبر حكيم.

المقاوله الاستثمار، اعتبرت إحدى المداخلات ظلما للحكومة أن الحكومة تمادت في تدابير واستراتيجيات لا تخدم مصلحة المقاوله، وخاصة الصغرى والمتوسطة، مشيرة إلى إفلاس وإغلاق عدد معين 8000 كيقول بعض المداخلات مقاوله سنة 2018، وهذا كله واحد الادعاء لا يستند على أساس، ذلك أن الحكومة قامت بعدد من الإصلاحات ومن التدابير لمصلحة المقاوله الصغرى والمتوسطة مهمة جدا، بعضها غير مسبوق.

فيمكن أن أقول مثلا أرقام المكتب المغربي للملكية الصناعية

فذلك السيارة التي كينتجها ذاك المعمل حتى هو كيتدارله الامتيازات التي كتعطى للمصدرين، وهذا سيدعم الشركات الصغرى والمتوسطة بالخصوص باش تدخل فهاذ المنظومات الصناعية التي تتقوى يوما بعد يوم، لأنها غادي تقوي النسيج الاقتصادي الوطني وغادي تكون آلية من آليات نقل التكنولوجيا.

دعم إطلاق 8 بنوك تشاركية جديدة، وهاذ الحكومة عندها الشرف أن في عهدنا تمت هذه النقلة بهاذ الطريقة الكبيرة.

اتخاذ عدد من التدابير الضريبية لتحفيز الاستثمار، من بينها الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على العمليات الاستثمارية لمدة 36 شهر للشركات القائمة التي تنفذ مشاريع جديدة.

عاشرا، إطلاق صندوق بقيمة 500 مليون درهم لدعم المشاريع الناشئة والمبتكرة.

حادي عشر، إصلاح الإطار القانوني لتيسير ولوج المقاولات إلى التمويل باستعمال الضمانات المنقولة، وهو أيضا القانون الذي صادقت عليه في الدورة الاستثنائية التي وسع إمكانية التمويل بالنسبة للمقولة، وغادي ينفس على المقاولات الصغرى والمتوسطة التي ما عندهاش العقار باش يمكن تعطي ضمانات، الآن يمكن تعطي ضمانات بأمر أخرى ماشي عقار، ماشي ضروري تكون عقار يمكن تكون آلات، يمكن تكون حسابات بنكية ويمكن تكون أسهم في الشركات، يمكن تكون بزاف ديال الأمور وهذا غادي يفتح المجال للتمويل.

إذن هناك عدد من الإجراءات، كإين شي إجراءات أخرى واقترحتها علينا مرحبا نخدمو بها باش نطبقوها في القريب العاجل بالنجاعة والفعالية التي ميزت باستمرار عمل هذه الحكومة.

ارتفاع الاستثمارات الخارجية المباشرة.

لابد من الإشارة والتأكيد على أن تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة عرف نمو مضطربا بين الفترة الممتدة من 2016 إلى 2018، حيث بلغ 32 مليار درهم بزيادة تقدر بـ 55% من 2016 إلى 2018، وغير هادي تقولو مبارك مسعود الحكومة، على الأقل وفرنا الشروط وفرنا الظروف باش الاستثمارات الأجنبية تدخل لبلادنا بزيادة 55% في ثلاث سنوات في عمر هذه الحكومة، وأش هذا دبا، هذه أرقام صادمة، التي ماشي أنا التي درتها، هذا الواقع، معناه أن الحكومة وفرت الشروط، الشروط لإقبال المستثمرين ورؤوس الأموال على بلادنا، وهذا فيه الثقة في بلادنا.

بطبيعة الحال أنا ما عرفتش كيفاش؟ فاش كنا كنهضرو على مرونة الدرهم كلشي كان يغوت، إوا الدرهم، غادي ينقص الدرهم، غادي تنقص القدرة الشرائية، كلشي كان كيغوت، غير دوزنا الإصلاح ونجح حتى واحد ما بقى كيهضر، حتى واحد، نجح على مدى دبا سنتين، ما كإين تأثير ما كإين والو، دليل على أنه كان عمل ناجح، وأنه بقى القرار

50 مليار في سنتين، السنة الماضية بالنسبة للقطاع الخاص 10 مليار خرجت منها ما يقرب 8 مليار، هاذ السنة 40 مليار عمل غير مسبوق وتحملت الحكومة فيها المسؤولية، وهو تأخر، اسمح لي 35 مليار عمليا خرجت.

خرجنا 40 مليار، هذا قرار جريء علاش ما تخدوش قبل، اسمح لي. والضريبة على القيمة المضافة هاذ الديون على الحكومة تجمعات من أكثر من 15 إلى 17 سنة وهي كتجمع، واحنا اتخذنا القرار مرة واحدة، وهو الذي سيكون له وقع إيجابي على حياة المقولة وسيكون محركا للاقتصاد الوطني وغادي يزيد نسبة النمو قبل نهاية هاذ السنة، لأن هاذ الأموال خرجت ودخلت عند المقاولات العمومية وعدد من الشركات، والآن كتبرمج باش تستثمرها وهاذ الشيء غادي يحرك الاقتصاد الوطني. ثالثا، الإعفاء من دعائر وغرامات المتأخرات الضريبية سنة 2018، حتى هو درناه وصادقتو عليه في قانون المالية.

رابعا، تطبيق القانون المتعلق بأجال الأداء ودرنا آليات لمتابعة هذا الملف بشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب التي كنعينهم، وتدار المرصد ديال أجال الأداء، وهو يتابع هذه العملية.

واتخذت عدد من الإجراءات الأخرى في هذا المجال ديال أجال الأداء والذي نتج عنه تحسن أجال الأداء ما بين 2017 و2018 بمقدار 14 يوم بالنسبة للإدارات والمقاولات العمومية و19 يوما بالنسبة للجماعات المحلية، احنا خاصنا نحسنو أكثر ونحسنو ما قبل احنا واعين ما قبل (la réception) ما قبل حساب الأجل ديال الأداء، لكن هناك تحسن يجب أن يثمن.

إصلاح الإطار القانوني وهو أيضا الذي صادقتو عليه لشركة المساهمة وشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وغيرها من أنواع الشركات، والشركة ذات المسؤولية المحدودة وغيرها في جوج قوانين صادقتو عليهم أخيرا، ما بعد الدورة الاستثنائية جيناهم ولكن بسرعة، وكندشركم لأنكم تفاعلتهم بطريقة إيجابية، هادي مصلحة وطنية وهذا غادي يكون عندو تأثير إيجابي على مناخ الأعمال وعلى مؤشر مناخ الأعمال هذه السنة.

اعتماد نظام تصاعدي في الضريبة على الشركات، اعتمدها من 2017 غير جينا من أوائل الإجراءات التي درنا هو النظام التصاعدي على الشركات، وهو يؤثر على الثقل الضريبي والضغط الضريبي على الشركات الصغرى والمتوسطة، فهاذ السنة خفضنا النسبة ديال الضريبة من 20% لـ 17.5% نسبة الشركات المتوسطة، وهاذ الشيء صادقتو عليه في قانون المالية.

توسيع المزايا الممنوحة للمصدرين لتشمل جميع الشركات التي تنتج مواد يستثمرها المصدرون، هادي حتى هي مهمة، هاذوك (les écosystèmes) المنظومات التي عندنا هاذوك كلمهم، أي شركة جات كتدير واحد المسما

كتقول إلى آخره والصحافة كتشتر، دخل غير للأنترنيت غادي تلقى ذاك الشئ بالعرام، أش كيقولو؟ كيقول لك واش هاذ الشئ سلمي، إيجابي واش نخلوها تطلع إلى 100% ولا، لا، كثير من الاقتصاديين اللي كيدخلو، كيقولو أشنو المشكل فهاذ الشئ، إلى كنت غادي ندوز واحد، إلى كان غادي نبني شي ميناء، وخذيت الفلوس باش نبني الميناء والميناء غادي يحرك لي الاقتصاد، والاقتصاد غادي يدخل الفلوس وغادي نخلص الديون، هكذا يتعامل جميع المستثمرين وجميع التجار في العالم في المغرب وخارجه، ما فيه مشكل، ما فيه حتى شي مشكل، احنا النسبة ديالنا أولا من أقل النسب في المحيط، إذن باقين في النسب المعقولة.

ثانيا، القانون التنظيمي للمالية كيحدد أنه احنا لا يمكن أن نأخذ قروض إلا للاستثمار، ما كنخدوش قروض للتسيير، ماشي باش ناكلو ولا نخلصو الموظفين، احنا كنخدو للاستثمار، فإذن هذا عندو منطق، عندو منطق، إلى جيت غادي نبني واحد الميناء كبير اللي غادي يحول لي النسيج الاقتصادي في منطقة، اللي غادي يعطها انتعاشة كبيرة، فهذا كتريح منو المغرب، بمعنى هاذ المديونية ماشي كتخلي لي ديون، قبل ما تخلي ليا ديون كتخلي ليا بنيات أساسية مهمة، بنية اقتصادية، كتخلي لي (autoroute) طريق سيار للأجيال المقبلة، كتخلي ميناء بحال الميناء المتوسطي دبا ديال طنجة هاهو دبا ميناء الناظور المتوسط، غادي تخلي لي بنيات مهمة غادي يفتخرو بها الأجيال المقبلة، وغادي تعطي دفعة للاقتصاد، وغادي ينتج هاذك الاقتصاد وذيك الساعة غادي يكون عندي.. أما نبقى هالك كنشوف فهاذ الاقتصاد باش ما نقترضش وما نديروالو، هاذك هو اللي خاصني نتحاكم عليه ونتحاسب عليه.

أما هاذ العملية هاذ يقوم بها جميع دول العالم تقوم بها، عادية جدا ومعقولة ومنطقية، خاصني غير نديه للاستثمار وبنيتج، دابا عندنا (TGV)، نتجنا (TGV) وخا خذينا كانت به بعض القروض، ولكن هي (TGV) راه فيه مدخول، ماشي من حيث التذاكر ديالو، ولكن مدخول في تحريك الاقتصاد، وغادي تزيد الضرائب ديال الدولة، والناس غادي يتحركو والشركات غادي أسمو، والناس غادي يقتصر عليهم الزمن والمكان والفلوس والمصاريف، شحال غادي نريح، وهذا كلوريج للاقتصاد وغادي يتقوى الاقتصاد وغادي يردو الديون ساهلة.

لماذا نهول هذا الأمر؟ أنا لا أفهم؟ ما فيش تهويل، والحال أنه ماذا؟ والحال أنه سنة 2018 استطعنا أن نخفض مديونية الخزينة من 65.1% سنة 2017 إلى 64.7% سنة 2018، مع ذلك حتى على هاذ المستوى نحن في منحنى تنازلي إن شاء الله، وغادي نزيدو نزلوه أكثر في المقبل.

إذن ما كاينش علاش نديرو من دابا، الحمد لله، لا على هاذ المستوى ولا على هاذ المستوى كل شيء إيجابي فهاذ القضية.

وأنا أظن بأنه خاصنا نقرأو الأرقام بطريقة صحيحة ولا أن نقرأها

الحكومي في محله، وهذا دليل على قوة الاقتصاد الوطني ماشي شي حاجة أخرى، وبقاوكيقول لنا الدولة الفلانية غير بدات التعويم، راه إلى آخره، احنا الحمد لله ما عومنا ما والو، احنا عايمين أصلا، ما جاتش عاد نعومو، احنا هاذي مرونة الدرهم بطريقة فنية، انطلاقا من الخبراء أو من الخبرة لا ديال المالية ولا ديال بنك المغرب ولا ديال المؤسسات الأخرى المتدخلة، وبطريقة فنية وغادي نمشيو فيه بخطوات متتدة التي تفيد الاقتصاد الوطني.

إلى شي نهار اقتنعنا بأن العملية لن تفيد الاقتصاد الوطني ما غادي نديروهاش، وهذا هو اللي كيميژنا، وهو قرار سيادي للمغرب، لا تمليه أي طرف آخر، صحيح احنا كتنصتو وكنستفدو من التجارب الأخرى، ولكن احنا كنصوبو التجربة ديالنا المغربية، بقيادة جلالة الملك وبتدخل جميع المؤسسات الحمد لله.

إذن كيفاش هاذ القضية، أنا ما فهمتش الاستثمارات الأجنبية داخله، الصناعة مستمرة كتطور الحمد لله، ولينا أكبر منتج ومصدر للسيارات في إفريقيا، ولينا الآن كنصنعو المحركات ديال السيارات الآن، هاذ المعمل الجديد اللي دشنو جلالة الملك في القنيطرة، المحركات، وهذا غادي يرفع عدد السيارات اللي كنصنعوها ونصندوها في السنتين والثلاث السنوات المقبلة، أما إفريقيا فاحنا الأوائل فيها، مع ذلك هذا شيء إيجابي، الاستثمارات الأجنبية مزيان، النسيج الصناعي كيطور، وخصوصا في مجالات واعدة بطريقة إيجابية، ما يمكنش احنا نديرو شي خطاب تبخيبي هنا، هذه الحمد لله حققتها بلادنا كلها، صحيح أن هاذ الحكومة ماشي بوحدتها اللي دارت هاذ الشئ، تراكم، ولكن هاذ الحكومة دعمت هاذ المسار ودارت البصمة ديالها في هاذ المسار.

وأياضا تقدم ديال التصنيف ديال المغرب في (Doing Business) مرت ب75 في سنة 2016 إلى الرتبة 60 في 2018، وهو مؤشر إيجابي، إضافة إلى تموقع المغرب عام 2018 من بين الخمس البلدان الأولى على المستوى الإفريقي لجاذبية الاستثمارات المباشرة الخارجية حسب تقرير 2019 لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واش بغيتو أكثر من هاذ الشئ على أن الحكومة تشتغل بطريقة جيدة.

تدبير الدين العمومي، تهويل يفنده الواقع، بعض المداخلات حاولت أن تهول من حجم المديونية، أن تصور الوضع على أنه كارثي، مستعملة بعض العبارات، مع الأسف مغلطة من قبيل سطو الحكومة على مستقبل الأجيال القادمة عبر توريثهم في المديونية، إغراق بلادنا بالمديونية التي ترهن مصير المغاربة، توجه الحكومة إلى الإفراط في المديونية، غير أن واقع الحال والمؤشرات الحقيقية تبين عكس ذلك تماما، ها أنتما اللي هضرتو على المديونية تصنتولي شوية.

أولا، النسبة ديال المديونية في المغرب بالمقارنة مع الناتج الداخلي العام هي من أقل نسب المديونية في المحيط كله، في المحيط كله، راه غير هاذي أسبوعين في فرنسا كيهضرو 100% فاتو 99% وبدات التقارير

بتأويلات متعسفة ومضرة.

الميزان التجاري.

صحيح عندنا واحد العجز بنيوي تعرفه المبادلات التجارية ديال بلادنا، صحيح، واش هاذ الشي في عهد هاذ الحكومة اللي صنعنو، هاذ الشي بنيوي، بنيوي منذ فترة طويلة، طيب أنا ماشي كنتهم شي طرف ولا كنقول هاذ الحكومة ولا هاذي، لا، هذا بنيوي.

وباش نعدلو هاذ الميزان التجاري، أش غادي نعدلو الميزان التجاري هو تكون نسبة الصادرات على الواردات تحسن، نزيدو في الصادرات أكثر، نصدرو أكثر ما نستوردو، إلى وصلنا له.

ولكن على الأقل نقلصو نسبة ما يسى نزيدو في تغطية الواردات بالصادرات، أو تغطية الصادرات للواردات بحال بحال، هذا هو الهدف، وهذا الحمد لله راه كنعققو فيه جزء.

فلذلك هذه السنة تحسن تغطية الواردات بالصادرات، بمعنى كتزيد الصادرات بوتيرة أكثر من وتيرة زيادة الواردات، أما الواردات ضروري، أي مستثمر شركة بغات دير معمل عندها واحد العلامة ما كايناش في المغرب غادي تستوردها من الخارج، طبيعي، عندنا منتوجات أو أمور اللي كنعحتاجوها كمغاربة ما كنعصنعوهاش في المغرب خاصنا نستوردها، ولكن باش هذه العملية نبدلوها، نبدلو الوتيرة ديالها أش خاصنا نديرو، خاصنا نزيدو الإنتاج الوطني ديالنا، ننتج كثير من الأمور التي نستوردها ولا ننتجها ونبقاو ننتجوها في بلادنا.

وهنا تقوية النسيج الصناعي، وهو هذا الهدف ديال إعادة النظر في تعديل هيكله الاقتصاد الوطني باش تكون نسبة القطاع الصناعي فيه أكبر وهو ما نسير فيه، والحمد لله كنسيرو بخطى أحيانا تكون بطيئة، أحيانا كتكون مقبولة، ولكن كنسيرو فيه، وهذا هو اللي غادي يمكننا باش نعدلو هذا المنحنى.

ويمكن أن أقول أنه في ظل هذه الحكومة غير هاذ عامين استطعنا أن نحسن أداء المبادلات التجارية، سجلت الواردات نسبة ارتفاع ديال 9.8% سنة 2018 بالمقارنة مع 2019، بينما الصادرات ارتفعت ب 10.6%، أي أنه هذا سبب ارتفاع مضطرد ولملموس لنسبة تغطية الصادرات للواردات، هذه النسبة التي بلغت 57.2% سنة 2018 مقابل فقط 56.8% سنة 2017، و 51% سنة 2014 معنى ذلك الحمد لله في ظل هذه الحكومة تحسن هذه النسبة ديال التغطية ديال الصادرات للواردات، معنى ذلك الميزان التجاري يتحسن.

هنا خاصنا نقولو النسب، ماشي الأرقام (la valeur absolue)، ماشي بالمليارات تنحسبها، تنحسبها بالنسب لأن النسب هي المهمة، وهذا التحسن إن شاء الله سيضطرر في السنوات المقبلة بإذن الله.

التحكم في نسبة التضخم فيما يتعلق بتطور الأسعار، أنتم تعرفون وهاذ الشي أنتم تتعرفوه ميزان غير بعض المرات، المهم على كل حال

الله يهدي، ما تتبغوش تقولو، ولكن باين نسبة التضخم في المغرب إنها من أكثر نسب التضخم القليلة في العالم، حتى أن كاين اقتصاديين اللي كيقول لك علاش تتخلىو نسبة التضخم متدنية، طلوعها شوية، لأن غادي يتحرك عدد من المؤشرات الاقتصادية الأخرى، ولكن لأنه كتضطر القدرة الشرائية ديال المواطن أيضا، نسبة التضخم باش ما ترتفع، ترتفع الأسعار على المواطن، كتضطر القدرة الشرائية.

فنسبة التضخم متدنية اللي هي من أكثر نسب التضخم تدنيا في المنطقة كلها، ما عرفت، احنا أقل من 2% على أكبر تقدير، إذا ارتفعت كاع كترفعو 2، بينما أغلب دول المنطقة 4%، دول الجنوب، 4%، 7% أحيانا، 5%، قليل، هذه النسب ديالنا احنا هي شبيهة بالنسب اللي في بعض الدول الأوروبية، 1.7% سنة 2016، 0.7% سنة 2017، 1.9% سنة 2018 وهي نسبة ضئيلة مقارنة مع جل الدول النامية والمماثلة لمستوى التضخم بالدول المتقدمة، وهذا بطبيعة الحال عندو تأثير على ارتفاع الأسعار اللي هو محدود جدا، وهذا بطبيعة الحال عندو تأثير على ارتفاع الإحصائيات ديال المندوبية السامية للتخطيط، ارتفعت ب 0.1% سنة 2017 وارتفعت ب 1.34% سنة 2018 في حين تطورت أسعار المواد غير الغذائية بمعدل 1.3% خلال السنوات الثلاث الأخيرة 2016، 2017، 2018، وهو ما يعكس نجاح الحكومة في التحكم في نسبة التضخم وهذا شيء مهم جدا.

وأريد أن أؤكد مرة أخرى أن هذه الأرقام صادرة عن المندوبية السامية للتخطيط التي لا يستشهد بها بعض السيدات والسادة المستشارين إلا حين تكون أرقاما تخدم أغراضا معينة ومع الأسف الشديد.

المحور الاجتماعي هذا المحور الاقتصادي شفتو فيه أداء جيد للحكومة وتحسن في عدد من المؤشرات، وبطبيعة الحال نحن نتمنى أن تتحسن المؤشرات أكثر وأن نحسن مؤشرات أخرى، وهاذ الشي اللي مشغلين عليه، عندنا برنامج وبرامج كل سنة ووضوح وعندنا وضوح كامل خاصنا نوصلوله في 2021، لأن هاذي هي الولاية ديال الحكومة وهكذا تشتغل، برنامج حكومي، أهداف حكومية، وبالمناسبة إلى هزينا البرنامج الحكومي كثير من الأمور التي وعدنا بها الآن تحققت، وكثير من الأمور سنحققها، إن شاء الله، في المدة المتبقية.

المحور الاجتماعي.

لقد بينت باللموس في الحصيلة المرحلية التوجه الواضح للحكومة على المستوى الاجتماعي، ذلك أن الحكومة جعلت هذا التوجه في صدارة اهتماماتها، وبيننا أن هذا ملموس من خلال تدابير عملية، من خلال أرقام، وأيضا عنده آثار إيجابية على عدد من المؤشرات، وفي إطار التفاعل مع بعض المداخلات وملاحظات السيدات والسادة المستشارين، أود أن أصوب وأصحح بعض الأمور تنويرا للرأي العام.

أولا، تحسن مؤشرات التعليم، لقد ركزت الحصيلة على النتائج المقدره التي تم تحقيقها في مجال تعميم التمدرس ومحاربة الهدر

وأريد أن أهني بالخصوص وأعيد التهنئة ديال التلاميذ في وضعية إعاقة، لأن الحكومة حاولت توفر عدد من الظروف المناسبة والتي شرحناها على 3 مستويات، وتدخنا فيها لاجتيازهم الامتحانات، وبالمناسبة التلاميذ في وضعية إعاقة وصلت نسبة النجاح عندهم في هاذ الدورة 84% وهذا غير مسبوق، هذا شي مهم جدا.

وأدعو بالتوفيق للتلاميذ اللي غادي إن شاء الله يعاود يجتازو الدورة الاستدراكية.

تراجع نسبة الانقطاع عن الدراسة، الانقطاع عن الدراسة خاصني نقولو بأنه كنا 400000 تلميذ اللي كانوا يغادرو الدراسة سنة 2008 والآن وصلنا لما يقرب من 220، 230 ألف تلميذ بمعنى قلصنا على مدى هذه السنوات كلها.

ولكن بالخصوص ما بين الموسمين الدراسييين 2014-2015 و2018-2019 تقلص نسبة الانقطاع عن الدراسة من 2.9% إلى 0.6% والذي بيناه بالأرقام ديال نسبة الوصول للنهية ديال الدراسة في الابتدائي، ومن 4% إلى 0.9% بالنسبة للإناث، وبالتعليم الثانوي التأهيلي حيث انتقلت من 13.9% في 2014-2015 إلى 9.1% سنة 2018-2019.

كما حققت نسبة انقطاع الفتيات، تراجع ملحوظ انتقلت من 13.6% خلال 2014-2015 إلى 7.5% في 2018-2019، يعني تقلص بما يقرب من النصف تقريبا في هذه المؤشرات ديال الانقطاع عن الدراسة. الانخفاض كبير في الاكتظاظ وهاذ الشي بيناه بالأرقام وجا وزير التعليم قالو، وقلتو أنا، إلخ.

لكن المهم هو ماذا، هو أن هذه المؤشرات كلها مؤثرة على جودة الدراسة، لأن إذا عندي واحد القسم 60 ماشي بحال إذا عندي 35، الجودة تتحسن، ماشي الاكتظاظ وأيضا التعليم الأولي، برنامج ديال تعميم التعليم الأولي واللي بدا هذه السنة واللي دمجت فيه ما يقرب من 100000 طفل جديد، عندنا 700000 طفل خارج التعليم الأولي، هو عدد كبير، والدراسات تبين أن التعليم الأولي مؤثر في جودة التعليم، ارتفاع الجودة، مؤثر في تقليص نسب الهدر المدرسي.

إذن احنا في واحد الورش استراتيجي عندنا فيه رؤية، وعندنا فيه وحاطين فيه أدوات، وهذه الأدوات غادي تؤثر في المستقبل ديال المدرسة العمومية بإذن الله والدراسة.

مادام تطرقنا قبيلة إلى البرامج الاجتماعية، بغيت نقول بأن الدراسة الأولية التقييمية اللي دارها المرصد الوطني للتنمية البشرية بينت والتي أجريت سنة 2018، بينت إلى أن برامج الدعم الاجتماعي تمكن من تقليص الهدر المدرسي بحوالي 63% وتحسن نسبة التمدرس لدى الفئة العمرية من 6 سنين إلى 15 عام بنسبة 66.9%، وتحسن نسبة الالتحاق بالثانوي الإعدادي للفئة العمرية بين 12 و14 سنة بحوالي 36%. وبالثانوي التأهيلي بالنسبة للفئة 15 حتى ل 17 سنة

المدرسي، وهي أمور ونتائج لم تكن لتتحقق لولا المجهود الهام الذي بذل في مجال تحسين وتعزيز البنية التحتية للتمدرس، توفير الموارد البشرية اللازمة إضافة إلى دعم جميع البرامج الاجتماعية، وأذكر بأن جوج أمور درناها أساسية:

أولا، الرفع المضطرد لميزانية التعليم 25% في ثلاث سنوات، زيادة غير مسبوق، وهذا يعني أن فعلا تنعطيو للتعليم أولوية.

ثانيا، الرفع من جميع البرامج الاجتماعية الخاصة بالتمدرس، جيبو ليا شي برنامج ما زدناش في الميزانية ديالو في 2019، جميع البرامج من تيسير للمطاعم المدرسية للنقل المدرسي للمليون محفظة، إلى آخره، كلها زدنا في الميزانية ديالها، المنح الدراسية، دليل على ماذا؟ دليل على التوجه الاجتماعي للحكومة، ما يمكنش هاذ الزيادات كلها ما يكونش عندها تأثير، لا بد أن يكون عندها تأثير، وهذا ما وضحته الأرقام وبينته.

من المجهود كلها؟

المجتمع كله 27 مليار درهم، جميع البرامج، غير تيسير، هاذ شي راه دوزتوه في أسمو عندهم التقرير ديالو مفصل في القانون المالية في 2019، غير تيسير زاد فيه 1.5 مليار درهم تقريبا غير تيسير، مليار درهم.

لا بد من التذكير هنا بأن هذا أثر مباشرة على عدد من المؤشرات:

أولا، تحسن نسب التمدرس الخاصة بالأسلاك الثلاثة، حيث بلغت هذه النسبة خلال الموسم الدراسي 2017-2018: 99.7% بالنسبة للابتدائي، 91.1% بالنسبة للثانوي الإعدادي، وهذا غير مسبوق نوصولهاذ النتائج، نسبة استكمال الدراسة بالابتدائي 95.8% حيث هذه مهمة بالنسبة للهدر المدرسي، لأن من بين أكبر مداخل الهشاشة والفقر والامية ونسبة الأمية هو الهدر المدرسي في الابتدائي، لأن الهدر المدرسي في الابتدائي يعني الأمية، هاذ الشي باش نقلص استراتيجيا هاذ الخصائص، هذا من بين الأسباب.

ثانيا، تحسين نسبة نجاح مجموع المتمردين بالسنة الثالثة من السلك الإعدادي اللي بلغ 67.9% في الموسم الدراسي 2017-2018 مقابل 51% فقط في الموسم الدراسي 2016-2017.

تحسين نسبة النجاح في البكالوريا، أنتم رأيتم هذه السنة، الحمد لله، تحسنت بالمقارنة مع السنة الماضية أيضا.

وأغتنم هذه المناسبة بطبيعة الحال باش ننوه ونهني جميع الناجحات والناجحين بالقطاعات العام والخاص والمترشحين الأحرار، وكذا بالتلاميذ في وضعية إعاقة الذين سهرت الحكومة على توفير الظروف المناسبة لاجتيازهم الامتحانات، كنهنيهم على النجاح ديالهم، ونتمناو لهم التوفيق في المسار ديالهم الدراسي فيما تبقى منه ويتسجلو مزيان ويخدمون شاء الله، وأيضا أهني أسرهم وعائلاتهم، وأهني الأسرة التعليمية لأنهم كنشكرهم وكنوه بهم، لأنهم تعبوا ونجحوا هذه السنة الدراسية وكان النجاح باهر لهذه الدورة ديال البكالوريا.

بنسبة 16.3%.

يعني مجرد الزيادة في البرامج الاجتماعية للدعم المدرسي هو يحسن في هذه المؤشرات وبالتالي يحسن جودة التعليم، وجاءت فهاذيك الدراسة بأن أهم برنامج وأول برنامج عندو تأثير هو برنامج تيسير، ولذلك كان هناك الأولوية لتعميم برنامج تيسير ولدعمه.

إذن هناك أعمال وفق استراتيجية، وفق أهداف محددة، وهاذ الأهداف غادين لها بطبيعة الحال وفق ما يمكنه الزمن الذي نشتغل فيه، ولكن إن شاء الله الحمد لله هناك تحسن، هناك نتائج واعدة، هناك نتائج تبرز التحسن الحقيقي، صحيح أنه تطلعاتنا وانتظارات المواطنين فوق هذا، ونحن نعتزف بأن نحتاج إلى جهد أكبر، إن شاء الله في السنوات المقبلة باش نحسنوها المؤشرات ونتجاوز جميع العقبات فهاذ المجال ديال أن تكون منظومتنا الوطنية للتربية والتكوين منظومة في مستوى الجودة والمردودية التي ننتظرها جميعا والتي ينتظرها جميع المواطنين والمواطنات.

فيما يخص دعم التشغيل ومحاربة البطالة، طبعاً أنا نتفهم أن كثير من السيدات والسادة المستشارين منشغلين بهذا الموضوع، لأنه موضوع حيوي بالنسبة لشبابنا، وظاهرة البطالة ظاهرة، على كل حال، كونية عالمية، وأطمئنكم بأن احنا في الحكومة نعطيوها أيضا الأهمية والأولوية، ونحن قلنا من البداية عندنا 3 القطاعات ذات الأولوية، هم المجالات التعليم والصحة والتشغيل، ولذلك احنا نشتغل على هذا الموضوع بطريقة مضطربة، لكن يجب أيضا أن نكون منصفين، وأستغرب من طريقة تقديم وقراءة بعض الأرقام والمؤشرات.

الإحصائيات التي عرضتها في الحصيلة فيما يخص التشغيل تجد مصدرها من المندوبية السامية للتخطيط، التي أفادت أن معدل البطالة انخفض بنسبة 0.5% بين الربع الأول من عام 2018 والربع الأول من عام 2019، وهو ما يوازي تشغيل ما يناهز 60000 إلى 70000 عاطل عن العمل خصوصا في صفوف الشباب، ويأتي هذا التحسن بعد تطور إيجابي مماثل ما بين سنتي 2017 و2018 بانخفاض يناهز 0.4%.

إذن احنا في البطالة في منحى انخفاضي، بعدا قولو مزيان، كنا نتطلعوا دبا ولينا تنزلو ببطء، تنزلو غير بشوية، متفق معكم، تقولو تنحيوكم على هاذ التحسن ولكن هذا ما كافيش، هذا خطاب الموضوعية الذي يقتضيه.

فهاذ الانخفاض وخا هو طفيف، وخا هو فوق الانتظارات ديالنا، وفوق الاحتياجات ديال بلادنا وديال الشباب ديالنا، ولكن لا يمنع أنه هو تحسن إيجابي مضطرب يستمر بوتيرة أحسن، إن شاء الله، وسيستمر بوتيرة أحسن في السنتين المقبلتين، فيإذن الله.

لذلك أن البطالة الأسباب ديالها بنوية، هناك عوامل بنوية ممتدة في الزمن متأثرة في البطالة، منها نسبة الأمية، منها عدم ملائمة التكوينات الجامعية والمهنية لحاجيات سوق الشغل، هذا عمل

ديناميكي احنا راه بدينا فيه وأعطينا أهمية، منها الطبيعة الموسمية لعدد من مناصب الشغل الذي يحدثها الاقتصاد الوطني، وخصوصا في المجال الفلاحي والمجال ديال البناء والأشغال العمومية.

إذن هناك عدد من العوامل ذات الطابع البنيوي، ولتجاوزها جعلت الحكومة هاذ الموضوع من أولوياتها وحرصت على بلورة وإطلاق المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل إلى حدود 2021، والذي يتميز بكونه أول مخطط للتشغيل تم إعداده في إطار مقارنة شاملة ومندمجة، وعقدت بعده شراكة مع الجهات وشراكة مع الاتحاد العام لمقاوات المغرب، وشرع في وضع وتنفيذ برامج جهوية للتشغيل بالتعاون مع عدد من المجالس الجهوية، وكذا أحدثت لجنة ليقظة حول سوق الشغل، لأن احنا نلشوفو بأنه خاص التكييف مع الحاجيات ديال كل جهة.

ولكن أيضا تواصلت الحكومة العمل على المراجعة الشاملة لمنظومة التربية والتكوين المهني التي دعا إليها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وتعمل على تغيير الهيكل القطاعية للنسيج المنتج عبر مختلف المخططات القطاعية، علما بأن هذه التغييرات الهيكلية تظهر نتائجها على المدى المتوسط والبعيد فقط.

إلى جانب هذه الإصلاحات الهيكلية قامت الحكومة بإجراءات أخرى، من ضمنها الرفع من وتيرة إنجاز عدة برامج لإنعاش التشغيل، البرامج الناشطة، مثلا برنامج "إدماج" الذي مكن من تحقيق سقف 100 ألف عملية إدماج خلال سنة 2018، من بينها حوالي 20000 عقد تشغيل بالخارج، منها أيضا في الإصلاحات اللي درنا فالإجراءات الحكومية التشغيل بالقطاع العمومي اللي رفعناه إلى سقف غير مسبوق، أريد أن أشير إلى أنه فالتشغيل العمومي وصلنا في 3 سنوات 2017-2018-2019 إلى 138491 منصب برسم قوانين المالية لهاد الثلاث سنوات مقابل فقط 116 ألف في 5 سنوات اللي قبل منها 2012-2016، ومقابل فقط 71 ألف ديال 4 سنوات 2007-2011، وهذا جهد للحكومة مهم.

ثالثا، المقاول الذاتي اللي الآن وصلنا لأكثر من 100 ألف، تجاوزنا عقبة 100 ألف، واحنا كنا واعدنا ب 100 ألف، الهدف اللي كان فالبرنامج هو 100 ألف سنة 2021، دبا 100 ألف وصلناها دبا، دبا احنا ف 102 ألف وشي حاجة، قريب ل 103 آلاف، وهاذ المقاول الذاتي مهم، بلغنا 103% من الهدف المسطر سنة 2021.

تطوير نظام التحفيز لنظام التشغيل، وهذا صادق عليه في قانون المالية، التحفيز برفع عدد الأجراء من 5 إلى 10 بالنسبة اللي كتحمل فيه الدولة الالتزامات الضريبية والاجتماعية المتعلقة بهم، وذلك لفائدة المقاولات وزدنا الجمعيات وزدنا التعاونيات حديثة النشأة وهذا شيء مهم جدا.

الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للتعويضات المدفوعة من قبل المقاولات إلى الدكاترة الباحثين في حدود 6000 درهم بالنسبة للتدريب لمدة 24 شهر وهكذا، وعدد من الإجراءات الأخرى الجزئية،

الإصلاح ديالها هو ورش هيكلية، فلذلك احنا الآن مشغولين، أولا وقبل كل شيء على ورش تعميم التغطية الصحية، لأن هذا الورش هو اللي غادي يقلب الميزان، هو اللي غادي يخلي نسبة الإنفاق ديال الأسر في المجال الصحي غادي ينخفض على ما هو عليه، الآن تيزيد على 50% في المجمل، بطبيعة الحال يختلف بين اللي عندهم التغطية الصحية أقل من 30%، وبين اللي ما عندهم التغطية الصحية اللي كيزيد حتى ل 60، 65، 70%.

فلذلك احنا باش نغلبو هذه المعادلة غادي نعممو التغطية الصحية، صادقتم مشكورين على القانون الخاص بهذا، يلاه عامين، صادقتنا إيواشحال بقا بعدا هنا، ما بقاش دير هكا، أنت اللي كيبقى عندك القوانين 3 سنين، ما تبقاش تحاسب الحكومة على..

بدأنا المشاورات، وهذا عمل تشاركي تشاوري، بدأنا المشاورات، أصدرنا 4 المراسيم اللي هي أساسية أولية، إيوا إذا قتلوليا ما تبتسمش أنا نقول لك ما ديرش هكا، باش نديرو التوازن، واحد لواحد.

الآن نحن على الطاولة عندنا بعض المراسيم، عدد المراسيم ديال بعض الفئات، ولكن لأن احنا أنا راه درت لقاء والسيد وزير الصحة هنا، درت لقاء مع القطاعات المتدخلة ومع (CNSS) وقلت لهم أنا أطلبكم 3 الأمور ولكن المهم هو الأمر الثالث، ما غادي نوقع شي حاجة بلا ما تكون مشاورات ونعرف أنا بأن هذه المشاورات تمت ونعرف التوجهات ديالها، لأن عندما نوقع مرسوم يجب الطرف الآخر أن يكون راضيا نسبيا، احنا ما يمكنش الجميع ولكن كنديرو واحد الحل وسط اللي هو موضوعي معقول يحافظ، أولا كياخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية ديال الفئة ولكن أيضا قدرة الإنفاق ديال الفئة ولكن يأخذ أيضا توازن الصندوق، أنتما عارفين هاذ الشيء.

ولذلك احنا غادين فهاذ الشيء والحمد لله كايين مشاورات تتم بجد مع عدد من الفئات، إن شاء الله وأنا قلت قبل نهاية 2019 غادي نخرجو بعض الفئات، 2، 3، 4، 5، على حسب ما استطعنا أن نصل إليه.

ثانيا، إصلاح ديال نظام المساعدة الطبية "راميد" إصلاح ديال نظام المساعدة الطبية وهذا إن شاء الله الاشتغال عليه غادي يكون بطبيعة الحال سنسنده إلى هيئة غير (L'ANAM) الوكالة الوطنية للتأمين الصحي.

ولكن درنا واحد المجموعة ديال الأمور بطبيعة الحال، واصلنا تنزيل وطورنا تنزيل التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة الطلبة، وهذا شيء مهم، وصلنا لأرقام متقدمة دبا كان محمود جدا نتيجة غير الإجراءات والمسطرة والتحسيس، التحسيس أيضا.

ثالثا، الولوج للخدمات الصحية، هناك عمل دؤوب لتحسين الولوج للخدمات الصحية وهناك عمل دؤوب لتعزيز العرض الصحي بالعالم القروي، ويمكن أن أقول بأن برنامج تقليص الفوارق المجالية اللي هو البرنامج ديال 50 مليار الذي كان جلالة الملك أعطى الانطلاقة، واللي

أذكر منها إلغاء شرط التسجيل لمدة 6 أشهر بالنسبة للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، وعدد من الإجراءات هي التي ساهمت في أن تعطي شيء من الديناميكية لإحداث فرص الشغل ولدعم تشغيل الشباب.

وكما قلت أجدد التأكيد على أن الحكومة مهتمة بهذا الموضوع ومستعدة باش تنصت لأي اقتراح من قبل الأخوات والإخوان في مجلس المستشارين وكذلك في مجلس النواب، لأن احنا بغيينا هاذ الجهد، هاذ المنحى الإيجابي ندعموه أكثر ونقويوه أكثر للمستقبل.

تحسين القدرة الشرائية للمواطن، تحدثت عليه لأن الأرقام كلها تبين أنه تحسن في الدخل، الأرقام الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط المتعلقة بعمل 2017 وهي السنة الأولى من هذه الولاية تحسن فيها الدخل الإجمالي المتاح للأسر بنسبة 4.2%، هذا ديالهم ماشي ديالنا احنا ديال المندوبية السامية للتخطيط.

كما بلغ الدخل المتاح للفرد في عام 2017 تحسن ب 3.1%، ولاشك أن الاتفاق الاجتماعي الذي ساهمتم فيه ونشكركم واللي وقعتو معنا فيه وكنشكركم أيضا يساهم في دعم القدرة الشرائية لشرائح من المواطنين والمواطنات، سواء في القطاع العام عن طريق الزيادة المباشرة في الأجور والزيادة في التعويضات العائلية وفي القطاع الخاص عن طريق الزيادة في الحد الأدنى للأجور وفي التعويضات العائلية.

وإذن هناك محاولة، ولكن أريد أن أقول أيضا بأن مدام الحكومة مواصلة، تواصل دعم القدرة الشرائية للمواطنين عن طريق الاستمرار في تخصيص الاعتمادات المهمة لصندوق المقاصة أو صندوق الموازنة هذا شيء مهم، وأنتم تعرفون بأنه في سنة 2019 برمجننا 17.6 مليار درهم في صندوق المقاصة لدعم القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين على.. هذا راه جهد لدعمه.

وإحنا قلنا واحنا غادين في إطار إصلاح صندوق المقاصة، ولكن كما قلت هنا وأعيد وأكرر بأن هاذك الإصلاح ديال صندوق المقاصة لا يمكن أن يتم إلا في إطار شروط لا تضرب القدرة الشرائية لأوسع الفئات من المواطنين، وخصوصا الفئات الفقيرة والهشة والطبقة المتوسطة. وهذا وعد أقطعه على نفسي.

بالنسبة لتحسين المنظومة الصحية والتي هي أيضا أولوية حكومية، أنا أستغرب أنه في إحدى المداخلات تتقول بأنه الحكومة تخصص أضعف نسبة من الميزانية العامة لقطاع الصحة، بالنسبة مع من، احنا تيزيدو كل سنة، فهمتيني.

صحيح أنها غير كافية كما كيقول السيد المستشار بعد ذلك، غير كافية بالنظر لهول الخصاص في القطاع الصحي، ولكن هي زيادة معتبرة، في سنتين زدنا 16% من ميزانية وزارة الصحة وهذه النسبة في الزيادة غير مسبوقه أيضا في تاريخ المغرب.

إذن كانت الزيادة وهناك، ولكن احنا كنعبرو أن المنظومة الصحية

التنفيذية تتسير بطريقة إيجابية على العموم.

على العموم راه هي تتمشى وفيها فك العزلة، لأن فك العزلة مهم جدا في هذا المجال، احنا واعيين به ومستمرين فيه، ولكن ليس هذا فقط على المستوى المعدني، أنا نأكد لكم، بأنه الآن غادي يكون هناك واحد التطور كبير جدا، إعادة الخريطة الجيولوجية ديال المغرب، لأن بعض المناطق اللي فقيرة راه عندها ثروات ولكن خاصنا نعرفو هذه الثروات وخاصنا نمكنو المقاولات وخصوصا المقاولات المتوسطة باش توصل لهذه الثروات وهذا واحد الورش خدامين عليه، وإن شاء الله غادي يمكن هذه الجهات من إنتاج هذه الثروات، ولكن أيضا تمكينها من القدرة على التحول التصنيع والقيمة المضافة في تحويل هذه الثروات باش القيمة المضافة ديالها بالنسبة للجهة أن ترتفع، وهاد الشي مشتغلين عليه وإن شاء الله غادي يكون عندو تأثيرات إيجابية.

وأريد أن أؤكد مرة أخرى جميع المخططات المجالية، أي مخطط مجالي إلا وفيه جزء كهمم بالعدالة المجالية، مثلا كنديرو ديال المطارات كنعطيو شوية التفضيل للجهات الأقل نموا في هذا المجال، في تطوير المطارات الموجودة ودعم النقل لتخفيض العزلة التي تكون أحيانا عندما لا تكون وسائل التواصل الأخرى كافية.

وأيا بالنسبة المجال الصناعي الآن بدأ التنزيل الجهوي لمخطط التسريع الصناعي، وغادي يمشي جهة بجهة، بطبيعة الحال هاد الشي كيخاصو، كما قلت من قبل الجهة الشرقية مثلا، نتيجة الوعي ديال الدولة، الدولة ماشي غير هذه الحكومة لأن ميناء الناظور المتوسط بدا قبل ما نجيو احنا، هو مخطط واضح إذا أنه إلا ممكنا هاش من واحد البنية قوية التي تستطيع أن توفر الأدوات والآليات باش النسيج الصناعي يطور، ما عمرو ما يطور، وخا دير التحفيزات اللي درتي ما يمشيوش، لأن علاش؟ خاص واحد الميناء قوي اللي يمكن من الاستيراد والتصدير بطريقة سهلة وقريب.

ولذلك هذا الميناء هذا غادي يحول النسيج الاقتصادي للمنطقة وغادي يمكن الجهود الأخرى ديال الدولة تعطي الأكل ديالها، وهكذا هو هاد الشي كامل داخل في منظور استراتيجي بزاف ديال الأمور راه ما يمكنش تحولوا الآن، خليك تسنا حتى دير هاد التحول الاستراتيجي على واحد المستوى باش تحرك الديناميكية كما وقع في بعض الجهات التي رأيتموها، إذا هذا هو المنظور الشامل للتنمية اللي فيه الاستراتيجي واللي كيعطينا نتائج مستدامة، ما كنديروش واحد التحولات ظرفية، قال لك لا تعطيني السمكة ولكن علمني كيف أصيد السمك، هذه هي النتيجة ديال هذا المسار.

أريد مرة أخرى أن أؤكد مجددا على أن الحصيلة المرحلية التي قدمناها بينت بالملحوس تقدم إيجابي في عدد من المؤشرات الإيجابية، الاجتماعية والاقتصادية وعلى مستوى الحكامة، وقدمت ذلك بالأرقام بالمؤشرات الدقيقة وأيضا بينت تقدم إيجابي في تنفيذ عدد من التزامات البرنامج الحكومي، ولكن بطبيعة الحال هذا لا يمنع من أن نقول بأن

بدأ سنة 2017 مع هاد الحكومة، عندو برنامج سنوي، هاد البرنامج السنوي فيه المستويات المتعددة، فيه المستوى الأول هو الولوج يعني الطرق القروية.

المستوى الثاني هو المؤسسات التعليمية، المستوى الثالث هو المؤسسات الصحية ديال القرب، بطبيعة الحال، العرض الصحي ديال العالم القروي، والمستوى الرابع هو الماء الشروب والمستوى الخامس هو الكهرباء، ولكن على مستوى العرض الصحي هناك برنامج يوضع محلي، هذا هو المهم، خصهم يفهمو المواطنين والمواطنين، هذا الدولة تتعطي فيه الفلوس والجهة تتعطي الفلوس، ولكن على المستوى المحلي والإقليمي بالخصوص تما فين تيتوضع البرنامج، لا تتدخل الحكومة في أي برنامج واش غادي نسبقو هاد الطريق أولا هادي، غادي نديرو لهاد الدوار هو الأول عاد هذا، هذا لا تتدخل فيه الحكومة، ولكن وفق الدراسة الميدانية اللي كانت قامت بها وزارة الداخلية قبل اللي كانت قامت بها واللي حددت الخصاص في واحد العدد معين من الدواوير.

هاد الشي 12000 دوار و1500 جماعة تقريبا، واللي هي مجال التدخل، هادك مجال التدخل لوضع البرامج الزمنية، التحقيب تيمم محليا، الحكومة لا تتحمل مسؤوليته تصادق عليه وتعطي الفلوس، والإنجاز تيمم إقليميا ومحليا.

الآن والحمد لله، النتائج إلى حد الساعة إيجابية، تم تقريبا شي تعبيد أو إصلاح 4900 كيلومتر من الطرق القروية في ظرف سنتين ونصف تقريبا، وهذا 41% من الهدف الذي سينجز في سنة 2021 وأيضا وصلنا تقريبا إلى 40% من المؤسسات الصحية ديال القرب، تقريبا أكثر من 45% من المؤسسات ديال التعليم ديال القرب وهكذا في العالم القروي، وهذا سيمكن، إن شاء الله، من تجاوز هذا الخصاص.

إذن هذا تقليص الفوارق المجالية وبطبيعة الحال هي هادي اللي قلنا، 184 وحدة صحية بنسبة 44% من الوحدات الصحية ديال القرب مع اقتناء 480 سيارة إسعاف لهذه الجماعات بنسبة 69%، تجهيز حوالي 31 مركز صحي بنسبة 94% وأيضا إصلاح 735 مؤسسة تعليمية بنسبة 43% من الهدف اللي غادي نوصلو لو سنة 2021، وأيضا تزويد 12000 منزل بالماء الصالح للشرب بنسبة 46% وإنجاز وإصلاح 26 كيلومتر من شبكة التزود بالماء الصالح للشرب بنسبة 93% والكهرباء أيضا.

إذن هناك عدد من الإنجازات وعدد من الأمور قمنا بها على هذا المجال وغادي نستمر فيها، بطبيعة الحال تقليص الفوارق المجالية ليس في هذا البرنامج فقط وإلا هذا البرنامج مركزي فيه مهم، أساسي، بالمناسبة هو برنامج تيتسمى برنامج تقليص الفوارق المجالية، تتساهم فيه الحكومة بنسبة كذا و40% تتساهم فيه الجهات ب 40% تتساهم فيه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تتساهم فيه (ONEE) المركز الوطني للماء الصالح للشرب والكهرباء، فهذه كلها جهات متداخلة، وهاد البرامج ديال هاد، البرنامج، الحمد لله، البرامج ديال العملية

السيد الأمين العام، لكن هناك فريق حكومي وأريد أن أؤكد أن ما يروج بأن الحكومة فيها انقسامات وفيها صراعات غير صحيح، هناك اختلافات معقول، هناك تباين في وجهات النظر، صحيح، ولكن نعمل على أن نشتغل كفريق واحد وفي الأمور التي هي أساسية ومهمة لبلادنا كنجتمعو وكنخدمو.

وبطبيعة الحال الأحزاب السياسية المشكلة للأغلبية احنا عندنا اتفاق مقبول عموما على تنفيذ البرنامج الحكومي وإن كانت هناك اختلافات أخرى، لكن شنو المشكل ديال هاذ الاختلافات؟ نهار السبت والأحد إلى بغاو يقولو شي حاجة اللي بغاو بطبيعة الحال بعض المرات كيبقى فيا الحال عندما يكون هناك تبخيس حتى للعمل ديال قطاعات أخرى من بعض الأحزاب السياسية، هاذ الشي كيوقع منوشوية ولكن غير مؤثر فالعمل الحكومي، ما يمكنش نخرجو هاذ الإصلاحات اللي سمعناها اليوم

"Doing business" تقدمنا فيه مؤشر ملامسة الرشوة تقدمنا فيه بشكل غير مسبوق فالقطاعات، حققنا الميزان التجاري حققنا عدد من الأمور بشكل غير مسبوق، درجنا قوانين قوية جدا، كيفاش غادي نخرجوها لولا أن هناك انسجام معقولا داخل الفريق الحكومي، هذا ما أعتربه داخل الفريق الحكومي.

لذلك أريد أن اشكر جميع القطاعات المتدخلة والفريق الحكومي ومن ورائهم من الأطرومن الكفاءات التي هما كثير منهم جنود مجهولون يشتغلون بوطنية عالية وبتجرد راه كيشغلوا في جميع القطاعات، 700 ألف موظف راه جيش كبير ويشغلون وخدامين حتى واحد مكيشوفهم، كنشكرهم باسمكم جميعا.

أريد أن أشكر أيضا جميع المتدخلين الآخرين في المجتمع المدني، الإعلام عدد من الجهات الأخرى التي تشتغل لمصلحة بلدنا ول مستقبله، وأريد أن أقول مرة أخرى نحن متفائلون كلنا ثقة في الله أولا، وثقة في بلدنا وثقة في جلاله الملك وثقة في شعبنا على أن بلدنا ستبقى شامة بين الأمم، وغادي يبدي وغادي تبقى وغتستمر في إنجازاتها وفي تألقها إن شاء الله، يجب أن نعزبها واحنا كلنا أن نشيع خطاب التفاؤل وخطاب الأمل وخطاب الوطنية والاعتزاز بالبلاد، لأنه بهذا يمكن أن نساهم بطريقة إيجابية في أن نتجاوز الاختلالات التي يشكو منها المواطنون وأن نبني مستقبلا أفضل لنا ولأجيالنا المقبلة إن شاء الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا لكم السيد رئيس الحكومة.

شكرا للجميع على مساهمتكم.

ورفعت الجلسة.

هناك جوانب خصاص، جوانب نقص نحتاج إلى أن تتضافر الجهود باش نكملوها، باش نتجاوزوها، التحديات باش نواجهوها واحنا واعييين بها والانتظارات ديال المواطنين مرحبا بها.

وبطبيعة الحال احنا منصتون لاحتجاجات المواطنين ولما يقولونه وأيضا حتى احتجاجات المعارضة ما كاين مشكل، راه احنا غير في نقاش ديمقراطي، حتى انتوما من المواطنين بطبيعة الحال، الله أعلم، ولكن نقصو علينا هذالك الخطاب ديال التبخيس لهذه الإنجازات ونظرو شوية بعين الأمل، عين التفاؤل، عين الإيجابية، عين المستقبل، عين المغرب الحمد لله الذي يتطور بطريقة إيجابية.

أنا أريد أن أقول أن احنا كلنا نشتغل لمصلحة الوطن والمواطنين، أريد أن أقول بأن احنا الحكومة عندنا إرادة وتصميم عرفت راه وخا تقول لي قلتو راه ما نتراجعوش ما نوقفوش، الإنجاز اللي درنا غادي نزيدو عليه إنجازات أخرى، بمعنى أن احنا عندنا أهداف وغاادين لها باش نخدمو بلادنا يعني واحد الشوية دالتبخيس واحد الشوية محاولة التئيس ما غادي تأثرش فينا، احنا عندنا عزيمة صلبة حديدية لا تتراجع ولا يمكن أن تتراجع كن على يقين باش تمشيو هانيين، سنواصل بثبات وسنواصل بعزم طريق الإنجاز الذي وعدنا به في البداية، كما سنواصل الإنصات بطبيعة الحال كما وعدنا به أيضا لكم ولعموم المواطنين والمواطنات.

وعندما أرد على بعض الإخوان والأخوات في المعارضة هذا لا يعني أنه أنتقص حق المعارضة ما كاين حتى شي مشكل، ولكن خصنا ندافعو على بلادنا لأن عندما تقولون كلمة هنا راه كياخدوها ناس وياخدوها صحافة وكياخدوها منابر دولية، كيقولو كون هاذ الشي ماشي صحيح كاع ميقولو البرلماني، وهو غير صحيح، هاذ الشي كيديروه بعض الخصوم ديال المغرب، ولكن الحمد لله نتيجة التطورات القوية اللي دارتها بلادنا لم يؤثر هذا على سمعة بلدنا وعلى وزنه على المستوى الدولي ولا على إشعاعه على المستوى الدولي والقاري أيضا.

المغرب الحمد لله غادي إلى المستقبل، ولكن مرحبا بقوتكم الاقتراحية، مرحبا بتدخلاتكم أنتم الأغلبية أيضا، والجميع والي ماشي فالمعارضة ولا ماشي فالأغلبية حتى هما مرحبا بهم ما كاين حتى شي مشكل بطريقة رياضية، لأن كاين اللي بغا هو يكون فهاذ الموقع هذا من حقه، أي واحد عندو الحق يدبر الموقع ديالو السياسي احنا متدخلوش فهاذ الشي كل واحد يختار الموقع ديالو.

بطبيعة الحال أنا كنت أتمنى أن يكون التواصل مع الأحزاب ديال المعارضة أكثر بكل صراحة ولكن يالاه عامين غادي نستدركو فالبرامج في المستقبل إن شاء الله.

استثمر هذه المناسبة باش نحبي جميع القطاعات الحكومية أيضا حتى هما خصهم تحية، لأن هاذ الإنجازات لم تتم ماشي درتها أنا بوحدتي، صحيح الشيفور كان عندو واحد الشوية ديال الأفضلية،